جامعة محمد خيضر بسكـرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قســم العلـوم الإنسـانية

مذكـرة مـاستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع تاريخ عام
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

إعداد الطالبة:
إيمان خضراوي

يوم : / 04/ 07/ 2019

العلاقات العربية التركية بعد 2011م

لجنة المناقشة :

كحول وحيدة	أ/ م/ أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
د/فؤاد جدو	أ/ م/ ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
صيد صالح	أ/ م/ أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 _ 2019م

" لايمكن لإنجاز أن

يتحقق على أرض الواقع ،

إلا إذا تحقق في العقل

أولا.."

أحمد الشقيري

شكروعرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله خاتم الأنبياء والمرسلين .

نحمد الله ونشكره على توفيقه إيانا لإنهاء هذا العمل المتواضع

يسعدني جدا ، بعد الانتهاء من انجاز هذه المذكرة أن أتوجه بالشكر والتقدير الخالصين للأستاذ : "جدو فؤاد"، المشرف على هذا البحث الذي عمل جاهدا في إرشادي وتوجيهي.

كما اتقدم بخالص شكري للاستاذ "صيد صالح" الذي كان لي سند العون في انجاز هذا البحث ممتنة له على نصائحه وتشجيعه.

إلى كل اساتذتي في قسم التاريخ

والشكر موصول لكل اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بمناقشة مذكرتي.

*** دمتم جميعكم للعلم النافع والعمل الصالح***

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المنطقة العربية منذ القدم مهدا للحضارات التاريخية و الإنسانية كالحضارة المصرية والفينيقية والآشورية،وحضارة ما بين الرافدين ،كذلك مقرا للحضارة العربية الإسلامية ومصدرا لتنوع الديانات فيها التي أدت إلى تكوين علاقات ثنائية قامت على إثرها المصالح المشتركة من جهة والقضايا الخلافية والتعاونية من جهة أخرى.

تحضى المنطقة العربية بمكانة هامة لدى دول العالم وذلك نظرا لتاريخهاوثقافتها وموقعها الجيوستراتيجي، وما تمتلكه من ثروات باطنية التي أعطت لها أهمية جيواقتصادية وجعلتها محلا للتكالب الدولي في عقود مضت خلال الحركة الاستعمارية التي حلت بدول الوطن العربي، فالتداخل بين الأهمية والتنافسات التي قامت بين الدول جعلها منطقة لالتقاء المصالح الإستراتيجية والتبادلات التجارية، ومحل اهتمام على مستوى دول العالم ومن بين هذه الدول الجمهورية التركية .

حيث تعد تركيا دولة إقليمية فاعلة في الشرق الأوسط تحديدا وعلى الوطن العربي عموما وذلك راجع إلى موقعها الجغرافي والسياسي نظرا لامتدادها التاريخي في المنطقة العربية التي استمر حكمها لأكثر من أربعة قرون حيث كانت تعطي أهمية كبيرة للمنطقة العربية حتى إلغاء الخلافة العثمانية وتفككها،والتي شكلت من خلالها علاقات عربية تركية تعود إلى أكثر من ألف سنة مضت ارتبط فيها العرب مع الأتراك بوشائج التاريخ والثقافة والدين.

وقد جاء إهتمامنا بالعلاقات العربية التركية بعد 2011 كميدان للدراسة نظرا للأحداث التي ارتبطت بهاته السنة والتي أطلق عليها إعلاميا بالربيع العربي،إذ تعتبر تركيا أحد الدول الفاعلة في هذا الوضع السياسي المستجد في المنطقة العربية نظرا لما لعبته من تأثير مباشر وغير مباشر في دعم موجات الإصلاح والتغيير السياسي الذي نادت به الشعوب العربية متبنية سياسة المد والجزر في سياستها الخارجية .

فقد أرست هذه التحولات منعطفات جديدة على مستوى العلاقات التركية العربية حيث دفعت بالدولة التركية للتدخل في هذه المجريات والتي بدوها رسمت سياسة بناءة وإستراتيجية في التعامل مع مشكلات دول الجوار بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم والعمل بمبدأ تصفير المشكلات .

وفي ضوء المتغيرات التي حدثت بعد 2011 بدأت تركيا تعيد صياغة دورها الإقليمي برغبتها في إستعادة مجدها الضائع ،وذلك بالاهتمام بالمتغيرات التي طرأت على الخارطة السياسية التي تمتلكها مع شعوب المنطقة العربية، أو بسبب تأثرها المباشر أوغير المباشر بهذه المستجدات.

بناءا على ذلك فإن إعادة توصيف العلاقة بين الطرفين مسألة مهمة من خلال متغيري التاريخ وتوجهات المصالح المشتركة التي تبنى عليها العلاقات الدولية، وتكوين علاقات سياسية واقتصادية وأمنية. فاليوم تشهد المنطقة العربية حالات من عدم الاستقرار السياسي في حين أن تركيا تبحث عن احتلال موطئ قدم فعال ومؤثر على المستوى الإقليمي والدولي يبوئها مكانة ريادية من خلال ملئ الفراغ السياسي وتزايد اهتماماتها بدول المنطقة العربية.

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية في كونها تتناول العلاقات العربية التركية من منظور تاريخي ذو طابع سياسي واقتصادي، وذلك استنادا بأن السياسية لا يمكن فهمها بدون الرجوع إلى التاريخ برؤية موضوعية وأكثر شمولية.

تتبع أهمية هذا البحث الأهمية جيوستراتيجية للمنطقتين سواء على المستوى الإقليمي والدولي دون تفادي أهميتها الحضارية والتاريخية.

إنطلاقا من توفر المعطيات حول التفاعلات التركية في ضوء الأزمات العربية 2011 وما بعدها لذلك فموضوع العلاقات العربية التركية بعد 2011 يعتبر من المواضيع المهمة

في تاريخ الوطن العربي المعاصر باحتوائه على مجالات العلاقات الدولية، واستحضار البعد التاريخي في هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف وهي كالتالي:

1- دراسة طبيعة التحولات في العلاقات العربية التركية بعد 2011.

2- إبراز المحددات التي تحكم العلاقات العربية التركية.

3- معرفة انعكاسات الثورات العربية 2011 على العلاقات العربية التركية.

4- عرض نتائج العلاقات العربية التركية في مختلف المجالات.

5- مواكبة التطورات التي طرأت على المنطقتين باعتبار أن العلاقات العربية التركية بعد 2011 من المواضيع التي تثير التساؤلات والنقاش في غضون السنوات الأخيرة.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى عدة مبررات منها :

1- مبررات موضوعية:

- دراسة موضوع حيوي من الدراسات التاريخية يعالج طبيعة العلاقات العربية التركية في ظل التحولات الراهنة.
- تبيان أهم المحددات التي تتحكم في العلاقات بين البلدين.
- أهمية تطور العلاقات للعربية التركية بعد سنة 2011.

2- مبررات ذاتية:

- الرغبة بضرورة فهم ودراسة سياسات دول الجوار الجغرافي العربي، والعوامل التاريخية والثقافية والدينية حيث تفرض كلها على العرب ضرورة إيجاد إطار تنسيقي مع هذه الدول والتي أهمها تركيا.
- الإسهام في تقديم موضوع تاريخي ذو أبعاد سياسية واقتصادية.

إشكالية الدراسة:

ومن خلال هذا المنطلق وعلى ضوء هذا التقديم يمكن طرح الإشكالية التالية:

فيما تمثلت طبيعة العلاقات العربية التركية بعد 2011 ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي مقومات المنطقة العربية وتركيا ؟

2- ما هي العوامل المؤثرة في العلاقات العربية التركية ؟

3- ما السياسة التي اتبعتها تركيا اتجاه المنطقة العربية بعد 2011 ؟

4- كيف كانت مظاهر العلاقات العربية التركية بعد 2011 ؟

مجالات الدراسة:

المجال الزمني:

أختيرت لهذه الدراسة فترة زمنية بعد 2011 وذلك نتيجة للتغيرات الإقليمية التي طرأت في المنطقة العربية في إطار التحولات السياسية بدأت فيه تركيا تبرز مكانتها الإقليمية والدولية في العالم العربي وهذا ما تمخض من خلال مواقفها اتجاه هذه الأحداث، وعليه فإن

دراستنا ستبدأ من 2011 محاولين فيها إعطاء نتائج وتقييم المتحصل عليها من خلال دراسة هذه العلاقات.

المجال المكاني:

تتحدد دراسة العلاقات العربية التركية تحت نطاق إقليمي يجمع المنطقتين من خلال الحدود الجغرافية لتركيا ودول الوطن العربي كسوريا والعراق، حيث تمتد المنطقة العربية بين قارتي آسيا إفريقيا بينما تتوسط تركيا قارة أوراسيا.

منهج الدراسة:

اتبعنا في دراستنا لموضوع العلاقات العربية التركية بعد 2011 على منهجين وهما:

المنهج التاريخي: وذلك لاستقراء واستعراض بعض المراحل التاريخية التي مرت بين المنطقة العربية وتركيا، ثم عرض العوامل التي بنيت على أساسها هذه العلاقات والاستفادة من الأحداث شهدتها العلاقات من أجل استخلاص النتائج حول هذه الدراسة.

المنهج المقارن: وذلك للمقارنة بين مختلف التطورات والفترات التي شهدتها العلاقات العربية التركية باعتبار تركيا أكثر دولة قريبة من العالم العربي،كما تستدعي الدراسة المقارنة بين المقومات التي تمتلكها الدول العربية من جهة والمقارنة بين الإمكانيات التي تتوفر لدى تركيا من جهة أخرى.

إضافة إلى ذلك المقارنة بين مواقف السياسة الخارجية التركية اتجاه الثورات العربية 2011، وإعطاء تقييم علمي حول الدراسة.

الدراسات السابقة:

حظيت العلاقات العربية التركية ببحوث ودراسات سابقة نذكر منها:

كتاب إيمان دني، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة تناولت فيه بيئة النظام السياسي التركي بعد الحرب الباردة، وطبيعة العلاقات التركية مع دول الشرق الأوسط، كما تطرقت إلى دورها في إدارة قضايا الأزمات العالقة بينها وبين العرب.

كتاب بولنت آراس وآخرون 2012، التحول التركي اتجاه المنطقة العربية تطرقت هذه الدراسة إلى السياسة الخارجية التركية، كما ركزت على دور تركيا في التحولات السياسية في المنطقة العربية، والنموذج التركي والعرب ما بعد الثورات، كما درست العلاقات التركية الأمريكية في ظل هذه التحولات.

دراسة صدام أحمد سليمان الحجاحجة، «دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2001» ، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط الأردن 2011، تناولت هذه الدراسة محددات العلاقات التركية العربية بعد 2002، كما تطرقت إلى الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد الثورات العربية 2011.

تقسيم الدراسة:

إرتأينا تقديم خطة تستوفي الخطوط الرئيسية لهذا البحث الذي حددناه في ثلاث فصول ويضم كل فصل مبحثين باستثناء الفصل الثاني الذي يضم ثلاثة مباحث، ثم خاتمة ومجموعة ملاحق.

مقدمة:

تعرض هذه الدراسة في الفصل الأول معطيات حول الدراسة، وتضمنت هذه المعطيات الأهمية الجغرافية و طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، ثم مقومات هذه المنطقة ونفس الشيء في المبحث الثاني معطيات حول تركيا بالتطرق إلى موقعها ونظامها السياسي ومقوماتها.

أما الفصل الثاني فقد قدمنا فيه أهم المحددات المؤثرة في العلاقات العربية التركية، حيث يستعرض المبحث الأول المحدد التاريخي والذي تضمن العلاقات بين المنطقين في عهد الجمهورية التركية ومرحلة ما بعد الحرب الباردة والتغيرات الإقليمية والدولية، أما بالنسبة للمبحث الثاني تناول المحددات الجيوسياسية بعرض التقارب الجغرافي بين تركيا والمنطقة العربية والتداخل في الحدود .هذه الأخيرة التي أقرت أهم القضايا الجيوسياسية والتي تمثلت في قضية المياه ومشكلة الأكراد،وبخصوص المبحث الثالث احتوى على العلاقات من الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستثمارات التجارية والتبادل الثقافي بين المنطقتين.

وجاء الفصل الثالث والأخير الذي عالجنا فيه السياسة الخارجية التركية اتجاه الثورات العربية بعد 2011، قدمنا فيه مبحثين حول مواقف تركيا من هذه الثورات على الشقين المغرب العربي والمشرق العربي، ثم إعطاء واقع العلاقات بعد هذه الأحداث وتقديم رؤية شاملة حولها.

وانتهت الدراسة بخاتمة كحوصلة للعمل المنجز توجت بنتائج تم التوصل إليها خلال العمل البحثي.

الفصل الأول:
معطيات حول الدراسة

المبحث الأول:معطيات حول الوطن العربي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

المطلب الثاني: مقومات الوطن العربي

المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة العربية

المبحث الثالث: معطيات حول تركيا

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

المطلب الثاني: مقومات تركيا

المطلب الثالث: النظام السياسي في تركيا

إن من الضروري عند دراسة العلاقات بين دولتين يجب التطرق إلى المقومات والمعطيات الأساسية التي تمنح للدولة المكانة الجغرافية والسياسية،والاقتصادية والتاريخية وفي هذا الفصل سنقوم بطرح المعطيات الأساسية لكل من الوطن العربي وتركيا، وهذا لأهمية هذه المعطيات في نشوء العلاقات بين الدولتين والتقارب بين الدول من جميع النواحي .

تضع هذه المعطيات النقاط الواضحة في رسم العلاقات الدولية حيث سنبين في المبحث الأول أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة العربية ومعرفة المقومات التاريخية والحضارية إضافة إلى المقومات الاقتصادية والبشرية،أما بالنسبة لتركيا التي جاءت معطياتها في المبحث الثاني بطرح الموقع الجيوسياسي ثم تطور النظام السياسي فيها حتى وصول حزب العدالة والتنمية وإلى جانب ذلك الخلفية الحضارية لها ودراسة في اقتصادها وتركيبتها البشرية .

المبحث الأول: معطيات حول الوطن العربي

لكل إقليم منطقة ميزته الجغرافية والسياسية الذي يمثلها موقعها بحدودها ومقوماتها التي تميزها عن الأقاليم الأخرى، فالمنطقة العربية لها هويتها التي تميزها عن باقي الدول الأخرى من خلال مقوماتها الاقتصادية والتاريخية من عادات وتقاليد كما تشير هذه المقومات إلى الواقع الذي تمر به المنطقة.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

يحتل الوطن العربي موقعا هاما حيث ينتشر على رقعة جغرافية واسعة محتلا قلب العالم بتوسعه على النصف الشمالي من الكرة الأرضية فهو يمتد بين قارتي إفريقيا وآسيا من المحيط الأطلسي غربا حتى الخليج العربي شرقا (ينظر الملحق رقم:1،ص122)[1].

وبتفسير أوضح يتمثل موقع العالم العربي من خط الحدود الشمالي لسوريا مع تركيا عند دائرة عرض °30 – °70 شمالا، وهو أقصى امتداد ناحية الشمال في حين يمثل الخط الجنوبي للصومال مع كينيا عند دائرة عرض °2 تقريبا جنوب خط الاستواء، ومن خلال هذه الحدود يتبين لنا بأن الوطن العربي يمتد من الشمال إلى الجنوب بـ 39.5 دائرة عرضية كما تمتد أراضي العالم العربي بين خطي طول °15 غربا، أي حدود موريتانيا مع السنغال °60 شرقا عند رأس الحد في سلطنة عمان،ضف إلى ذلك أن المناطق والأراضي العربية تمتد في حوالي 75 خط طول بين الشرق والغرب بمسافة تجاوز 7500 كيلو متر[2].

فالتطرق إلى الموقع الجغرافي بشكل عام يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحديد مركز منطقة ما من مناطق العالم، والوطن العربي وحدة جغرافية كبيرة تبلغ مساحتها 14 مليون كلم^2 بحيث أنها تفوق مساحة أوروبا بأكملها ومساحة الولايات المتحدة الأمريكية،وبهذا

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري،**إقتصاديات الدول العربية والعمل الإقتصادي العربي المشترك** ،جامعة دمشق ، سوريا، 2009، ص28.

[2] محمد خميس الزوغة، **جغرافية العالم العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 21.

تكون الأراضي العربية بأكملها تقع في النصف الشمالي كما ذكرنا آنفا.كما تمتد في معظمها داخل النطاق المداري باستثناء الأطراف الشمالية الواقعة في النطاق المعتدل الذي يمتد بدائرة عرض 30° شمالا منقسما بين آسيا وإفريقيا [1].

وتزداد أهمية موقع العالم العربي بتنوعه في الظروف المناخية من مناخ استوائي ،ومناخ معتدل مرورا بالمناخ المداري والصحراوي، وبطبيعة الحال من خلال هذا التنوع المناخي سيؤدي بدوره إلى تنوع الموارد الاقتصادية خاصة الزراعة، كظهور المحاصيل الداخلية مثل الحمضيات[2].

ضف إلى ذلك يمتلك الوطن العربي اثنين من أهم الأحواض النهرية في العالم حوض النيل الذي يضم مصر والسودان، وحوض دجلة والفرات والذي يضم سوريا والعراق[3]، كما تظهر إمكانيات هذا الموقع بوقوعه بين قارات العالم (آسيا – إفريقيا– أوروبا)، وهذا يجعل منه حلقة ربط بين القارات الثلاث بالإضافة إلى ذلك إشرافه على أهم الواجهات البحرية للعالم العربي والتي تعتبر ميزة اقتصادية له من خلال توفير المواصلات التجارية بين الداخل والساحل وبين المنطقة العربية والمناطق العالم مايمنحة مركز هام للملاحة والتجارة الدولية .

وبحكم الموقع الفلكي تتوفر السواحل التي تميز الوطن العربي في مجال الملاحة البحرية ومن أهم المسطحات المائية التي يطل عليها الوطن العربي هي البحر الأبيض المتوسط البحر الأحمر، الخليج العربي بحيث تعتبر هذه الأخيرة أهم المناطق المصدرة والمنتجة للبترول[4].

---

[1] محمد خميس الزوغة،**مرجع سابق**، ص 21.

[2] حسام جاد رب، **جغرافية العالم العربي**، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2011، ص 11.

[3] عدنان عباس حميدان، خلف مطر الجراد، « الأمن المائي ومسألة المياه في الوطن العربي »، **مجلة جامعة دمشق** للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد 2، 2006، ص 08.

[4] حسام جاد رب، **مرجع سابق**، ص 12-14.

والجدير بالذكر أن امتلاك الوطن العربي من الجانب الاستراتيجي لأهم المضائق البحرية التي تسهل التجارة بين الدول الخارجية وهي: قناة السويس، مضيق تيران، مضيق باب المندب مضيق هرمز فقد سهلت قناة السويس عمليات النقل البحري بين الشرق والغرب وبالنسبة لمضيق تيران وهو مدخل خليج العقبة تكمن ميزته في أنه أضيق نطاق بحري بين اليابس الآسيوي واليابس الإفريقي، ويعد مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كما يشكل مضيق هرمز مدخل الخليج العربي الذي يوجد في حوزته أكبر المناطق التي تحتوي على الحقول البترولية في العالم مما أكسب المنطقة العربية أهمية على المستوى الاقتصادي والعسكري[1].

إضافة إلى المحيط الهندي والمحيط الأطلسي مايجعله كتلة متصلة من اليابسة بين البحر الأبيض المتوسط والصحراء،وبين المحيط الأطلسي والخليج العربي فهذا جعل للموقع الفريد للوطن العربي تحيط به المياه الدافئة من جهاته البحرية الغربية والشمالية، والشرقية والصحراء في جنوبه والهضاب في شماله الشرقي وشماله الغربي[2]،واتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى شساعة الأراضي الزراعية من غابات ومزارع حيث تمثل مساحة المراعي 32%من المساحة الإجمالية[3]، وتوفر الموارد البشرية في الوطن العربي بحيث بلغ عدد السكان لسنة 2004 حوالي 3064 مليون نسمة أي ما يعادل 5% من عدد سكان العالم[4].

---

[1] محمد خميس الزوكة، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] طه عثمان الفراء وآخرون،**الوطن العربي مقوماته ومشكلاته** ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ،2003 ،ص15.

[3] قدي عبدالمجيد البحري عبدالله،«التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق» **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**،المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، العدد 02 جوان، 2012، ص 03.

[4] الجوزي جميلة، «التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق» ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 05، دس،ص 02.

المطلب الثاني: مقومات الوطن العربي

أولا: المقومات التاريخية والحضارية

إذا كانت اللغة تمثل وعاء التاريخ فالتاريخ هو ذاكرة الأمة التي تعمل على الحفاظ لاستمرار وجودها عبر الزمن، ذلك أن التاريخ هو أحد مقومات الأمة التي تجمعها وتمنحها هويتها التي تصله بين الماضي والحاضر[1].

وبالنظر إلى الوطن العربي يعتبر تاريخه حافل وطويل فهو يعتبر مهد الحضارات التي ظهرت في العالم حيث هيأ موقع الوطن العربي بكل ما فيه من مؤثرات إلى قيام هذه الحضارات ومن بين العوامل وفرة المجاري المائية كنهر النيل، ونهري دجلة والفرات ،كما أن للهجرات البشرية دورا في تنوع الحضارات والأجناس،وإنشاء هذه الحضارات على السواحل البحرية ومن أهم الحضارات التي ظهرت في العالم العربي الحضارة الفرعونية في حوض النيل،والبابلية والآشورية في نهر دجلة وحضارة بلاد الشام، والأهم أن ظهور الإسلام كان له الفضل في نشأة أول وحدة سياسية عربية شملت كل مناطق شبه الجزيرة العربية إلى غاية المغرب[2]،وما يزيد المنطقة العربية ميزة من الناحية الحضارية هو ما كان عند العرب في الجزيرة العربية من تراث الذي هو نتاج تجاربهم في الحياة، ومثالا على ذلك الشورى في أمورهم السياسية والاجتماعية والعسكرية و تنظيماتهم العسكرية[3].

---

[1] طه عثمان الفراء وآخرون، **مرجع سابق** ، ص49.

[2] حسام الدين جاد رب، **مرجع سابق**، ص 90.

[3] سعيد اني سلامي، **إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية**، مداخلة قدمت حول المؤتمر العلمي :مراكز البحوث والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغيير مجتمعي، مصر، يومي 1و2ديسمبر2015 ، ص 07.

وبالإضافة إلى ذلك لا ننسى بطبيعة الحال النتاج كالشعر والخطب، والحكم والأمثال والروايات التي تتجلى كل تراثها في القرآن الكريم وما نقله عرب اليمن من ثقافة عربية التي هي من نتاج أجدادهم في التجارة والصناعة والزخرفة وفن العمارة والكتابة[1].

يعتبر هذا النقل بمثابة البوتقة التي انصهرت فيها المدينة الإسلامية، والجدير بالذكر أن الحضارة العربية لها دور كبير في تعزيز وبناء المجتمع العربي المعاصر، والدافع الأهم في زيادة الوعي بقيمة التراث الأثري والحضاري في الوطن العربي وتمثيل العمل المشترك بالإسهام البارز في التشريعات الخاصة بحماية هذه الممتلكات، وما يتطلب فهمه هو الدفاع والمحافظة على تاريخ العرب وأرائهم الحضارية والثقافية بكل فتراتها الزمنية[2].

ثانيا: اللغة والدين

ساهمت القيمة التاريخية للوطن العربي في زيادة الدراسات حوله حيث يعتبر مهدا للأديان السماوية الكبرى وذلك بدءا من ديانة نوح عليه السلام، ثم اليهودية فالنصرانية، ثم أصبح موطنا للدين الإسلامي وحضارته التي انتشرت إلى أطراف أوروبا وامتدت إلى العمق الإفريقي والآسيوي[3]، فعنصر الدين يلعب دورا كبير في حياة المجتمعات وما أسهم به من نصيب كبير في الحضارة بحيث جاء بنظام وشرائع، وعقائد وقيم ،ومثل عليا من سلوك وفلسفات لرسم الحضارة وطبعها بطابع عربي إسلامي أصيل[4].

---

[1] اسعيداني سلامي، **المرجع السابق**، ص 07.

[2] أشرف صالح محمد السيد، **التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ** ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، السويد، دس، 2009، ص 04.

[3] طه عثمان الفراء وآخرون، **مرجع سابق**، ص 42.

[4] اسعيداني سلامي، **مرجع سابق**، ص 07.

يعتبر المجتمع العربي مجتمع قبائلي، عائلي، عشائري، وهي أهم الصفات التي كان يتميز بها قبل الإسلام وأهم معالمها هو اللواء للقبيلة أو العشيرة في أي حال من الأحوال[1]. وكما هو ملاحظ اليوم كأنه على الرغم من التجزئة والنظرية بين الشعوب إلا أن عنصر الدين يمثل العنصر الأقوى في تأمين وجود الأمة ووحدتها الدينية ،وذلك بالغرارعلى مختلف الأديان الأخرى[2].

أما بالنسبة للغة فاللغة السائدة هي اللغة العربية حيث كانت هي لغة الإدراك والحكم ولغة الفقهاء والعلماء ولغة التواصل بين الأقليات، والذي ساعد على انتشارها هو الانتماء إليها بمعنى أن الانتماء للغة العربية يكمن ربطه بالانتماء إلى الأمة العربية وأصبحت هي الغالبة خاصة بعد أن مدد الإسلام مفهوم العروبة من مفهومها العرقي والقبلي إلى فضاء إنساني طويل وعريض يحمل في طياته كل من نطق باللسان العربي.

وصفوة القول أن للغة العربية قد أثبتت على مر الأزمنة والعصور على دورها الريادي الذي لعبته في توطين المعرفة وانتعاشها والحفاظ على مقومات وهوية الأمة العربية الإسلامية وأن نزول القرآن الكريم بلغة العرب كان العامل والحافز الحي في تنمية هذه اللغة من الناحية العلمية والثقافية وصمودها والتمسك بالهوية العربية وحفظ الكيان واستمرارها لفهم التراث التاريخي[3]، وأن التاريخ الثقافي والحضاري للأمم والشعوب علمنا أن في ازدهار اللغة ازدهار في الحياة العقلية، وأن قوة اللغة تكتسب من إبداع أهلها ومن قوة الأمة الناطقة بها[4].

---

[1] حسين الحاج ،«التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني»، **مجلة الباحث** ،جامعة البليدة ، عدد10، 2012، ص 36.

[2] طه عثمان، **مرجع سابق**، ص 48.

[3] نور الدين صدار، **دور اللغة العربية في الحفاظ على مقومات الهوية القومية وكسب رهانات وتحديت العولمة**، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة معسكر، الجزائر، د ت، ص 39.

[4] عبد العزيز بن عثمان التو يجري، **حاضر اللغة العربية**، مطبعة الإيسكو، الرباط، 2013، ص 07.

ثالثا :الاقتصادية والبشرية

1- الاقتصادية:

تتوافر في الوطن العربي موارد طبيعية ضخمة رغم توزعها بصورة غير متوازنة تتمثل في أراضي زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من 20%، وهي كافية لو أحسن استغلالها لأنها تمد الوطن العربي بكل احتياجاته. إضافة إلى مخزون البترول وإلى جانب الثروة الحيوانية والسمكية والمعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية، كما نجد أن الموارد المالية متوفرة على نطاق الوطن العربي ومتكاملة فهي قادرة على المساهمة في تعجيل التنمية الاقتصادية العربية، بينما تشكل قيدا على اقتصاديات الدول العربية بسبب سوء التوزيع الذي تعاني منه[1].

حيث قدرت مساحة الأراضي المزروعة بحوالي 70.57مليون هكتار في الوطن العربي سنة 2014، وتحتل الأراضي المزروعة بصفة دائمة نسبة 9.44 مليون هكتار بينما قدرت الأراضي الزراعية التي لم يتم استغلالها ب17.46 مليون هكتار مايمثل3.87 /،كما تمتلك الدول العربية الثروة الحيوانية هائلة التي تساعدها في مضاعفة الإنتاج الحيواني والسمكي وباستغلال هذه الثروات تستطيع الدول العربية أن تحقق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على التبعية الغربية [2].

---

[1] بوبكر كحلة، نوار بن عمارة، « الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 03.

[2] سلامي محمد أمين ،« تحديات التكامل الاقتصادي دراسة حالة الوطن العربي» ، **الحوار المتوسطي** ،الجزائر،مجلد 12،ديسمبر 2017،ص288.

جدول يمثل النتاج الزراعي في الدول العربية خلال 2012-2014

السنوات	الناتج الزراعي (مليون دولار)	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي	معدل النمو السنوي 2013-2014
2012	130.144	%4.9	3.7
2013	141.280	%5.2	
2014	146.553	%5.3	

الجدول: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي،**صندوق النقد الدولي** ، 2015، ص60.

ومنه نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج الزراعي قد تباين بين السنوات الثلاث حيث ارتفعت نسبة الناتج الزراعي من سنة 2012 بنسبة 4.9%إلى 5.3% سنة 2014 وهذا راجع للتطورات التي طرأت على العديد من الدول العربية[1].

كما تعتمد الدول العربية على الثروة النفطية من خلال احتوائها على أكبر مخازن الطاقة الأحفورية في العالم ومصدرا رئيسا في تزويد العالم بما تحتاجه من النفط ، فقد وصلت كميات الاحتياطات النفطية العربية إلى 683.6 مليار دولار سنة2010 والتي مثلت 51.51% حيث شكلت السعودية نسبة 22.26% من الاحتياطي العالمي، ثم تلتها العراق بنسبة 9.67%،الكويت 8.53%، الإمارات وليبيا 8.22 %و3.9% من الإجمالي العالمي وقطر والجزائر 2.13 %و1% على التوالي[2].

خلال 2015 سجلت الدول العربية على صعيد الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي زيادة طفيفة ،وظلت مستحوذة على أكثر من 55%من تقديرات الاحتياط النفط

---

[1] صندوق النقد العربي ،**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، الفصل الثالث ، قطاع الزراعة والمياه ،2015،ص60.

[2] بلقلة إبراهيم ،«**مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية الحاضر والمستقبل والتحديات**»،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، الشلف ،العدد10،جوان 2013،ص ص69-70.

الخام ونسبة27.6%من احتياطات الغاز الطبيعي وشكلت حصتها من كميات إنتاج الغاز الطبيعي المسوق نحو 16.4% من الإجمالي العالمي[1]، ومنه نلاحظ اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي الذي يضم أكثر من 306.4 مليون مستهلك ، ولذلك على أقطار الوطن العربي استغلال هذا السوق للتطوير والصعود بالتنمية الاقتصادية العربية كباقي دول العالم وامتد اتساع هذا السوق من خلال امتياز الوطن العربي برقعته الجغرافية وسماته الحدودية بين دول العالم خاصة والدول العربية عامة، حيث لعب موقعه الاستراتيجي دور هام في التنمية الاقتصادية، وفي تنشيط عجلة اقتصاد العالم[2].

2- البشرية :

بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2017- 359م وهذا العدد يمكن من خلال تأطير الدول للقوة البشرية في تحقيق التنمية للمنطقة العربية،وتوفير اليد العاملة لتحقيق الاستثمار الناجح، فقد أعلنت المنظمة الدولية للأمم المتحدة في تقريرها أن معدل العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للذكور في العالم العربي هو 68 عاما أما الإناث فهو72 عام[3].

تراوحت نسبة السكان من الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي ما بين (15-65) في الدول العربية أي بنسبة62%من إجمالي السكان عام 2016 موزعة بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فعند المقارنة بتركيا نجد أنه على الدول العربية توسيع برامج تنشئة الشباب وخلق نمو اقتصادي للحد من مشكلة البطالة ،وخاصة بين أفراد الشباب المتعلمين ،ضف

---

[1] سلامي محمد أمين ، **مرجع سابق** ،ص190.

[2] البصري عبد الله، قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص 03.

[3] عدد سكان العالم العربي يصل إلى359مليونا،مركزالجزيرة، متاح على الرابط التالي :
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2017 ، تاريخ الإطلاع : 23/02/2019، على الساعة:21:20.

إلى ذلك العمل على تقليص نسبة الأمية التي وصلت نسبتها إلى 19.5%وهذا يبين تراجع نسبة الأمية مقارنة ب2010[1].

فالفرد البشري يملك القدرة على تغيير مسار دولته من خلال توفر الأبحاث وتطوير في القطاع الخاص، ولذلك لابد على الدول العربية أن تعمل على تحفيز القطاعات العربية في إطلاق النهضة الإنتاجية العلمية والتكنولوجية المطلوبة لكي تستغل الأقطار العربية قدرتها البشرية وكفاءاتها بدلا من تشجيع هجرة الأدمغة، والعمل على تنشيط الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي من خلال استغلال وحسن استخدام الطاقة البشرية لكي تنتج المجتمعات العربية السلع و الخدمات ذات القيمة المضافة العالية والمطلوبة في الأسواق الدولية[2].

المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة العربية

إن تصنيف الأنظمة السياسية في العالم العربي تتخذ العديد من المعايير بتحديد طبيعة نظامها القائم إذ يمكن تقسيمها كما يلي :

أولا:الأنظمة الرئاسية

يعتبر النظام السائد في دول العالم النموذج الأمثل للنظام الرئاسي الذي يعتمد على الرئيس بشكل أساسي عكس النظام البرلماني والشبه الرئاسي،يقوم النظام الرئاسي على أساس مبدأ فصل السلطات [3]، ويتميز النظام الرئاسي بمايلي:

- ✓ أحادية السلطة التنفيذية أي أن السلطة تكون في شخصية رئيس الدولة المنتخب من قبل الشعب.
- ✓ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

---

[1] صندوق النقد الدولي،التطورات الإقتصادية والإجتماعية،الفصل الثالث،2016،ص40.

[2] جورج قرم، **أهم تحديات الإقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلوم والتكنولوجيا والإبداع**، مداخلة مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت، 2011، ص 12.

[3] عوض الليمون،**الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**،دار وائل للنشر ،ط2،عمان ،2016،ص238.

- ✓ يتم انتخاب الرئيس من طرف الشعب فهو يقف على المساواة مع السلطة التشريعية من حيث الانتخاب.
- ✓ لرئيس الدولة كامل الصلاحيات في اختيار الوزراء وعقد المجالس وإنهائها[1].

وبالتطبيق على دول المنطقة العربية نجد أن العديد منها تتخذ النظام الرئاسي ومن بين هذه الدول : سوريا، اليمن،الجزائر ، فمثلا الجزائر حسب التعديل الدستوري سنة 2016 لدستور 1996 تم التأكيد على تبني النظام الجمهوري الرئاسي ويعتمد على السلطات الثلاث كما ينتخب الرئيس عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري حسب المادة (85) مدة 5 سنوات قابلة للتجديد يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة ويصدر القوانين ويعترض عليها [2].

ثانيا :الأنظمة البرلمانية

يقوم النظام البرلماني على أساس الفصل المرن بين السلطات مع وجود تعاون وتوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية حيث تتميز العلاقة بين السلطتين بالمشاركة والرقابة المشتركة كمساهمة السلطة التنفيذية في عملية التشريع[3].

ويفيد بوجود سلطتين تنفيذيتين الأولى للملك أو رئيس الجمهورية والأخرى لرئيس الحكومة هذا الأخير هو صاحب السلطة الحقيقية يوجد مقابله البرلمان ، والمهم أن رئيس الحكومة لا يتولى مهامه إلا إذا حظي بدعم أغلبية البرلمان، وهذا المنطق يدفع إلى تشكيل حكومات ائتلافية أي اجتماع أكثر من حزب كما هو الحال في العراق منذ سنة 2005التي

---

[1] هاشم حسن علي، «النظام السياسي الأنسب في العراق»، **مجلة كلية القانون** ،جامعة كركوك،العراق، د.س، ص209.

[2] عمارعباس، **النظام السياسي الجزائري**،تاريخ النشر 2016/04/12، متاح على الرابط التالي:
http://ammarabbes.blogspot.com ، تاريخ الإطلاع : 2019/02/12،على الساعة : 14:20.

[3] سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،مصر،2007،ص118-209.

تتخذ النظام النيابي الديمقراطي البرلماني[1]،وتألفت السلطة التنفيذية في من رئيس الدولة والوزارة وتكون السلطة الفعلية بيد الوزارة ونفس النظام نجده في لبنان الذي نص الدستور فيها حسب المادة (24) على توزيع مقاعد السلطة النيابية على الطوائف الدينية وبذلك هي الأخرى جمهورية ديموقراطية نيابية برلمانية إضافة إلى الكويت والمغرب [2].

ثالثا: الأنظمة الشبه رئاسية

يتوسط النظام شبه رئاسي بين النظامين البرلماني والرئاسي، ومن المنظور القانوني والسياسي يتميز النظام شبه رئاسي بمبدأ أساسي ألا وهو توازن السلطات من الجهات الثلاث الرئيس ، البرلمان ، والحكومة برئاسة رئيس الوزراء في المقابل يتكون النظامين الرئاسي والبرلماني من كيانين رئيسيين يتمتعان بسلطات واسعة [3]، واللجوء إليه يأتي من باب الرغبة في توسيع قاعدة التمثيل بالجهاز التنفيذي كما في فرنسا إبان الثورة الجزائرية ومصر قبل 2011 و تونس وليبيا ومصر بعد أحداث 2011[4].

تتمثل دواعي اعتماد النظام شبه رئاسي فيما يلي :

- أنه حل وسط بين المطالبين بالنظام الرئاسي والداعين للنظام البرلماني.
- يمنح المجال لتخفيف الاستبداد للأنظمة الرئاسية .حل للدول التي تمر بمرحلة انتقالية وهو ماحدث في دول المنطقة العربية سنة 2011 فالتحول من نظام

---

(1) فراس عبد الكريم ،«**العملية السياسية والنظام السياسي في العراق 2005-2015**»، متاح على الرابط التالي : https://www.iasj.net ، تاريخ الاطلاع 2019/02/23، على الساعة 12:05.

(2) محمد حسن دخيل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي** ، دار مكتبة البصائر، بيروت، 2014،ص ص27-31.

(3) أنظمة الحكم،**النظام شبه رئاسي نموذجا** ، متاح على الرابط التالي: http://democracy-reporting.org تاريخ الاطلاع : 2019/02/23، على الساعة : 17:05.

(4) فراس عبد الكريم ، **مرجع سابق** ،ص252.

رئاسي سلطوي أكثر انفتاحا وأسهل من الانتقال بشكل كامل إلى النظام البرلماني[1].

فقد طبقت تونس بعد 2011 نظام تشاركي بتوزيع السلطة بين رئيس الجمهورية والحكومة لتحقيق التوازن ، حيث حدد الباب الرابع من القسم الأول فيه حول المهام التي يتكلف بها الرئيس وطريقة انتخابه أما القسم الثاني كيفية تعيين رئيس الحكومة وتقسيم المهام بين السلطتين ونفس الشيء طبقته مصر بعد 2011 [2].

إضافة إلى هذا التقسيم توجد الأنظمة الملكية العربية التي تعتمد على توارث السلطات وعلى المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو على بعد قبائلي والسلطة تكون فيها هرمية ونواتها الأولى هي الأسرة الحاكمة ونجد أن الساعد الذي يدفع أو يعمل على استمرار هذه الأنظمة عدة عوامل منها وفرة الموارد النفطية وعوائدها المالية[3].كما نرى أن الأنظمة الملكية يتم إسناد السلطة وتطبيق القرارات بيد الملك وهناك من تعتمد على دستور الدولة والشروط التي يجب توفرها لنقل مهامه، وعادة ما تحدد الدساتير إذ لم تتوفر الشروط لدى إدارة الحكم فيها لحين اكتمال أو توفر الشروط المفروضة حيث يطلق على هذا النوع من المحددات بنظام الوصاية، وأن الحكومات الملكية تعتمد على الدستور وليس هناك أي دور للشعب في تحديد شخصية الملك لدى اعتلائه الملك[4].

وبالنسبة للدول العربية بقيت 8 دول تعتمد على النظام الملكي هي : السعودية والكويت والأردن والإمارات والبحرين قطر وعمان والمغرب ، ومن خلال ذلك نجد أن المنطقة العربية

---

(1) أنظمة الحكم، **مرجع سابق**.

(2) حمس بريك ، **لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس** ، متاح على الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews ،تاريخ الاطلاع : 2019/02/15، على الساعة 21:20.

(3) أحمد ناصوري،« النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، سوريا،مجلد 24، العدد 02، 2008، ص 345.

(4)– عصام الدبس، **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي**، دار الثقافة، الأردن، 2010، ص 146.

مقسمة إلى العديد من الأنظمة حسب طريقة تسيير النظام وتشترك الأنظمة العربية في نظامها السياسي بالمزج بين الحكم العثماني وما أتت به الحركة الاستعمارية والتغيرات دولية التي طرأت على النظام السياسي[1].

رابعا : خصائص الأنظمة السياسية العربية

تتميز النظم السياسية العربية بمجموعة من الخصائص كونها جزء من الدول النامية وكيان متميز بما يمتلكه من خصوصيات جعلته محل أطماع الدول الغربية وتمثلت هذه الخصائص فيما يلي:

1-**الخبرة الاستعمارية:** حيث تعرضت الدول العربية لمختلف أشكال الاستعمار سواء كان استعمار مباشر، أو غير مباشر مما أدى غياب مفهوم ومظاهر الوحدة ونشوء المشاكل الحدودية، حيث نجد أن هذه الخبرة انعكاسات سلبيا على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي ومثال ذلك أن لغة المستعمر مازالت سائدة بل ومعتمدة كلغة رسمية في عديد من الدول في القارات الثلاث،وهذا الأسر الذي جعل اختلافات عميقة فيها[2]، منذ تفكك الدولة العثمانية وبظهور الحرب العالمية الثانية نجد بأن المنطقة العربية تعرضت إلى العديد من التدخلات الأجنبية والغربية ،وأصبحت المنطقة محطة صراع بين هذه القوى الغربية التي كان مبتغاها وهدفها لكل واحدة منها توسيع نفوذها إلى بقاع الوطن العربي والسيطرة على مناطقه، فمنطقة المغرب العربي أصبحت الجزائر مجرد ولاية فرنسية في حين أن المغرب وتونس تحت نظام الحماية أما بالنسبة للمشرق العربي قسم بين فرنسا وبريطانيا فبعد الحرب العالمية الثانية امتدت هذه التجزئة إلى حركات التحرر في كل قطر

---

[1] علي الدين هلال، نيفين مسعد ، **الأنظمة السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص127.

[2] علي دين هلا ونيفين مسعد،**المرجع السابق**، ص 20.

وهكذا دخلت الدول العربية إلى التاريخ المعاصر وهي ممزقة ومتباينة في بينتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[1].

02- التبعية:

لقد كان لأثر الاستعمار خلق حالة من التبعية الاقتصادية ،وذلك من خلال الاعتماد على الغرب في كل ما تحتاجه من المواد المصنعة، حيث تعتمد فقط على سياسية تصدير السلع الأولية ومن ثم أن الفائض الاقتصادي في المجتمع العربي استغل في أغراض إنتاجية التي تخدم كبار الملاكين وجهاز السلطة[2].

فإن التبعية هو أن تبقى الدول العربية تابعة لدول كبرى ليس من أجل مساعدتها للخروج من أزمة الاستعمار بل لتنفيذ مصالحها الاقتصادية، وكذلك السماح للدول الأجنبية بالتدخل في اقتصاديات الدول العربية ،وهذه الأخيرة تزامن ظهورها مع انقضاء الحركة الاستعمارية والذي انعكس بشكل كبير على العملية السياسية في الدولة ما يجعل الدولة التابعة تكون دائما محرومة من الحرية ويكون الحاكم فيها تحت الحكم الأجنبي[3].

03- محدودية الموارد: نعني أن الدولة تمتلك الموارد والطاقات لكنها لا تعرف كيفية توظيفها والاستفادة منها في الصعود والنهوض باقتصادها كباقي دول العالم، حيث نجد أن دول المنطقة العربية هي دول تعتمد في اقتصادها اعتماد شبه كلي على مورد النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ، وهذا الأمر الذي يجعلها عرضة لأي تذبذب وسقوط فعلي في

---

(1) مصطفى بلعور، **التحول الديمقراطي في النظام السياسة العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009،ص 53.

(2) خميس دهام حميد ،« التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **مجلة مداد الآداب**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 04، د. ت، ص 12.

(3) لطفي حاتم « النظم السياسة العربية وانهيار شرعيتها»، **جريدة الحوار الممتدن**، العدد 3277، فيفري 2011، ص 42.

اقتصادها،ومن ذلك أن سعر البرميل للنفط الخام في عام 1998 وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل 1973 وخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق في سياستها[1].

فالبرغم من توفر الإمكانات المادية والبشرية في المنطقة العربية التي تساعده في تحقيق التكامل الاقتصادي، إلا أن هناك إختلال في التوازن بين الاعتماد على إنتاج المواد الأولية والاهتمام بقطاع الخدمات إلى حد ما مقابل ضعف الصناعة والزراعة،إضافة إلى ضعف التبادل التجاري بين الدول العربية، وتعتبر دول الخليج من أكبر الدول المنتجة للنفط وأكثرها تأثيرا بها وذلك لاعتمادها الكبير على هذه المادة في كامل اقتصادها بحيث ترتهن التطورات التي تشهدها على المستويات السياسية ،والاجتماعية ،والاقتصادية بالتصاعدات التي يشهدها النفط[2].

فسبب ضعف المصالح الاقتصادية بين الدول العربية هو تبعية اقتصاد كل دولة منها للاحتكارات العالمية، ذلك أن النظام المالي والنقدي في كل دولة عربية مرتبط بنظام نقدي أجنبي ومعظم العملات العربية مرتبطة بالدولار الأمريكي، وهذا يجعل معظم الهياكل الاقتصادية العربية مرتبطة بعجلة الاقتصاد الغربي[3].

04- أزمة الشرعية السياسية:

إن الشرعية هي مشكلة رئيسية تواجه المنطقة العربية، وهذا هو الحال بوجه خاص حيث أن الغالبية من الأقطار العربية الحالية شهدت مولد مؤسسة الدولة لأول مرة في هذا القرن وهذا ما يشهده الوطن العربي في الوقت الحالي مثل تونس،مصر، سوريا، بحيث أنه عند تزامن أزمة الشرعية في النظام الحاكم تؤدي إلى الصراعات الاجتماعية والحروب

---

[1] علي الدين هلال، نفين مسعد، **مرجع سابق**،ص 29 .

[2] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] محمد حسن خليل، **مرجع سابق**، ص 13.

الأهلية لعدم تقبل المجتمع للنظام السياسي السائد وممارسة العديد من النظم السياسية للشرعية الثورية لضمان بقائها [1]،وإجمالا يعتبر تطور النظم السياسية العربية بما يتواكب مع المتغيرات المجتمعية الجديد اجتماعيا، واقتصاديا وهو ما تعمل النظم العربية على بلوغه في ظل الخصائص السابقة والتي تدفعنا إلى تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية:

- ضعفها في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بحيث أنها لم تحقق التنمية الاقتصادية ولا العدالة الإجتماعية.
- التوتر الدائم بين الدولة والمجتمع والتنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات مما يخلق فوضى من عدم الاستقرار وظهور الاحتجاجات وأعمال العنف.
- نظم تسلطية بحيث أنها تعمل على عدم القيام بتنظيمات سياسية، وامتناع التعددية الحزبية.
- توصف الدولة العربية بالدولة الرخوة، ومن مظاهرها أنها دولة تصدر القوانين ولا تطبقها، ويلهث الناس للحصول على المناصب مما يشكل الفساد والرشوة[2].

المبحث الثاني: معطيات حول تركيا

تعتبر تركيا من خلال تاريخها وثقافتها من الدول التي لعبت مؤثراتها الجيوسياسية والاقتصادية دور في نهوض سياستها الاقتصادية نظرا لتطورها في بنية نظامها السياسي.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي

تقع جمهورية تركيا بين كل من قارتي أوروبا وآسيا، وتحد تركيا كل من بلغاريا من جهة الشمال الغربي واليونان من جهة الغرب، وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وإيران من جهة

---

[1] جمعة الزواق فرج العيد، **دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية**، " **اليمن نموذجا**"، كلية الآداب والعلم، الأردن جامعة الشرق الأوسط، ، 2005، ص 66.

[2] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص 57-58.

الشرق وتبلغ مساحتها 783.562 كم^2، بحيث أنها تسيطر على صناعة الفولاذ والتعدين والغابات وتتميز بتربتها الخصبة وطقسها المعتدل[1].

أما بالنسبة للجهة الجنوبية لتركيا فتحدها العراق (321كلم)، وسوريا (610 كلم) ومن الشمال البحر الأسود(ينظر الملحق رقم:2،ص123)[2]،كما تمثل هضبة الأناضول قلب هذه المساحة إذ أنها هضبة لها حدودها طبيعية : البحار من الشمال ،والغرب والجنوب، وسلسلة من الجبال العالية من الجهة الشرقية وقد كان لهذه الهضبة تاريخيا مؤثرا في بلورة الفعل السياسي العام للإمبراطوريات المجاورة التي كانت تنشر التوسع والمجد من أجل السيطرة على العالم وتوسيع النفوذ وهذا المؤثر على الرغم من أنه جغرافي إلا أنه جعل موقع تركيا دورا تاريخيا في العالم[3].

ومن خلال موقع تركيا يتضح بأنها دولة قارية وبحرية بحيث نجد المياه تحدها من الجهات الثلاث: البحر الأبيض المتوسط في الجنوب، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب، كما أن تركيا تسيطر على ممر البوسفور ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا،ولطالما شكلا هذين الممرين على مر التاريخ محور الصراعات بين الدول والإمبراطوريات ونظرا لتحكمها في هذه المضائق يجعل منها قوة مائية وثانيها قوة قارية والتي تمنح لموقعها المتميز الإطلالة على نقاط الفعل الدولي والتأثير فيها[4].

فمضيق البوسفور يقع في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمره ويبلغ طوله حوالي (30 كلم) وعرضه حوالي (1 كلم)، أما مضيق الدردنيل في الجنوب

---

(1) أحمد أحمد ، حسام الدين ابراهيم، **الموسوعة الجغرافية**، ج1، دار العلوم، القاهرة، 2004م، ص 29.

(2) مي سامي المرشد، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط، 2002– 2016**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2017، ص 27.

(3) إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 71.

(4) علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 18.

الغربي من تركيا يربط بين بحر مرمره والبحر الأبيض المتوسط من خلال بحر ايجة ويبلغ طوله[1].

ضف إلى ذلك فقد أدت التركيبة الجيولوجية لتركيا من هضاب وجبال وسهول داخلية وساحلية إلى تنوع الثروات المعدنية، فتركيا تتميز بوفرة المياه نتيجة الظروف المناخية والتضاريسية التي أعطتها شبكة واسعة من المجاري المائية التي يتجه بعضها نحو البحر الأبيض والبحر الأسود، ونحو بحر ايجة ومرمره، والبقية نحو البحيرات الداخلية في الهضبة في حين أن نهر دجلة والفرات نحو العراق وسوريا حتى الخليج العربي[2].

وما زاد من أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا هو وقوعها في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، بحيث أنها تعد المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم وفق نظرية هالفورد ما كندر[*] الجيوسياسية الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية في المجال الجغرافي على المستوى الإقليمي والعالمي[3]، وذلك أن إشرافها البحر الأسود المضائق البحرية البوسفور والدردنيل قد أكسبها أهمية إستراتيجية بالنسبة للتوجه الأوروبي والروسي نحو المياه الدافئة، والقارة الأسيوية ومنطقة الشرق الأوسط[4].

فأهمية تركيا تعد ولا تحصى إذ أنها تحتل المرتبة الأولى في إنتاج البندق والمشمش والتي، وإضافة إلى ذلك تتمتع تركيا بمواد طبيعية وثروات معدنية وتحقق الاكتفاء الذاتي من

---

(1) علي حسين باكير وآخرون،**مرجع سابق**، ص 18.

(2) أكرم نصر خالد أبو حمدي، **أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ،جامعة مؤتة،الأردن، 2007، ص 24.

(*) **نظريةهالفورد ماكندر**:هو عالم بريطاني عمل على تقديم مفاتيح اللعبة السياسية الكبرى ،تعد نظرية قلب العالم التي جاء بها أول نظرية في الاستراتيجية العامة والقوى العالمية ظهرت سنة1904أكد فيها أن القارة الأوراسية تقع في مركز العالم ،ويقع في مركزها قلب العالم وهو تجمع الكتل القارية لأوراسيا. للمزيد ينظر:نظرية ماكندر،متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary ، تاريخ الإطلاع:20/06/12،على الساعة:15:15.

(3) على حسين باكير، **مرجع سابق**، ص 18.

(4) أكرم نصر خالد أبو حميدي، **مرجع سابق**، ص 23.

الناحية الغذائية والزراعية لذلك فالبيئة الجغرافية لتركيا ساعدتها على ارتفاع اقتصادها وتحقيقي الإنتاج في مختلف القطاعات[1].

المطلب الثاني: مقومات تركيا

أولا : الخلفية الحضارية

لطالما لعبت منطقة الأناضول دورا حاسما في التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي حيث شكلت هذه المنطقة نقطة تقاطع لمختلف الحضارات البشرية العريقة التي شكلت قلب العالم القديم، بحيث كانت " إسطنبول" عاصمة لأكبر الإمبراطوريات وأقواها على مر العصور كالرومانية والبيزنطية والعثمانية،وتعد تركيا بمثابة جسر يفصل بين العالم المسيحي والإسلامي ونقطة تقاطع لمختلف الثقافات،بالتالي فتركيا اليوم تتجه نحو إعطاء حقوق أوسع للأقليات العرقية بشكل يؤسس لنموذج الدولة القوية متعددة الأعراق والأديان ،وفي هذا السياق تصبح لتركيا أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بمحاربة صراع الحضارات والأديان واستبداله اليوم بنموذج تعايش الحضارات والأديان[2].

ثانيا : الاقتصادية والبشرية

1-الاقتصادية: على غرار ما سبق ذكره حول موقع تركيا الذي جعلها موقع إستراتيجي هام في قلب العالم ،ونظرا لتمتعها بموارد طبيعية وثروات معدنية بمساحات شاسعة جعل منها بلد ذو اقتصاد مركب ومعقد يدمج بين الحداثة والصناعة ،والتجارة والخدمات المتطور مع القطاع التقليدي الزراعي. فتركيا تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة

---

[1] رائد سليمان حاج، **أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاسها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2005- 2011**، رسالة كتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، ، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة حلب سوريا، 2014، ص 46.

[2] علي حسين باكير وآخرون، **مرجع سابق**، ص 13

الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح، والثالثة في تصدر أجهزة التلفاز ومن بين الدول الخمس الأوائل في إنتاج الذهب[1].

وبطبيعة الحال فإن الدولة التي تعرف كيفية استغلال ثرواتها تستطيع النهوض باقتصادها وتحسين أوضاعها، فنتيجة للثروات التي تتمتع بها تركيا وطريقتها الصائبة في توظيف ثرواتها إضافة إلى منهج الإصلاح الذي أدخله حزب العدالة والتنمية، شهدت تركيا طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من مرحلة الانهيار التي تزامنت في عام 2002 إلى فترة أصبح يحتل فيه المرتبة 17 عالميا على قائمة أقوى الاقتصاديات في العالم وأكبر سادس اقتصاد مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ونشطت تجارتها الخارجية حيث وصل حجم الصادرات إلى 144 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2015[2].

ضف إلى ذلك الإصلاحات الجديدة التي انتهجتها تركيا على الصعيد الداخلي والخارجي التي استطاعت تقليص نسبة البطالة بشكل كبير، كما حققت زيادات على مستوى الناتج القومي ونجد أن الصناعات التركية أصبحت تنافس السوق العالمية .فبعد انهيار الأوضاع الاقتصادية في تركيا لسنوات طويلة التي سببت لها المديونية ،ارتفاع نسبة البطالة، الفقر أصبح الاقتصاد التركي من الإقتصادات العشرة الصاعدة في العالم إلى جانب البرازيل والصين والهند والمكسيك والأرجنتين واندونيسيا وتايلاندا،ومن التغيرات التي استهدفها الاقتصاد التركي الجديد كما يلي :

1-ارتفاع الدخل القومي التركي من 10آلاف و67دولار إلى11ألف و318دولار بحلول 2014.

---

[1] لطفي صور، **الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة**، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2016، ص 111.

[2] مي سامي المرشد، **مرجع سابق**، ص 33- 34.

2- زيادة الصادرات من 30 مليار دولار حسب مؤشرات تقارير البنك الدولي حيث تمثل الصادرات الصناعية نسبة 81.4% من مجموع الصادرات التركية .

3- التقليص من إشكاليات البطالة [1].

4- تفعيل الشركات الاقتصادية المباعة بالخصخصة حيث استطاعت أن ترفع قيمتها إلى58.9 مليار دولار بعد أن كانت تقدر بنحو 8.1مليار دولار.

5- تسهيل الاستثمارات وانجاز المشاريع بفتح الاستثمارات الأجنبية بإقامة الشركات وتفعيل الحركة الإنتاجية والتصنيعية [2].

فعلى الرغم من افتقار تركيا لاحتياطات النفط إلا أنها تحتوي على قاعدة صناعية كبيرة حيث تتركز صناعتها الرئيسية على(النسيج ،الصناعات الغذائية ،السيارات ،الفحم الحجري الحديد ،الصلب ، البترول، النحاس، الأخشاب والورق)، أما على مستوى القطاعات فتمثل الزراعة أكثر من 11.7 %من الاقتصاد الكلي لتركيا، وتمثل الصناعة 29.8 %،و قطاع الخدمات 58.5% لذلك فشساعة الأراضي الزراعية وظفت 35% من الجانب العملي بالمنطقة [3].

---

[1] إيمان دني ، **مرجع سابق** ، ص ص 76-77.

[2] مصطفى إبراهيم ، **التحولات الاقتصادية في تركيا بعد عام2002**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص10.

[3]جراهام فولر، **الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبوظبي، 2009،ص118.

جدول يمثل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي لتركيا 2002-2014

العام	الزراعة	الصناعة	الخدمات
2002	11.7	28.6	59.7
2003	11.4	28.6	60
2004	10.9	28.4	60.6
2005	10.8	28.5	60.7
2006	9.4	27.2	60.4
2007	8.2	27.7	63.7
2008	8.5	27.2	64.4
2009	9.1	25.3	65.6
2010	9.5	26.3	24.2
2011	9	27.5	63.5
2012	8.8	26.7	64.5
2013	8.3	26.6	65.1
2014	8	27.1	64.1

المصدر:عبد الحافظ الصاوي ،**خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية**، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح مايلي :

1. مثلت سنة 2002 أفضل سنة في تحقيق الناتج المحلي لتركي على مستوى القطاعات الثلاث[1].

[1]عبدالحافظ الصاوي،**خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية**،المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهرة 2016،ص6.

2. التشابه في قطاع الزراعة والصناعة حيث أن أرقامهما ثابتة بنسب متقاربة لكل قطاع .
3. مثلت 2014 انخفاض على مستوى قطاع الزراعة بنسبة8% بينما زادت في قطاع الصناعة 27.7%[1].
4. نجد أن قطاع الخدمات هو أكثر قطاع مساهم في الناتج المحلي لتركيا فكما هو موضح من خلال السنوات من2002-2014تراوحت النسبة بين60%إلى 65.6%.

ونرى أن هذه النسب التي حققتها السياسة الاقتصادية التركية ناجمة مع عن الإصلاحات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية ماحقق لها إرتفاع في الميزان التجاري، وسياستها المقيدة اتجاه المنطقة العربية وأسواقها واتجاه الأسواق العالمية الأوروبية.

2- البشرية:

لا تقل المقومات البشرية في أهميتها عن المقومات الاقتصادية بل تعد من أهم مقومات الدولة ذلك أن التفاعلات السياسية الاقتصاديةوالاجتماعية تقوم من خلال تأثير المقوم البشري في قوة الدولة وباعتبارها ركنا أساسا في حياة الدولة[2].

فمن خلال الإحصاءات السكانية لعام 2017 بلغ عدد سكان تركيا نحو 81 مليون نسمة وبحسب بيان صادر عن هيئة الإحصاءات التركية فإن عدد سكان تركيا بلغ نهاية العام الماضي 80 مليونا و 810 آلاف و 252 نسمة[3].

---

[1] عبد الحافظ الصاوي،**مرجع سابق**،ص7.

[2] مي سامي المرشد، **مرجع سابق**، ص 53.

[3] مروة أوزلم باكير، عدد **سكان تركيا يصل نحو 81 مليون نسمة**،متاح على الرابط التالي : https://www.aa.com.tr تاريخ الاطلاع :2019/02/22،على الساعة :15:30 .

تتصدر تركيا المرتبة الـ 17 عالميا من حيث التعداد السكان وهذا الكم البشري يؤهلها من لعب دور هام على المستوى الإقليمي والدولي في مختلف المجالات بفضل هذه الفئات البشرية التي تشكل القوة الدافعة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية ،حيث بلغ تعددا القوة العاملة في السنوات الماضية حوالي 23.5 مليون نسمة، كما تشكل الركيزة الأساسية في بناء الجيش والقوة العسكرية ،وكذلك تعتبر تركيا الأقوى عسكريا بين جيرانها مما يضيف لها ميزة على الساحة الإقليمية والدولية[1].

تتداخل في التركيبة السكانية لتركيا مجموعة من القوميات التي تتميز بالتنوع الاثني والعرقي حيث تمثل القومية التركية 80%من السكان ،ويمثل الأكراد 17%من سكان تركيا بينما تمثل النسبة العربية1%، والأرمن0.2%، بالإضافة إلى قوميات أخرى كاليونان والشركس وبهذا سيكون تركز الأكبر للأتراك وسط وغرب تركيا، بينما الأكراد في شرق أنضوليا وجنوبها الشرقي وينتشر العرب في إقليم البحر الأبيض المتوسط وهذا ما أدى هذا التنوع البشري في تنوع الديانات فنسبة 99% من السكان في تركيا يعتنقون الدين الإسلامي ويتواجد فيها 38 ألف يهودي و206 آلاف مسيحي وتمثل اللغة التركية 90%من الناطقين بها [2].

ومن خلال ذلك نجد أن التركيبة البشرية لتركيا تتداخل فيها طوائف وأقليات تضيف لها التنوع الاثني والديني ،حيث تضم غالبية تركيا سكان مسلمين بنسبة 90% وهذا من أهم مقومات الدور التركي اتجاه المنطقة العربية، فمع تتبع النشاط التركي نجد أنه على الرغم من تواجد الطوائف اليهودية والنصرانية ،إلا أن العامل الديني يعد أهم الركائز في توجهات التركية إزاء العالم العربي [3].

---

[1] علي حسين باكير وآخرون، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] أكرم ناصر خالد أبو حمدي ، **مرجع سابق**، ص15.

[3] مي سامي المرشد، **مرجع سابق**، 44.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي في تركيا

من المعروف أن النظام السياسي التركي أدخلت عليه العديد من التغييرات ، وفي هذا العنصر سنتطرق على مراحل السياسة التركية إلى غاية النظام الحالي ودوره في صنع القرار للسياسة التركية.

أولا: الدولة العثمانية

من خلال الدراسات السابقة ودراسات المؤرخين حول التاريخ العثماني يتبين لنا بأن الدولة العثمانية حكمها كان قائما على أساس الخلافة التي كانت بدايات نشأتها في تأسيس الإمارة من طرف " أرطغل بك" 1231- 1281، ثم ابنه عثمان الذي نسبت إليه الدولة العثمانية الذي بدأت معه قصة التمكين (1281- 1924) للدولة العثمانية مع ظهور القائد العثماني الذي ولد في عام سقوط الخلافة العباسية في بغداد[1].

فمنذ بداية الخلافة في الحكم العثماني نجد مرحلة التوسع والتي استمرت حين عهد السلطان مراد "1362- 1389"، والمرحلة الثالثة التي تمتد من تولى السلطان يلدرم بايزيد أمام الحكم في بلاط الخلافة العثمانية عام 1389 إلى غاية فتح القسطنطينية سنة 1453 على يد السلطان محمد الفاتح الذي عرفت مرحلته تزايد النفوذ العثماني في البلطيق والأناضول وصولا على البحر الأسود[2].

ثانيا: مرحلة الدولة العالمية

وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة مراحل فرعية، تمتد الأولى من 1453- 1520 والتي بدأت مع فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الفاتح التي قاد فيها العديد من الحملات

---

(1) على محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التواريخ والنشر الإسلامية، مصر، 2001، ص 46.

(2) يلماز أوزوتا، ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، ت: عدنان محمود سليمان، م: محمود الأنصاري ، م01، منشورات مؤسسة الفيصل، إسطنبول، 1988، ص ص97-103.

الهمايونية اتجاه أوروبا. بعد وفاته ثاني مرحلة هي حكم السلطان بايزيد الثاني 1481-1495، حيث تميز عهد السلطان بايزيد الثاني بالحرب العثمانية المملوكية،ومعركة مرج ودابق عام 1916 بين المماليك والعثمانيين[1]، وبعد عهد السلطان بايزيد تأتي المرحلة سليمان القانوني و مرحلة ترسيخ النفوذ وازدهار الدولة العثمانية[2].

فالواقع أن السلطان سليم الأول قد أحدث تغييرا جذريا في معالم النظام السياسي للدولة العثمانية، حيث عمل على إيقاف الزحف نحو الغرب الأوروبي، ووجه أنظار الدولة العثمانية اتجاها شرقيا نحو المشرق الإسلامي، واستمرت فيها القوى العظمى للخلافة الدولة العثمانية[3].

كذلك من أهم فترات الحكم التي مرت على الدولة العثمانية فترة حكم عبد الحميد الثاني الذي من أهم أعماله إنشاء الدستور، حيث كان هذا الدستور امتداد لمشاريع الإصلاح التي شهدتها الدولة في القرن 19 وعرفت باسم التنظيمات الخيرية التي أدخل فيها العديد من الإصلاحات على أطر الدولة العثمانية كوسائل المواصلات والقضاء ،والاهتمام بالصحة العامة والتعليم المدني والفني والعسكري، وتعزيز الجيش والأسطول[4].

ثالثا: مرحلة التراجع والانحطاط

اتسمت هذه المرحلة بتذبذب القوى العثمانية، وانهيار سلطاتها بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى ومشاركة الدولة العثمانية فيها.كانت هذه المشاركة السبب الأول في ظهور الانحطاط العثماني بعد انتصار دول الحلفاء فرنسا وبريطانيا وروسيا، وبعد هذه الهزيمة التي أكلتها الدولة العثمانية جعلت منها مطمعا للدول الغربية.عملت هذه الأخيرة على عقد

---

(1) يلماز اوزوتا،**مرجع سابق**، ص 247.

(2) على محمد الصلابي، **مرجع سابق**، ص 176.

(3) **المرجع نفسه**، ص 176.

(4) محمد سهيل طقوس، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، بيروت، 2013، ص 520.

المعاهدات للاحتواء والاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية، بالإضافة إلى الامتيازات الأجنبية التي منحت للدول الغربية الحق في حماية أنصارها وظهور التمردات، وبذلك بدأت خطط الدول الغربية في تقسيم أملاك " الرجل المريض" التي عجلت بانتهاء السلطة رسميا عام 1922 وإلغاء الخلافة عام 1924[1].

رابعا:الجمهورية التركية

مثلت معاهدة لوزان لعام 1923 تاريخ جديد في النظام السياسي لتركيا حيث كانت هذه المعاهدة العامل الممهد لإلغاء الخلافة العثمانية التي تمكن من خلالها مصطفى كمال أتاتورك من استغلال هذه الفرصة فأعلن عن فصل السلطة عن الخلافة، وعليها نصت على عودة السيادة التركية على أراضيها[2]. بدأت نواة تشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية الحديثة لعام 1921، وذلك بإعلان عن دستور تركيا الذي كانت من أهم بنوده أن الشعب هو الذي يختار السلطان ويدير الدولة بنفسه. انطلقت الجمهورية التركية الحديثة المؤسسة عام (1923) في حلتها الجديدة لاحتلال مكانة مرموقة بين المجتمعات العربية المعاصرة حيث بدأت تركيا بإتباع المسار الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939– 1945) من أجل صياغة مستقبل تركيا وتكوين العلاقات الدولية بين أوروبا آسيا الوسطى والشرق الأوسط[3].

وقد مثلت كذلك معاهدة لوزان الضمانة لوحدة الأراضي التركية كما هي اليوم بعد المحاولات المتعددة من قبل روسيا وبعض الدول الأوروبية إثر اتفاقية سيفر عام 1920 التي هدفت من خلالها لتجزئة الأراضي التركية بين الآرمن والأكراد والدول الغربية، لكن مع

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1996، ص 141.

[2] **المرجع نفسه**، ص 231.

[3] علي سعد سعيد السعيدي، **الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط القيود والفرص (2002– 2013)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، ، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2014، ص 39.

نجاح مصطفى كمال أتاتورك بمواجهة هذه الأطماع إلى الشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافيا فقد أعطت المرحلة التي تزعم فيها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركي في مختلف المجالات سواء كانت سياسية ،أو اجتماعية أو ثقافية انطبقت نظريته في علمنة الدولة على مجالات الحياة كافة في تركيا[1].

ومنه أعلنت الجمهورية التركية بعد فوز حزب الشعب بقيادة كمال أتاتورك الدستور وفقا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923، الذي حدد شكل نظام الدولة المتمثل في النظام الجمهوري ويتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيذية ورئيس المجلس هو رئيس الدولة، فمن خلال دراسة فترة كمال أتاتورك يتبين بأنه وضع تغييرا في أنظمة الحكم، كما أرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، إذ قررت المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة ربط السلطة بالجيش[2].

خامسا: التوجه نحو الديمقراطية

على إثر وفاة كمال أتاتورك 10 نوفمبر 1938 تم انتخاب رفيقه في الجيش عصمت إينونو (1884-1973) رئيسا للجمهورية التركية الذي أعلن على تحفظه للتراث الأتاتوركي وفي هذه الفترة ظهر الحزب الديمقراطي مناهض لحزب الشعب الجمهوري بعد سماحه للتعددية الحزبية حيث أجريت الانتخابات النيابية سنة 1946 استطاع فيها الحزب الديمقراطي أن يفوزب 21 مقعدا في البرلمان التركي،وينهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري وقد شهد العقد الذي حكم خلاله الحزب الديمقراطي توسيع و تعضيد دور الإسلام في الحياة السياسية التركية[3].

---

[1] رضا هلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربيكان**، دار الشروق،1999، القاهرة، ص 46.

[2] **المرجع نفسه**، ص 15.

[3] راغب السرجاني، **قصة أردوغان**، دار الكتب المصرية، ط4، القاهرة، 2012، ص ص 30- 35.

شكل وصول هذا الحزب إلى الحكم أزمة لقيادة الحزب الجمهوري ومن أكثرهم عدنان مندريس* الذي سعى لإرجاع الظروف التي كانت قائمة قبل 1950 ليتصدر الحياة السياسية بفوزه عام 1961 وبجانبه حزب العدالة، وقد بقيت الصراعات قائمة بين الأحزاب وازدادت الانقلابات ضد أنظمة الحكم من 1971 إلى غاية 1982[1]، ثم نص الدستور التركي الصادر لعام 1982 على عودة الحياة الحزبية والنظام البرلماني حيث يتمتع النظام التركي بقدر من التوازن للسلطات مع ثقل خاص للسلطة التنفيذية فمن التزامات هذا التوازن التزام رئيس الوزراء بعرض برنامج حكومته على الجمعية التشريعية للتصويت عليه بالثقة[2].

في سنة 1989 ثم اختيار تورغوت أوزال**رئيسا لتركيا، وفي 1993 تولي دميريل السلطة بعد وفاة أوزال، وبعدها مثلت انتخابات سنة 1995 فوز حزب الرفاه الإسلامي بقيادة نجم الدين أربيكان***، وإلى غاية سنة 2002 دخلت تركيا في أزمة اقتصادية اثر تأزم المواقف أوساط النظام التركي .بعد ذلك تم إجراء الانتخابات التشريعية سنة 2002،التي فاز بها حزب العدالة تولى الحكومة طيب أردوغان، وتولى عبد الله غول رئاسة الجمهورية التركية ومنه فقد استطاع هذا الحزب أن يصبح الركيزة الأولى في الاندفاع بتركيا نحو

---

*عدنان مندريس:رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينات من مؤسسي الحزب الديموقراطي شكل حكومة بعد فوزه في انتخابات 1950تمثلت إصلاحاته في تطوير الإقتصاد والتعليم ،تم وقف نشاط الحزب على إثر إنقلاب 1960،وطبق حكم الإعدام على عدنان مندريس سنة1960، للمزيد ينظر:جلال معوض، **تركيا من سقوط الخلافة إلى الترشيح لعضوية الإتحاد الأوروبي** ، متاح على الرابط التالي:http://hadaracenter.com/pdfs/ ، تاريخ الاطلاع2019/06/12،على الساعة: 12:30.

[1] رضا هلال، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] صدام احمد سليمان الحجاجحة، **دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية في الفترة 2002– 2010**، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ،2011، 3900.

** **تورغوت أوزال (1927–1993)**: أصبح رئيس للوزراء عام 1983إلى غاية1989 ورئيس للحكومة التركية من 1989– حتى وفاته 1993عمل على صياغة النموذج الإسلامي المعتدل. للمزيد ينظر:رضا هلال ، **مرجع سابق** ،ص154.

*** **نجم الدين أربيكان(1926–2011)**:مهندس وسياسي تركي قائد جرب الرفاه أسس العديد من الأحزاب السياسية إشتغل منصب رئيس وزراء تركيا من1992–1997،عرف بتوجهاته الإسلامية، للمزيد ينظر:إيمان دني ،**مرجع سابق**،ص81.

العالمية ببناء سياسية محنكة تعمل تعمل على توسيع دورها بين العالم العربي والعالم الأوروبي[1].

سادسا : في عهد حزب العدالة والتنمية

لقد مثل عام 2002 نقطة تحول فاصلة في سيرورة الجمهورية التركية وذلك بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة في البلاد وكسب الأغلبية البرلمانة لأن النظام الرئاسي في تركيا برلماني،وسيطرته على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فلقد اعتمد الحزب بقيادة رجب أردوغان على تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية بإدخال التعديلات والإصلاحات ،إضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات التركية،وبذلك أصبح حزب العدالة والتنمية هو القوة السياسية الأولى بعد حصوله على 34% من الأصوات و363 نائبا من أصل 536[2].

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزب سياسي يصنف نفسه أنه يتبع مسار محافظ ليبرالي معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسماله السوق ،ويسعى لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[3]. حيث حقق نجاحا في البراغماتية المؤسساتية والمشاريعية والاجتماعية، ونتيجة للإصلاحات الداخلية وتحولات السياسية الخارجية ظهر عامل جديد وهو الرأي العام الذي له القدرة على التأثير في السياسة الخارجية والذي تتجلى أهميته بالدرجة الأولى في العملية الانتخابية، فمن بين الإصلاحات الدستورية والقانونية لحزب العدالة والتنمية:

- ✓ ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، حيث كان ينتخب قبل ذلك قبل المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) أي بطريقة غير مباشرة.
- ✓ تخفيض مدة ولاية رئيس الجمهورية من (07) سنوات إلى (05) سنوات.

---

(1) إيمان دني،**مرجع سابق**، ص 81.

(2)**المرجع نفسه**، ص 106.

(3) سمير سبيستان، **تركيا في عهد رجب الطيب أردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 39.

- ✓ رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 إلى 17 عضو.
- ✓ زيادة عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى ويختارون من قبل البرلمان[1].

ووفقا لهذه المناهج والبرامج التي أسسها هذا الحزب بقيادة رجب الطيب أردوغان، والتي عملت على تقليص دور الجيش في السياسة استطاع أن يحقق هذا الحزب النجاح في الانتخابات البرلمانية 2007، وهي الحملة الثانية التي خرج الحزب منها بنجاح كما إمتاز بشعبية، ولقي قبولا واسعا لدى طبقات محافظة على اختلافها، كما مكنته المشاريع التي حققها من زيادة ثقة مؤيديه حيث تصدر المرتبة الأولى في انتخابات 2011بـ 326 مقعدا، كما تمكن من إجراء تعديلات على الدستور وذلك بعد حصوله على موافقة الشعب عام 2010 حيث عمل على إزالة القوانين التي كانت تعرقل حياة المواطن[2].

ظل النظام السياسي التركي قائما بقيادة حزب العدالة والتنمية الذي لازالت جهوده متواصلة، بحيث أنه فاز في انتخابات 2015 بزعامة أردوغان الذي لا زال ليومنا هذا يترأس تركيا[3]، وقد كانت هذه الانجازات التي حققها أردوغان ناجحة فقد أحدثت نقلة نوعية في حياة الشعب التركي وحياته اليومية وجعلت للبلاد مكانه كبرى في العالم العربي والإسلامي والعالم بأسره[4].

لم تكتفي هذه الإصلاحات على النظام السياسي فقط من حيث السلطة التشريعية والتنفيذية، والسلطة القضائية بل عملت كذلك على رسم السياسة الخارجية لتركيا التي تمكنها

---

(1) محفوظي شاكي عبد الرزاق، **العلاقات التركية العربية منذ 2002 دراسة رسالة حالة المشرق العربي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016، ص 112.

(2) فريد صلاح الهاشمي، **تركيا في ضوء الحقائق**، دار العبر للطباعة والنشر، اسطنبول، 2014، ص 416.

(3) محفوظي شاكر عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 120.

(4) شريف تغيان الشيخ الرئيس، **رجب الطيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوكي**، دار الكتاب العربي، دمشق ،2011، ص 101.

من تحقيق أهدافها إقليميا ودوليا وقد كلفت هذه المهمة لأحمد داود أوغلو* الذي وضع مبادئ والمنطلقات الصحيحة للسياسة التركية والتي اعتمدت على 6 مبادئ كتالي:

1.التوازن السليم بين الحرية والأمن.

2.تحسين العلاقات مع دول الجوار أي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات.

3. مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار أي صفر مشاكل وتكثيف وتوطيد العلاقات مع الدول في مختلف المجالات[1].

4.الاعتماد على أسلوب دبلوماسي جديد يمكنها من لعب دور مركزي على مستوى العالم.

5.الدبلوماسية الناعمة بحيث تعتمد تركيا على عناصر دبلوماسية ثقافية وتاريخية واقتصادية.

6.الاعتماد على سياسة متعددة الأبعاد[2].

*داود أوغلو: وزير الخارجية التركية منذ 2009 ومهندسها درس في ألمانيا ثم أكمل دراسته في اسطنبول نال شهادة الليسانس والماجستير في الإدارة العامة شغل منصب أستاذ مساعد في الجامعة الدولية الإسلامية كما عمل عضوا بالهيئة التدريسية لجامعة مرمره وإندمج في العمل السياسي بعد إنتخابات 2002، للمزيد ينظر: أحمد داود ، متاح على الرابط التالي :https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3 . تاريخ الإطلاع:2019/06/16،على الساعة:20:05.

[1] أحمد داود عبد الجليل،**العمق الاستراتيجي**، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة، 2010، ص ص 612.

[2] راغب السرحاني، **مرجع سابق**، ص 132.

إن الطبيعة الجغرافية للوطن العربي من خلال الموقع والحدود جعلته يشتغل حيز هاما من بين دول العالم، وأن العامل التاريخي والحضاري يزيد من القيمة التاريخية للوطن العربي بالإضافة إلى تحكمه في المنابع النفطية، كما يمثل الوطن العربي أهمية كبيرة اقتصاديا وحضاريا وسياسيا واستراتيجيا بسبب مكوناته البشرية وتنوعه الحضاري والديني إلا أن التباين والتنوع في أنظمتها السياسية أدى إلى بروز الحروب الأهلية وتفاقم مشكلة الشرعية السياسية في الأنظمة السياسية العربية جعلها عرضة لما شهدته في السنوات الأخيرة .

كما نخص بالذكر أن الموقع الجيوسياسي لتركيا لعب دور هاما بحيث أنه يحدد الأهمية الإستراتيجية في مختلف جوانبها، بما تمتلك من ميزة في إطارها الجغرافي الذي يمنحها محطة هامة على المستوى الدولي لما تنطوي عليه من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية،وما ساعدها في ذلك التطور في بنية الحكم فيها التي امتدت منذ قيام الخلافة العثمانية وامتدت إلى غاية وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ما ولذلك يمكن القول أن هذا التحول استمر منذ سقوط الدولة العثمانية ليستقر النظام السياسي على الشكل الحالي للنظام الجمهوري.

الفصل الثاني:

المحددات المؤثرة في العلاقات العربية التركية

المبحث الأول: المحدد التاريخي

المطلب الأول: في العهد الجمهوري

المطلب الثاني: بعد الحرب الباردة

المبحث الثاني: المحدد الجيوسياسي

المطلب الأول: أهمية الموقع الجيوستراتيجي

المطلب الثاني: قضية الأكراد

المطلب الثالث: المياه

المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الأول: المبادلات الإستثماريةوالتجارية

المطلب الثاني: التعاون التعليمي والثقافي

تشكل العلاقات العربية التركية محل دراسات للباحثين والمؤرخين بحيث أن طبيعة العلاقة بين البلدين تفرض العديد من الحقائق التي يجب دراستها لمعرفة نقاط التلاقي والتباين، والتي على أساسها تصبح عوامل مؤسسية في العلاقات العربية التركية.

وفي الحديث عن المحددات التي تقوم على أساسها العلاقات الدولية يجب معرفة الخلفيات التاريخية بين البلدين من أحداث وحيثيات تتشارك فيهما المنطقة العربية ومنطقة تركيا ، بالإضافة إلى ذلك العوامل الجيوسياسية التي تفرض على الطرفين ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون ولو بحد أدنى لأن اعتراض ذلك يصبح تهديدا سياسيا يعرقل المصالح بينها لذلك تسعى كل دولة منها للحفاظ على النقاط الأساسية التي تحقق للطرفين أهداف اقتصادية وتمثيل المشاريع الاقتصادية على أرض الواقع من خلال الاستفادة من قربها الجغرافي والاشتراك في التاريخ.

ولتناول المحددات المؤثرة على العلاقات العربية التركية سيتم التطرق إليه في مباحث هذا الفصل من خلال معرفة الدور الإقليمي لكل دولة ودور المعطيات القائمة بين البلدين في تفسير مدى قرب أو بعد المحددات الإستراتيجية والتاريخية في تحقيق مصالحها الدولية،والتطرق العوامل الجيوسياية إضافة إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي الذي يجمع بين تاريخ البلدين.

المبحث الأول: المحدد التاريخي

بالتطرق للجانب التاريخي يتسنى لنا دراسة أهم المراحل التي تشاركت فيها العلاقات بين المنطقة العربية وتركيا، واكتشاف شكل العلاقة في إطارسياسي،أواقتصادي ،أواجتماعي ومعرفة الروابط التاريخية بينهما.

المطلب الأول: في عهد الجمهورية التركية

يعتبر التاريخ هو مفتاح من المفاتيح الأساسية في العلاقات بين طرفين و يرتبط العرب والأتراك بروابط تاريخية تعود إلى عدة قرون سابقة حيث يقدر وجود مثل هذه الروابط بين أي من الأمم في العالم، إذ تشير الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية التركية لم تبدأ بفتح السلطان الأول بلاد الشام ومصر عام (1516-1517)، بل هي أقدم بكثير بحيث أن أول إتصال للعرب مع الأتراك كان عام (54هـ) عندما عبر عبد الله بن زياد والي خراسان تهم جيجون واستولى على المدن التركية بعد ذلك تواصلت الفتوحات الإسلامية على المناطق التركية[1].

من خلال هذه الفتوحات التي تمخض عنها اعتناق القبائل التركية الإسلام وتحول الأتراك إلى حماة الإسلام في الدولة العباسية، ومنذ منتصف القرن الحادي عشر الميلادية خضع بلاد العراق وخراسان وبلاد الشام لسيطرة الأتراك السلاجقة قادة جيوش الدولة العباسية واستمر حال الترك في الدفاع عن المسلمين، وخلال أربعة قرون امتزج الدم العربي بدم التركي في معارك ضد الإسبان والبرتغاليين لاحتلال البلاد العربية، بحيث بلغ التفاعل بين العرب والأتراك في العهد العثماني حتى تأسيس الدولة التركية الحديثة بقيادة مصطفى كمال أتاتورك بعد نهاية الحرب الكونية الأولى[2].

---

[1] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006، ص8

[2] فرح عبد الكريم محمد، **النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2004)**، رسالة ماجستير غي العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ، الأردن، 2014، ص65.

إن هذه الخلفية التاريخية تعكس العلاقة القوية الممتدة عبر التاريخ الإسلامي بين الأتراك والعرب والتي يتوجب أخذها بعين الاعتبار عند بحث العلاقات المعاصرة بين الطرفين، وتأتي التحولات الحديثة التي عرفاها من استعمار، وإنشاء الدولة القومية التي أثرت عليهما سلبا وإيجابا بأشكال مختلفة لتضيف جوانب أخرى لعلاقتهم ، وهذا يبين لنا أن المسار التاريخي بين الدولتين سيكون متعرجا ليس في اتجاه واحد تتداخل فيه العديد من القضايا والأحداث التي تكون في محتوى الاتصال بين الطرفين الاجتماع والاختلاف بينهما[1].

فمنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى انهارت الدولة العثمانية،وهذا الأمر الذي جعل المنطقة أمام مفترق الطرق، فالعرب والأتراك كل منهما سعى لتحقيق الانبعاث القومي الأمر الذي أنشأ حالة تصادمية بين العالمين حيث افترق العرب والأتراك بتوجه العرب نحو الاستقلال وتحقيق السيادة والتحرر،أما بالنسبة للأتراك فقد ابتعدوا عن العالم العربي بعد انتصارهم قوميا لتحقيق أهدافهم وتأسيس دولتهم الكمالية تحت النظام الجمهوري ضمن حدود بلدهم الجديد التي تعتبر هاجس بالنسبة لهم لإنشاء تركيا الحديثة،وفي ظل هذه التحولات والتغيرات التي اتخذها الطرفين نحو تحقيق الإستقلال ونحو تأسيس الدولة الجمهورية تحت مرجعية سياسية تاريخية اتسمت العلاقات العربية التركية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بالتوتر والقلق والسلبية وكانت هذه الرؤية متبادلة بين الأتراك والعرب[2].

---

[1] بوزيدي يحي، **السياسية الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ، وهران، 2012، ص70.

[2] ياسين أحمد القطاونة،**الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية (1991-2008)** رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة ، 2009، ص26.

لا سيما بعد فك الإرتباط الإقليمي بانهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وتلاشي الخلافة الإسلامية الذي أدى إلى فراغ زعماتي إسلامي في المنطقة وبروز صراعات الحدود بين الدول المتجاورة وهذا ما زاد من حدة التنافر بين البلدين[1].

وتشير الدراسات التاريخية التي تناولت الفترات التاريخية للعلاقات العربية ومحتوياتها أنه بعد الحرب العالمية الأولى برزت القطيعة والفتور بين البلدين، حيث ركزت تركيا على معلم أساسي يقوم على الانخراط في الفضاء الأوروبي والغربي، وكان من مقتضيات هذا التوجه بناء علاقات وثيقة مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والابتعاد عن العالم العربي الذي رأت فيه تركيا عائقا أمام مشروعها الجديد الذي أطلقه مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك حيث كان المبدأ القائم عليه هو مبدأ السلام في الداخل والسلام في الخارج والتي كان التركيز فيها هو الأهم بالنسبة لتركيا هي الانخراط والتوجه نحو الغرب[2].

وبالعودة لظروف الحرب العالمية الأولى التي تخندقت فيها الدولة العثمانية مع دول المحور والمرحلة السابقة لها، نجد أن الدولة العثمانية فقدت سيطرتها على المناطق العربية التي كانت تحت حكمها ،والتي كانت الدولة العثمانية هي المسير لاقتصادها وتجارتها بدأت خلال تلك الفترة في التفكك والانحلال بسبب عوامل عديدة أبرزها تفشي مظاهر الفساد وسوء التنظيم والإدارة، علاوة على مطامع الدول الأوروبية التي تمثلت في الانتداب الفرنسي والبريطاني والذي لعب دورا بارزا في تقسيم ،وتجزئة الدولة العثمانية وإثارة الفتنة بين الطرفين التركي والعربي زيادة على ذلك ظهور الحركات الانفصالية التي ظهرت في الولايات العربية

---

(1) هادية يحياوي، العلاقات التركية العربية تاريخ وطموحات، **مجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم لبواقي**، الجزائر، العدد9، 6 جوان2018، ص2.

(2) مروان عوني كامل، أحمد مشعان نجم،«الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي»، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**،،العراق، ع11،دس، ص233.

كفلسطين وسوريا والعراق والحجاز والصراع بين القوميتين التركية والعربية،وبالخصوص المناطق المجاورة كالعراق وسوريا[1].

أراد أتاتورك القطيعة الكاملة مع العالم العربي وأعتبر أن العرب هم المسئولين عن انهيار الدولة العثمانية بإعلانهم الثورة العربية عام 1916 وسوق هذا الرأي بين الأتراك وذلك ليتمكن من زيادة الكراهية بين الطرفين ويعمل على الإستمرار في القرارات التي اتخذتها بشأن أوروبا[2]. وشملت الإجراءات التي قام بها إلغاء السلطة والخلافة والأوقاف وفصل الدين عن الدولة وقام بتغيير الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية وغير الأزياء والتقويم ونظام الساعة وأراد تحقيق التكامل وأن تأخذ تركيا مكانتها في المجتمع الغربي[3].

قد استمرت العلاقات بين الطرفين في التوتر إلى غاية الحرب العالمية الثانية والنزاع حول الحدود كلواء إسكندرونة، والموصل وخاصة بعد تنازل فرنسا عن لواء إسكندرونة دون وجه حق عام 1938م ،وفي عام 1939 تمت عملية ضم هذا اللواء لتركيا وأعد العرب هذه العملية أنها مؤامرة ضد الأمة العربية.

يبين لناهذا بأن العلاقات العربية التركية ركزت على جانبين أساسين علاقتها بالجانب العربي خاصة الدول المجاورة لها كسوريا والعراق خصوصا سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي كقضايا المياه والأكراد، أما الجانب الثاني هو تأثر العلاقات العربية التركية بالأطراف الخارجية والتي تلعب دورا في تحديد المواقف بين الطرفين وعاملا في تطور العلاقات أو تخلفها لذلك فلا يخفى علينا أنه خلال هذه الفترة كانت العلاقات بين العرب وتركيا متجهة نحو الإتجاه السلبي نحو تحقيق كل طرف لمصالحه الدولية والإقليمية

---

(1) محفوظي شاكر عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص67.

(2) هبة عادل يعقوب إيدكيك، **السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا ،جامعة بيرزيت، ، فلسطين، 2011، ص24.

(3) محمد المصالحة عمر الحضرمي، **مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر**، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن ، 2010، ص76.

وقد تمثل ذلك في توجه الدول العربية نحو الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية أما في الضفة التركية فقد إختارت الإرتباط بالمعسكر الغربي، وتوضح ذلك من خلال انخراطها في الحلف الأطلسي سنة 1952 واعترافها بإسرائيل بعد عام من قيامها واستقبالها للوفود اليهودية المهاجرة إليها[1].

المطلب الثاني: بعد الحرب الباردة

بانتفاء موجبات الروابط التي حكمت العالم إبان حقبة الثنائية القطبية فقد شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين حتى بدايات القرن الحادي والعشرين تحولات كبيرة في البيئة الإقليمية والدولية، والتي أضفت إلى تشكيل النظام الدولي الجديد بعد سقوط الإتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة التي تزامنت مع حربي الخليج الأولى والثانية، حيث ساهمت جل هذه التغيرات في تغيير مسار العلاقات بين الطرف التركي والطرف العربي[2].

ويضاف إلى ذلك التغير الذي عرفته تركيا والإنفتاح على النظام الاقتصادي العالمي فقد اعتمدت على توثيق الروابط الإقتصادية مع العالم العربي والإسلامي حيث أطلقت حركة السوق وحررت نظام التجارة الخارجية واستمرارية علاقاتها مع العالم الغربي،ويضفي هذا التغير في إطار العلاقات العربية التركية أن تركيا تعمل على كسب دور إقليمي من خلال توطيد علاقاتها مع المنطقة العربية،وتطوير اقتصادها الذي أصبح من الإقتصادات المهمة على مستوى العالم وفي نفس الوقت البقاء تحت الظل الغربي رغبة في الانضمام للأسرة الأوروبية[3].

---

[1] أحمد عبد العزيز محمود، **تركيا في القرن العشرين**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2012، ص156.

[2] خالد كمال هنية، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015 رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى ، فلسطين، 2015، ص35.

[3] ميشال نوفل،**عودة تركيا إلى الشرق الأوسط**، الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010، ص19.

وبالعودة إلى الأحداث التي تزامنت مع الحرب الباردة نجد التحولات الإقليمية التي جرت في ذلك العقد، والتي كانت من بين الدواعي لتحول أو التوجه التركي نحو الدول العربية ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى التحول المصري نحو الغرب وانقلابه على الإتحاد السوفياتي بالإضافة إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران1979 التي كان من نتائجها إنهيار نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية ،وقيام نظام راديكالي ذو نزعة دينية في هذه الدولة، ولعل هذا ما يفسر توجه القيادة التركية للمشاركة في منظمة المؤتمر الإسلامي[1].

حيث شاركت في أول مؤتمر قمة للدول الإسلامية في الرباط في الفترة ما بين 22-25 سبتمبر 1969 الذي جاء على إثر الحريق الذي نشب في المسجد الأقصى، وشارك في هذا المؤتمر 26 دولة عربية وإسلامية كما شاركت تركيا في إجتماع جدة واتفقوا على ميثاق المؤتمر الإسلامي الذي كانت من قراراته الأساسية دعم كفاح الشعب الفلسطيني وهذا يبرز التحول في العلاقات العربية التركية التي كانت سابقا مبنية على القطيعة مع الدول العربية وكل ماله علاقة بالماضي العثماني لتركيا[2] .

نضيف إلى ذلك أنه المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات العربية التركية على أرضية عقلانية تأخذ بعين الإعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية في فترة تشهد تحولات في كلتا المنطقتين، وللإشارة أن في هذه الفترة استطاعت تركيا الاستفادة من قربها للمنطقة العربية سياسيا وإقتصاديا فعلى سبيل المثال عرفت العلاقات التركية العراقية عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة، وذلك حسب التحولات التي شهدها العالم منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979، والتفكك السوفياتي إضافة لأحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق

---

[1] محفوظي شاكر عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] الفريق سعد الدين الشاذلي، **الخيار العسكري العربي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984، ص205.

سنة 2003، حيث شهدت العلاقات التركية العراقية منذ انتهاء حرب الخليج الثانية تدخل تركي في شمال العراق بشكل مستمر وذلك بحجة تعقب أفراد حزب العمال الكردستاني[1].

وكررت هذه العمليات من أجل خلق حالة من إختلال التوازن وعدم الاستقرار السياسي في العراق وتعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على حكومة بغداد ،وبذلك تشكلت سابقة في العلاقات بين الدولتين من أهم مظاهرها قيام الأتراك بغزو الشمال العراقي تحت ذرائع وحجج واهية، ومن خلال ذلك يتبين بأن العلاقات بين العراق وتركيا وقفت موقفا سلبيا على طوال الفترة الممتدة من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ورفض تركيا تدفق النفط عبر أراضيها بسبب الضغوط الأمريكية والقرارات الصادرة من الأمم المتحدة ضد العراق[2].

كما عرفت العلاقات العربية التركية خلال هذه الفترة سياسة مزدوجة من طرف تركيا اتجاه المنطقة العربية حيث تعززت العلاقات التركية بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، ومن جهة أخرى أتيحت سياسة الضغط على سوريا والعراق بامتلاكها وتحكمها على أهم الموارد المائية المتمثلة في نهري دجلة والفرات واللذان يعتبران من العوامل الأساسية التي ساهمت في تقارب وتنافر العلاقات بين الطرف التركي والطرف العربي بالسلب أو الإيجاب فضلا عن التعاون الوثيق بين إسرائيل وتركيا من خلال المشاريع التي تضر المصالح العربية خاصة بعد التوجه المصري التي تمثل في توقيع اتفاقيات السلام مع الكيان الإسرائيلي[3].

بات من الواضح أن الإستراتيجية التركية بعد الحرب الباردة تهدف إلى الحصول على مكانة إقليمية ودولية من خلال توجه سياستها نحو المنطقة العربية ،والإعتماد على الإرث

---

(1) إيمان دني، **مرجع سابق**، ص ص 132-133.

(2) عزيز جبر شيال، «العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل»، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 5، العدد1 ، 2012، ص10.

(3) محفوظي شاكر عبد الرزاق، **مرجع سابق**، ص71.

التاريخي العثماني من خلال الروابط التي تحكمها مع العالم العربي في حقبة الدولة العثمانية والتي تعتبر جزءا من تاريخ العرب، ومن بين الأدلة التي تشير بأن البعد التاريخي سيكون له الأثر في تجديد العلاقات العربية التركية ما جاء به أحمد داود أوغلو في نظرية العمق الإستراتيجي والتباين شكل معالمها في المقولة التالية:«**إن ثقل الميراث التاريخي العثماني للدولة التركية الذي يعتبر أحد المعطيات الثانية بالنسبة لتركيا قد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة ليصبح أكثر فعالية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما أدى إلى توجه تركيا بأن تتبع سياسة أكثر فعالية...**» [1].

حيث عملت تركيا على توظيف الإرث العثماني في التصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل والخارج بانتهاج علاقات جديدة مع الدول المجاورة في ظل النموذج العثماني الجديد، والسعي لتنمية العلاقات العربية التركية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية تحت راية هذا النموذج[2].

مثلت الأحداث التي تلت الحرب الباردة دورا في التصعيد في العلاقات العربية التركية فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي حول القضية الفلسطينية حيث سعت تركيا إلى دعم المبادرات التي تهدف لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والدعوى لفتح الوساطة بين حركة حماس وإسرائيل،وأبدت موقف ضد العدوان الإسرائيلي على غزة سنة 2008 كما لعبت دور الوسيط حتى التوصل إلى وقف إطلاق النار في 2009/02/18 ونلاحظ من خلال ذلك أن الفترة التي مثلت صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا سنة 2002 ساعدها على إعادة تأسيس علاقات عربية تركية في إطار إستراتيجي وسياسي،

---

[1] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص41.

[2] عمرتشبينار ،**سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة**، مركز كارينغي للشرق الأوسط،بيروت ، 2008، ص17.

واقتصادي بتحقيق المطامح التركية في المنطقة العربية ،وطموح الدول العربية في الإعتماد على النموذج التركي في ملئ الفراغ السياسي الذي تعاني منه المنطقة العربية[1] .

كما تعززت العلاقات العربية التركية خلال هذه الفترة كمصر والعراق والسعودية؛فمثلا تبنت تركيا سياسة عدم الإنحياز فعالة اتجاه الثورة الإيرانية العراقية ،ومساندة مصر في العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي التي استبعدت منها بسبب معاهدة كامب ديفيد،وإقامة علاقات أمنية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى .

ومنه فإن قوة العلاقات العربية التركية تنعكس إيجابا أو سلبا على موقفها وسياستها اتجاه القضية الفلسطينية لما تمثل هذه القضية من عمق وطني اتجاه القضية الفلسطينية، وعلى العموم فإن الإرتباط التاريخي بين المنطقة العربية وتركيا وما تتشاركه من قضايا سياسية وإقليمية كأحداث حرب الخليج،المياه،القضية الفلسطينية والثورة الإيرانية العراقية قد ساهمت في تواصل العلاقات بين الطرفين سلبياتها وإيجابياتها والاندفاع نحو الصعود في العلاقات العربية التركية وهذا ما نشهده في وقتنا الحاضر[2].

---

[1] هبة عادل يعقوب، **مرجع سابق**، ص25.

[2] إيمان دني ، **مرجع سابق** ،ص132.

المبحث الثاني: المحدد الجيوسياسي

لطالما تشكل الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي لدولة ما دور في رسم العلاقات مع دول أخرى وهذا ما ستعالجه المحددات الجيوسياسية في العلاقات العربية التركية وما تشكل محتوياتها من قضايا خلافية وحدودية وتأثيرها على طبيعة العلاقات بين الدول العربية وتركيا.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجيوسياسي.

أعادت المتغيرات العالمية التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وما تلاها الروح إلى الجغرافية السياسية في العلاقات الدولية، وطرحت طموحات لتحرر والتوحد ،والانقسام والتكوين الجغرافي بالرغم مما رافقها من تداعيات تقلص الجيوبوليتيكس لصالح الامتداد البشري والاقتصادي الذي يرتكز على الاعتماد المتبادل، فقد أعطت هذه التغيرات منعطفا جديدا على مستوى العلاقات العربية التركية حيث زادة أهمية المنطقة العربية وبالأخص منطقة الشرق الأوسط وبالمقابل أعطت هذه التغيرات لتركيا دورا جديد اتجاه العالم العربي [1]،فمصطلح جيوسياسية يتمثل في مفهومه أنه علاقة الأرض بالسياسة أو علاقة الموقع الجغرافي لإقليم الدولة بالسياسة ومن الناحية الوظيفية .إذا فإن الجيوسياسية هي المدلول الذي يجعل الحركة السياسية للقوى العالمية تتجه نحو هذه الدولة وإقليمها وبذلك تكون محل الأنظار بالنسبة للقوى التي تعمل على جذب هذا الإقليم ولعب دور إستراتيجي على مستوى المنطقة مما يفسر لنا طبيعة العلاقة بين دولتين من الناحية الجغرافية والسياسية.[2]

إن دراسة العلاقات العربية مع دول المجاورة لها تقوم على أساس كونهما وحدة عضوية نظرا لكثافة العلاقات السياسية والاقتصادية، والأمنية التي يفرضها العامل الجغرافي

---

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، «أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التكية العربية 2002-2011»، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، الأردن، العدد2، المجلد6، 2011، ص224.

[2] سعيد السعيدي، **مرجع سابق**، ص85.

فالطبيعة الجغرافية التي تمتلكها المنطقة العربية تشكل بمختلف حيثياتها نمط العلاقات الداخلية والخارجية للمنطقة العربية خاصة إذا ما تركز الأمر على الجغرافيا السياسية وعلى التعاون المتبادل والمصالح المشتركة، والتي من خلالها يتسنى لنا فهم العلاقات ذات العمق التاريخي[1].

إن الجوار الجغرافي للمنطقة العربية هي علاقات أقرتها الحقائق الجغرافية كما شكلتها التطورات التاريخية، ويجب الأخذ بعين الإعتبار بأن الموقع الجغرافي يشكل فرص وتهديدات في آن واحد، لذلك فالمنطقة العربية لها أهمية جيوبوليتيكية كبيرة نظرا لموقعها الإستراتيجي الذي يتحكم في الطرق التجارية العالمية برا وبحر، فالدول العربية تطل على المضائق المتحكمة في الطرق البحرية التي تشكل عنق الزجاجة للسلسلة البحرية الأهم في العالم[2].

كما تحتل تركيا موقعا متميز بين الدول المحيطة بالمنطقة العربية ذلك أن العلاقات العربية التركية تتميز بخصوصية ذات خلفية تاريخية تتمثل في سيطرة تركيا على مقدرات الدول العربية طوال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ كانت الرؤية العربية في تلك الفترة على أن الوجود التركي بمثابة إستعمار، فإنه بالمقابل من ذلك يتبين بأن تركيا كانت تدافع عن الوطن العربي قرونا طويلة، كما أنها كانت جدار ضد التوسع الروسي والنمساوي بالمنطقة، و هذا بدوره يؤدي إلى الأمن والإستقرار في المنطقة لذلك نجد أن الجوار التركي للمنطقة العربية جاء من صميم البوادر التاريخية وهذا ما جعل تركيا تتطلع إلى الإستفادة من موقعا الجغرافي والاستراتيجي الذي يمكنها من لعب دور حيوي على مستوى المنطقة العربية[3].

---

[1] سليمان الحجا حجة، **مرجع سابق**، ص72.

[2] عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2015، ص61.

[3] أكرم ناصر خالد، **مرجع سابق**، ص22.

تمثل المنطقة العربية أهمية خاصة بالنسبة لتركيا بحيث أن إقتصاد تركيا يعتمد على الإمدادات النفطية للمنطقة العربية ،وإلى جانب النفط نجد الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية فقد نصت الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين تركيا ودول حلف الشمال الأطلسي على إمكانية استخدام القواعد العسكرية لتركيا في المنطقة العربية وبالأخص الشرق الأوسط ويمكن تحديد ما تريده تركيا من العرب فيما يلي:

- المصالح الاقتصادية لتركيا في المنطقة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي.
- إستمرار تدفق النفط العربي لدول أوروبا.
- إسترجاع الإسلام كقوة تأثر في الحياة السياسية والاجتماعية التركية.
- إستثمار المشروع الاستراتيجي والإسلامي لتركيا.
- أخذ مكانة إقليمية ودولية من خلال الاهتمام بقضايا المنطقة.
- مشكلات الحدود مع العراق وسوريا. [1]

فالمنطقة العربية تشكل سوقا ممتازا للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية فامتلاكها لإحتياطات الطاقة في العالم جعلها محل إهتمام إستثنائي بالنسبة لتركيا التي هي الأخرى تزايد طلب النفط والغاز فيها نظرا لقوة الاقتصاد التركي ورغبة تركيا أن تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا، كما أن المواقع الإستراتيجية للدول العربية التي تحدها مع المنطقة التركية يتحكم فيها عامل الأمن خاصة مع العراق وسوريا وهذا يجعلنا نستوعب أن العلاقات العربية التركية في طبيعتها الجيوسياسية تتداخل فيها عوامل كالسياسة، والموقع ،والاقتصاد والأمن التي تسعى الدول لتحكم فيه وتحقيق أدوار فاعلة من خلال تنصيب مصالحها العامة[2].

[1] أحمد قطاونة، **مرجع سابق**، ص29.

[2] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص 123.

أما بالنسبة للمنطقة العربية فهي الأخرى تعمل على بناء علاقات قوية مع تركيا لتحقيق حاجاتها من أجل الإستثمار الإقتصادي الداعم للمنطقة العربية وتعني بذلك توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين ودعم المشاريع الإستثمارية، وتزويد المنطقة العربية بالخبرات الصناعية والإقتصادية الناجحة كذلك يطمح العرب من تركيا تخفيف علاقات تركيا مع إسرائيل لصالح علاقاتها مع العرب وبالإضافة إلى ذلك تنظر المنطقة العربية إلى تركيا على أنها المساند لقضاياها الدولية وعلى رأسها قضية فلسطين وقضايا الإنتفاضات العربية اتجاه الأنظمة السياسية والعمل على حماية أمنها ،وتجنب مشاكل الحدود بين الدول العربية العراق ،وسوريا وتركيا، ولذلك فالجوار الجغرافي للبلدين وما يحمله من ثنايا كما ذكرنا سابقا بين شدة المصالح بين الطرفين نظرا لوقوعها في دوائر جيوسياسية تشكل الوزن السياسي لكل دولة وتساهم تحديد مصالحها الخارجية من خلال الحدود وعلاقاتها التجارية التي تبين لنا نقاط الاختلاف والتلافي في العلاقات العربية التركية وإبراز نمط العلاقات جغرافيا وما تحتويه من قضايا سياسية بين المنطقتين[1].

المطلب الثاني: القضية الكردية

تمثل قضايا الحدود في العلاقات العربية التركية من أهم المحددات الجيوسياسية التي تعرقل تطور العلاقات بين البلدين إثر النزاعات على الحدود،ومن أهم القضايا والخلافات العالقة هي قضية الأكراد.

ظهرت المشكلة الكردية جليا أثناء الإصطدام العثماني الصفوي سنة 1514 التي نتج عنها تقسيم المنطقة الكردستانية ،وتكرس هذا التقسيم بعد إتفاقية سايكس بيكو 1916 وانسحاب بريطانيا وفرنسا ،وبالتالي تقسم الأكراد في المناطق التالية: تركيا ، العراق ،سوريا، إيران،جنوب أرمينيا،وبعد أحداث الحرب العالمية الثانية و توقيع السلطة العثمانية مع الحلفاء

[1] بولنت آراس وآخرون،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص40.

على معاهدة سيفر[*] التي كانت أول إشارة إلى وجود أقلية كردية ذات مطالب،وحقوق سياسية وثقافية(ينظر الملحق رقم:3،ص124)، حيث ازدادت الأزمة الكردية في التفاقم بعد الثوارث والهجومات التي قام بها حزب العمال الكردستاني أواخرها1984معلنا النشاط المسلح ضد الجيوش التركية[1].

يستوطن الأكراد مرتفعات آسيا الغربية المحصورة بين إيران والعراق وسوريا وتركيا وجنوب أرمينيا وتعرف بإسم كردستان، وجغرافيا تقع المناطق الكردية بين درجتين 34 و40 من خطوط العرض الشمالي وبين الدرجتين 38و 48 خطوط الطول الشرقية وتبلغ المساحة العامة للأراضي التي يقطنها الأكراد من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب حوالي 450 ألف كلم^2 حيث يضم نصفها إلى أراضي تركيا، وما يقارب 75 ألف كلم^2 ضمن الأراضي العراقية وأزيد من 150 ألف كلم من أراضي إيران والباقي ضمن الأراضي السورية، وبذلك تحتل المنطقة الكردستانية موقع مهما بين الدول نظرا لغناها بالثروات الطبيعية واحتياطات البترول ووفرة الأراضي الزراعية[2].

إن تواجد الأكراد كأقلية تركية في منطقة ديار بكر على الحدود التركية مع العراق وسوريا أصبحت من أهم الإشكالات المتواجدة بين تركيا والعراق وسوريا خاصة اتهام تركيا

(*)– **معاهدة سيفر:** وتسمى أيضا بمعاهدة الصلح بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء وتم التوقيع عليها في 10 أغسطس 1920 بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لكن المعاهدة رفضت من قبل أتاتورك لأنها تمثل خسارة للعديد من المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية حيث نصت هذه المعاهدة على حصول كردستان على الاستقلال ونصت على تحقيق حل المشكلة الكردية حسب البنود 62و 63و 64.للمزيد ينظر: وليدة حسن، **معاهدة لوزان وتأثيرها على الكرد و منطقة الشرق الأوسط**، المركز الكردي للدراسات، 2018، ص5.

[1] هوشنك أوسي، **الجذور التاريخية للقضية الكردية**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية،القاهرة، 18ماي 2018،ص4.

[2] إبراهيم دشقي، **المسألة الكردية نشأة المشكلة أبعادها السياسية والقومية وإنعكاستها الإقليمية**، مجلس الأمة، الكويت، 1999، ص7.

[2] صايل فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص28.

بتأمين أكراد حزب العمال الكردستاني[*] وجعلت العلاقة بين الأطراف الثلاثة بين مد وجر على غرار الإتفاقيات المبرمة بين هذه الدول والتي من بينها إتفاقية بين سوريا وتركيا سنة 1998 التي نصت على وقف الدعم لهذا الحزب التي إنفرجت فيها بعد ذلك العلاقات السورية التركية بالإيجاب[2]، لذلك فالقضية الكردية من أهم مصالح تركيا لدى الوطن العربي حيث تفرض هذه المصلحة بأن لا تقام دولة كردية ولا يسمح لأي دولة عربية أن تبني لها قواعد على أراضيها لتجنب الأخطار التي تقع على عاتقها وتأثر على علاقاتها مع الدول المجاورة لها فقد شهدت القضية الكردية تطورا بعد حرب الخليج الثانية حيث تم تشكيل حكومة كردية وإنتخاب برلمان وتشكيل جيش، لذلك فقد حرصت تركيا على رفض إقامة أي دولة كردية مستقلة واعتبرت ذلك يمثل تهديدا لها وسيكون له تأثير في الواقع الكردي داخل تركيا، فعملت منذ 1991 على خيار الحسم الأمني العسكري للمشكلة الكردية حيث إخترقت الأراضي العراقية الشمالية عدة مرات لتعقب عناصر الحزب الكردستاني [1]، فيعتبر هذا الأخير من أهم القضايا التي تشكل توتر في العلاقات العراقية التركية ،وفي هذا الصدد أكدت الحكومة التركية سنة 1995 على تعديل الحدود العراقية التركية لأسباب أمنية [2].

بعد الغزو الأمريكي للعراق وأمام المعيقات التي تواجه تركيا في حماية حدودها بدول الجوار بسبب رفضها للحرب الأمريكية على العراق منذ بداياتها الأولى عملت على تدعيم علاقاتها بالعراق للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة ،وقد توضح ذلك في خطاب أردوغان في 2007/01/9 الذي أكد فيه على وحدة العراق وعدم تجزئته ،وتعديل الخلافات بين الأطراف العرقية .حيث استخدمت العديد من الخيارات من أجل تحقيق ذلك مثال ذلك فتح

---

[*] **حزب العمال الكردستاني:** نشأ هذا الحزب في نوفمبر 1978 من طرف طلاب من بينهم أعيمهم اللاحق عبد الله أوحلان ظهر نشاطه بقوة في مطلع الثمانينات يهدف إلى إقامة دولة كردستان الكبرى الموحدة. للمزيد ينظر: صايل مقداد فلاح،مرجع سابق، ص21.

[1] أكرم نصر خالد أبو حمدي، **مرجع سابق**، ص33.

[2] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، ، رياض الرايس للنشر بيروت ، 1991، ص247.

مجال الحوار بين مع تركيا وإقليم كردستان سنة 2008 والتهديد بفرض عقوبات اقتصادية من عدة نواحي[1]. فقد اكتسبت العلاقات بين العراق وتركيا سنة 2010 مجالات التعاون في التنسيق والأمن لا سيما بعد افتتاح القنصلية التركية في أربيل سنة 2010 ،وإعلان جلال الطالباني* سنة 2009 بعدم رغبة حكومة كردستان بالإنفصال وهذا يأتي بالإيجاب لتركيا لأنها لا ترغب بالإنفصال وظهور الصراعات الطائفية وأهمية وحدة الأراضي العراقية ما يؤمن الاستقرار كهدف استراتيجي بين الطرفين.

وقد توترت العلاقات بين الطرفين سنة 2015 بعد إرسال قوات عسكرية من قبل تركيا وعلى إثرها أغلقت بغداد الملحقية التجارية في تركيا ،وفي 2016 طالبت الحكومة العراقية بانسحاب القوات التركية من حدودها واعتبرت ذلك غير قانوني حيث كان هدف تركيا الحقيقي هو إبعاد الكرد من الحدود التركية[2].

إنطلاقا من المعطيات السابقة يتبين بأن كل واحدة من هاتين المنطقتين يشكل امتداد جغرافي وثقافي وإثني للمنطقة الأخرى ،وفي نظر العديد يمس مستقبل العراق عموما والأكراد خاصة جوهر المصالح الأمنية لتركيا ويمثل خطر بالنسبة لوحدة التراب التركي، وهكذا يتضح بأن القضية الكردية قد ترسخت في صلب السياسة الإستراتيجية لتركيا التي لم تجد لها حل لوقتنا الآني،وتعمل على إستبعاد كل ما يؤول إلى تقسيم العراق وكل من يساند الأكراد في إقامة دولة مستقل نظرا لما تحتويه هذه النتائج من تهديد للمصالح الاقتصادية والأمنية مع دول الجوار[3].

---

[1] إيمان دني، **مرجع سابق**، ص128.

* **جلال الطالباني:** أول رئيس كردي للعراق وقد انتخبته الجمعية الوطنية العراقية بعد أن أصبح الأكراد القوة الثانية في الجمعية الوطنية ترأس الطالباني حزب الديموقراطي الكردستاني، يدعو الطالباني دول الجوار إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق،(للمزيد ينظر: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons).

[2] مي سامي المرشد، **مرجع سابق**، ص73.

[3] بيل مارك، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق والمشكلات والآفاق المستقبلية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي،2005، ص15.

أما فيما يخص تأثير القضية الكردية على العلاقات السورية التركية فقد نشبت بين الطرفين العديد من الخلافات بسبب أن تركيا أثارت في الكثير من الأحيان والمرات أن سوريا تعمل على إيواء ودعم حزب العمال الكردستاني، وزادت الأزمة بين الدولتين عام 1998 والتي إنتهت بتوقيع اتفاقية أضنة بين البلدين أين تعهدت دمشق بوقف جميع أشكال الدعم لحزب العمال الكردستاني وإلقاء القبض على عبد الله أوجلان* من قبل القوات التركية حيث شهدت العلاقات السورية التركية تطورات إيجابية من خلال التعاون والتحالف الاستراتيجي والتنسيق في كافة المجالات حيث ساهمت اتفاقية أضنه في تأسيس علاقات جديدة إلى غاية 2011 [1].

ويلاحظ التغير الكبير في الموقف السوري إزاء القضية الكردية من خلال التصريح الذي قدمه الرئيس السوري بشار الأسد قبل زيارته الأخيرة لتركيا في 2009 الذي يدل على أن سوريا على استعداد تام للوقوف مع الحكومة التركية في مكافحة تنظيم حزب العمال الكردستاني، كما بين الرئيس السوري بقبوله برجوع السوريين الذي كانوا تابعيين لهذا التنظيم ،وإعادة منحهم الجنسية السورية بشرط توقفهم عن توجيه الهجمات المسلحة ضد تركيا، كما يلاحظ الموقف السوري من هذه القضية خلال المؤتمر الصحفي بين سوريا وتركيا الداعم للقرارات التي اتخذتها تركيا ،وبذلك يتبين أن الخلافات بين الطرفين حول المشكلة الكردية قد أغلق من خلال الدعم السوري لهم[2]. وقد مثلت أحداث 2011 نقطة إيجابية في صالح الأكراد الذين عملوا على التفاعل فيها وتأطيرها حيث أمدت هذه الأحداث للأكراد فرصة

---

* **عبد الله أوجلان:** زعيم حزب العمال الكردستاني ويلقب بـ (أبو) من مواليد 1947 بولاية أورفا جنوب تركيا وهو من أسرة فلاحية تابع دراسته في ولاية أنقرة وكان من طلاب العلوم السياسية وتأثر بالاشتراكية وقاداتها عمل على تطبيق مبادئ الحزب الشيوعي فضلا عن قوميته الكردية الشديدة عرف بنشاطه المسلح ضد تركيا للمزيد ينظر: خميس دهام حميد ورؤى سنان جواد **حزب العمال الكردستاني (PPK) ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا 1991-2013**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية،العراق، 2013،ص5.

[1] هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ت:فاضل جنكر، مكتبة العايبكان، 2001، ص247.

[2] مشعل بن عبد الرحمن المويشى، **أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا**،ص289.

المشاركة، والتعبير عن حقوقهم ومطالبهم بعد أعوام من الإنكار وعملوا من خلالها على إثبات القومية الكردية ،والمطالبة ببناء دولة ديموقراطية ذات حكم ذاتي وعملت الأحزاب الكردية على استمرار رفع الشعارات التي تنادي بالانفصال فهذه الأحداث التي شهدتها القضية الكردية في السنوات الأخيرة أصبحوا يمثلون تهديدا بالنسبة للحكومة التركية ،وهذا من خلال إشتراكها بالإنتخابات البرلمانية التركية لسنة 2015، والتخوف من إحتمال تحالف أكراد سوريا مع أكراد تركيا لذلك عملت تركيا على التدخل لكبح القوات الكردية السورية وخلق توازن قوي في مناطق شمال سوريا[1].

بناءا على ما سبق شكلت القضية الكردية معقلا رئيسيا في تحديد العلاقات العربية التركية عموماوالعراقية والسورية بوجه أخص لأن من خلال هذه الأزمة تتحدد معالم العلاقات السياسية والاقتصادية، وتساهم في إنهاء العزلة بين الأطراف الثلاثة تركيا وسوريا والعراق لذلك فالقضية الكردية تعتبر ورقة ضغط من طرف سوريا والعراق ،كما تستخدم تركيا عامل المياه كورقة ضغط للطرفين السابقين، وعليه بقيت المسألة الكردية واحدة من أهم القضايا التي تحكم هذه الدوائر الثلاث، نظرا لعدم حسم هذه القضية من قبل تركيا ، حيث لا يزال تخوض حربا داخلية ضد مطامح الأقلية الكردية بالاستقلال[2].

---

[1] أمبارك رحيل ضو سعيد، **المسألة الكردية في ظل الربيع العربي (أكراد سورية دراسة حالة 2011-2016)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط،الأردن،2017، ص ص66-71.

[2] فلاح مقداد السرحان، **مرجع سابق**، ص228.

المطلب الثالث: المياه.

يعد الماء مصدرا مهما في الحياة فأغلب الحضارات قامت على أساسه ،وقد زادت أهمية المياه بزيادة الحاجة إليها مع تطور الزمن ،وتقدم الإنسان فكما للثروة النفطية أهمية في العلاقات الدولية وما تحتويها من صراعات وتأزمات، فأصبحت المياه هي الأخرى نظير مجابه للثروة النفطية بحيث أنها دخلت مجال المساومات وأثرت بشكل كبير على العلاقات، فالمياه ركيزة جميع المنتجات الزراعية ، كما أنها رابط مهم في التجارة العالمية من خلال النقل البحري والنهري، ودخلت كعامل مهم في الأعمال الصناعية وتوليد الطاقة لذلك فهذه المميزات التي تتميز بها المياه جعلت الدول تعمل على توفير المياه من أجل إرضاء شعوبها وتوفيرها بالشكل الذي يوفر حياة مستقرة ،لكن قد يكون هذا الإرضاء في بعض الأحيان على حساب دول أخرى وهذا ما يخلق إشكاليات التأزم بين المناطق المشتركة في نفس الأنهار كما هو الحال بالنسبة للدور المياه في العلاقات العربية التركية[1].

ونظرا لأهمية المياه الكبيرة برزت خلافات بين دول عدة بسبب محدودية الموارد المائية المشتركة بينهما،وهذا ما يتجلى بين دول الجوار الإقليمي (تركيا–سوريا– العراق) إزاء محدودية المياه بنهري دجلة والفرات حيث تعتبر هذه المنطقة من المناطق الرئيسية لمشكلة المياه وتمثل وضعا نموذجيا في المنطقة العربية فنحن أمام أطراف عربية وأخرى غير عربية،دول المنبع ودول مصب جار استراتيجي له طموحات وارتباطات دولية بحيث تمثل تركيا دولة المنبع وسوريا دولة المجرى والعراق دولة المصب(ينظرالملحق رقم 4:ص125).

نرى أن المشكلة تكمن في طريقة توزيع المياه بين الدول الثلاثة فالتباين بين هذه الدول ليس بجديد إذ تعود بوادره عام 1964 إثر أزمة إنشاء سد كيبان على نهر الفرات وسدود

---

[1] صالح خضر، **مخاطر مشاريع المياه التركية على العلاقات التركية العراقية (مشروع الغاب نموذجا)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات لحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة،الجزائر، يومي 14و15ديسمبر 2014، ص4.

أخرى على روافده في تركيا[1]، وكانت إرهاصاتها الأولى عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث كانت معاهدة لوزان 1923 أولى المعاهدات التي نتج عن قراراتها تقسيم مياه الفرات بين كل من سوريا وتركيا والعراق، وتم عقد العديد من المعاهدات والإتفاقيات الثنائية لضمان حقوق الدول الثلاث ومن بين هذه المعاهدات معاهدة عام 1946 بين العراق وسوريا، والتي اعترفت عقبها تركيا بحق العراق باستخدام المياه،إلا أن حساسية القضية المائية جعلت تركيا تضع خطط لاستغلال مياه الفرات وإقامة مشاريع التي ستمثل تهديد وضرر لدول الجوار[2].

وحيال ذلك ترى تركيا أن دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين وتعتبرهما المياه العابرة للحدود وحسب وجهة نظرها ترى أن النهر الدولي هو فقط ذلك النهر الذي يشكل خط الحدود بين دولتين أو أكثر، وتحاول من خلال هذا الرأي أن تكون لها السيادة المطلقة على مصادر المياه باعتبارها أن نهري دجلة والفرات لهما حوض واحد وأن حق الامتلاك يكون لها[3].

نلاحظ أن السياسة المائية بين دول المنطقة العربية وتركيا مربوطة بالأكراد والنفط، وهذا الأخير الذي تجابهه تركيا في الرد على المنطقة العربية حول الإستنفاع والتزويد بالمياه؛ إذ يدلي المسئولون الأتراك بتشبيهها بالنفط العربي باعتباره ثروة للدولة التي يستخرج منها ولا يجوز اقتسامه كذلك الثروة المائية لا يمكن أن تخضع للاقتسام[4] ، وفي هذا الصدد تصريح سليمان ديميريل رئيس الوزراء التركي الأسبق قائلا في صوب هذا الموضوع: «لا يمكن لأي من سوريا والعراق أن تدعي حقها في الأنهار التركية أكثر مما تستطيع أنقرة أن تدعي حقها في نفطهما إنها مسألة سيادة، نحن نملك الحق في أن نفعل ما نشاء منابع الماء

---

[1] إنتصار محي الدين محمد داوود، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية دور المياه في الصراع العربي التركي**، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ،جامعة الخرطوم، السودان،2005، ص35.

[2] منى حسين عبيد، «**العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرار، العراق**»، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ،بغداد ، العدد 60، دس، ص97.

[3] فرح عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص86.

[4] صايل فلاح، **مرجع سابق**، ص226.

تركية، ومنابع النفط عائدة إليهما نحن لا نزعم أن لنا حصة في ثرواتها النفطية وهما لا تستطيعان المطالبة بحصة من الموارد المائية»[1].

وقد تفاقمت مشكلة المياه بين الطرفين العربي و التركي من أوائل الثمانينات من القرن الماضي بعد إعلان تركيا عن مشروع جنوب شرق الأناضول "غاب" (GAP) التي ترى فيه تركيا أنها ستعمل على الحرص لتوفير ومراعاة الإحتياجات المائية بالنسبة لكل من العراق وسوريا وترفض الدخول في المفاوضات التي تلمس حقها الريادي على مستوى النهرين ويعتبر هذا المشروع من أضخم المشاريع المائية التي تعمل تركيا على تنفيذه رغم تكاليفه الباهظة دون النظر إلى العواقب أو الأضرار التي ستصيب مناطق الجوار لكل من سوريا والعراق، فهي بذلك تعمل على تخزين المياه لمناطقها والاستفادة من بحيرات المشروع وهكذا تحد من مشكلة البطالة ،وبذلك يكسبها المكانة الإقليمية في المنطقة[2].

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول (الغاب) من أضخم المشروعات التنموية في هضبة جنوب شرق الأناضول بتركيا يشمل هذا المشروع حوالي 74 كلم مربع ويعمل هذا المشروع على استخدام نهري دجلة والفرات، ويمتد إلى الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا مع كل من سوريا والعراق، يحتوي هذا المشروع على 13 مشروعا رئيسيا منها 7 مخططات بالنسبة لحوض نهر الفرات و6 مشاريع ضمن نهر دجلة كما يضم هذا المشروع 22 سد مع 19 محطة كهرومائية ويغطي نسبة 20% من المساحات الزراعية،وبدوره سيؤدي إلى إنخفاض منسوب المياه في سوريا بنسبة 40 %،وفي العراق بنسبة 80%(ينظر الملحق رقم 5:ص126).

---

[1] أحمد محمد وهيان، **السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط**، إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية،المملكة العربية السعودية،2014،ص 20.

[2] إنتصار محي الدين، **مرجع سابق**، ص82.

والملاحظ أن مشروع الغاب يتسم بحجم الإنفاق المالية،بحيث وصل الإنفاقات المالية حول هذا المشروع إلى 9 مليارات دولار،وكان من المقرر أن نهاية هذا المشروع ستنتهي عام 2010 لكن العجز التركي في تمويله أدى بها إلى الإستمالة والإستعانة بمصادر خارجية من بينها: و.م.أ، كندا، سويسرا، فرنسا[1].

فعند دراستنا لمشروع جنوب شرق الأناضول نرى بأن تركيا تعمل على تسريع المشروع وانتهائه في ظل الرفض السوري والعراقي لهذا المشروع، فإذا كان يوفر لتركيا العديد من المزايا الاقتصادية ومضاعفة الإنتاج الطاقوي ، كما يوفر ارتفاع للثروة السمكية كما يقلل لها من المشاكل الإجتماعية لذلك تعمل تركيا على أن تصبح من خلال مشروع (غاب) سلة غذاء الشرق الأوسط لما يجعل لها مكانة إقليمية في المنطقة.

لكن رغم ما يمثل المشروع من إيجابيات لتركيا إلى أن تطبيقه سيؤثر على الجوار العربي من إنخفاض في منسوب المياه في ظل الجفاف، ونقص المياه في المنطقة العربية، وهذا يعكس بدوره على التأمين المائي للفرد و يقلل من تغطية الإحتياجات المائية للمناطق العربية كما يزيد في تفاقم مشكلة المياه بين تركيا والمنطقة العربية، فسوريا والعراق يطالبان في زيادة التدفق المائي وهذا ما ترفضه تركيا لذلك فإن تنفيذ المشروع سيخلف العديد من الآثار السلبية على مشروعات الري والطاقة والصناعة في هذين البلدين[2].

إن هذا الرفض للمشروع التركي من قبل الطرف العربي ظل لسنوات طويلة مصدر توتر وصراع في العلاقات العربية والجوار التركي (العراق و سوريا) في منتصف التسعينات إلا أن نهاية التسعينات وبداية القرن الجديد شهدت تحسن واضح في العلاقات السورية التركية والعلاقات العراقية التركية وبدأت تركيا أكثر ليونة بعد وصول حزب العدالة والتنمية

---

[1] حامد عبيد حداد،«المشاريع المائية التركية في حوض دجلة والفرات الأهداف والنوايا»، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**،بغداد، المجلد 18 ، العدد 65، ، دس، ص 271.

[2] فتحي علي حسين، **المياه أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2001، ص119.

سنة 2002 إلى الحكم فقد أدت التطورات الإيجابية في العلاقات بين الطرفين إلى تحسن في ملف المياه العالق بين المنطقتين في تقسيم نهري دجلة والفرات،وقد تمثل مؤشر التحسن في التصريحات التركية «أنه لا مشكلة مياه مع العرب» بالإضافة إلى المباحثات العربية التركية حول المياه التي جرت في مدينة أنطاليا التركية في 22 مارس 2007 والتي مثلت تطورا بارزا على صعيد العلاقات المائية العربية التركية .

هدفت هذه المباحثات في دراسة جميع المسائل المتعلقة بالمياه المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا،وقد فتحت الباب في طرح وجهات النظر حول تطويرمصادر المياه واستخدامها بشكل عادل ومعقول حيث توجت هذه الإجتماعات بتفعيل إتفاقيات التعاون المشتركة بين الطرفين والتعاون والتضامن في مجال المياه، ويجدر لنا الإشارة هنا أن الطرف التركي لا زال قائم على رأيه المتمثل في رفض التقسيم المدعوم من قبل الأمم المتحدة وترى أن التقسيم يجب أن يكون حسب الحاجة في استخدام كمية المياه من طرف الدول الثلاث وذلك من خلال تحديد الحصص المائية لكل منطقة[1].

أما بالنسبة لمشروع أنابيب السلام الذي بدأت فكرته سنة 1987 و ينص مخططه بنقل المياه من نهري سيحان وجيجان في تركيا عبر سورية إلى بلدان الخليج والمملكة الأردنية الهاشمية والسعودية لتوليد المياه، وقد شمل هذا المشروع تزويد الكيان الإسرائيلي بمياه سيحان وجيجان عبر هذه الأنابيب بالإضافة إلى رغبة تركيا بمقايضة البترول بالمياه فهذا المشروع يحقق ربح إقتصادي لتركيا كما سيمكن الكيان الإسرائيلي من خلال تعاونه مع تركيا من إستعمال المياه كورقة ضغط على الأقطار العربية، وإجبارها على التنازل على أراضيها المحتلة مقابل تأمين حاجاتها من المياه العذبة الضرورية، وبذلك سيصبح هذا المشروع ضرر على المنطقة العربية بفرض تركيا للصهاينة ضمن المخطط

[1] مشعل بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 133-135.

المائي [1]،لذلك فالرفض العربي لدخول إسرائيل ضمن المشروع أدى إلى ضعف تطبيقه لأنه سيمثل تهديد للمناطق العربية ،كما سيمكن إسرائيل من تمديد سيطرتها على الأراضي العربية وتزيد مشكلة المياه في الوطن العربي في التفاقم وزيادة الإحتياج إليها ، ويؤدي إلى تقلص مساحات الأراضي العربية المروية واتساع مساحات الأراضي المروية للمستوطنات اليهودية ويزيد من عدد الهجرات العربية من مناطقهم.

نرى أن قضية المياه بين الأطراف العربية والأطراف التركية قد أخذت بعد للصراع والخلافات لعقود من الزمن، فمشكلة المياه تأثر على الأبعاد الاقتصادية لأن كل دولة تعمل على إستغلال المنتوج المائي وثروته في تصعيد إقتصادها واستخدامه في المجالات المهمة التي تجعل من الدولة دور مهم على المستوى الاقتصادي خاصة، كما أن للمياه دور في القضايا الأمنية والمجتمعية إذ أنها إستراتيجية كل منطقة في استقرار حياة شعوبها .أما بالنسبة للبعد القانوني في تأصيل العلاقات العربية التركية يعمل على تدعيم علاقات حسن الجوار بين الطرفين وعدم الإضرار بالغير، والوصول إلى قناعة أطراف النزاع أنه لا يمكن تصور السلم والأمن دون إيجاد حل لمشكلة المياه بشكل عادل،وذلك من خلال الإلتزام بالحقوق المشروعة لكل من سوريا والعراق [2].

إنه من الضروري تعزيز العلاقات العربية التركية بالنظر إلى مسألة المياه بأنها مسألة إقليمية ،و تحقيق التعاون والتنمية المشتركة في تطوير الموارد المائية إنطلاقا من حرص الدول العربية على توثيق الروابط الإقتصادية و التاريخية بين تركيا، و سائر البلدان العربية وحرص تركيا هي الأخرى على التوجه نحو المنطقة العربية والعمل على إيجاد تسوية

---

[1] أميرة اسماعيل العبيدي، «إشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا»، **مجلة التربية والعلم**،جامعة الموصل، المجلد17، العدد2، 2010، ص25.

[2] فتحي على حسين، **مرجع سابق**، ص 55.

للقضايا العالقة بين دول الجوار والتي من أهمها مسألة المياه وهذا نراه في السنوات الأخيرة بعد إعتماد تركيا على حسن الجوار وسياسة تصفير المشكلات[1].

المبحث الثالث: المحدد الاقتصادي والاجتماعي

تميزت العلاقات العربية التركية بالإختلاف والتعاون والصراع، لكن المتغيرات الدولية أحدثت تغيرات على مستوى العلاقة بين الطرفين حيث سعت تركيا للتقرب من المنطقة العربية وعملت الدول العربية على تعزيز التعاون الاقتصادي المتبادل ، وتكوين حوارات ثقافية مشتركة بين البلدين ،وهذا لتعزيز المصالح الإستراتيجية وتكوين علاقات ذات روابط تاريخية واقتصادية.

المطلب الأول: المبادلات الاستثمارية التجارية

يحتل التعاون الإقتصادي مكانة هامة في سياسات الدول على صعيد الوسائل والأهداف حيث شهدت العلاقات العربية التركية في الميدان الإقتصادي أعمال ثنائية في مجال التجارة والاستثمار، لذلك فقد حرص الطرفين على زيادة المبادلات بينهما فقد إعتمدت تركيا حيال المنطقة العربية على إحلال السلام والأمن الدائم ،والتنمية الإقتصادية المستدامة ويعتبر إحلال الأمن والاستقرار شرطا لابد من تحقيقه من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإزدهار، ولهذا تسعى تركيا لتعزيز التعاون التركي العربي والجوار الإستراتيجي[2].

يتجلى ذلك بانفتاح تركيا على المنطقة العربية والإستفادة من أسواقه وتكوين مصالح إقتصادية لتصبح شريكا اقتصاديا هاما في المنطقة، ويتبين ذلك من خلال ما ذكرناه سابقا حول ثرواتها المائية فهي تعمل على تفعيلها وتوظيف مشاريعها الزراعية وإنتاجها الصناعي وبيئتها السياحية، فالمنطقة العربية تمثل سوقا مهما للسلع التركية، بالإضافة إلى إحتياطات

---

[1] فتحي علي حسين،**المرجع سابق**، ص 55.

[2] وزارة الخارجية التركي، متاح على الرابط التالي : http://www.mfa.gov.tr/ataturk ، تاريخ الإطلاع: 19/04/2019، على19:16.

الطاقة التي تتوفر في الدول العربية جعلت من الوطن العربي عامل جذب في الإقتصاد بين الطرفين حيث تسعى تركيا بأن تكون معبر للغاز والنفط لأوروبا من خلال تفعيل التقارب الاقتصادي العربي التركي.

ومن خلال ذلك نستوعب بأن الطبيعة الاقتصادية بين البلدين ستكون في المجال التجاري بين الانتعاش والركود وهذا نظرا لمصالح كل طرف من آخر أولا، وثانيا بالنظر إلى المتغيرات والظروف السياسية التي تأثر على عملية المبادلات بالسلب والإيجاب لكل اقتصاد دولة[1].

فمنذ السبعينات أدركت تركيا أهميتها الإقتصادية مع الدول العربية المجاورة ،وما ساعدها في تطبيع علاقاتها مع المنطقة العربية هو تراجع حدة التوتر الدولي والحروب الباردة وبروز التيار القطري العربي، في مقابل التيار الوحدوي مما شجع تركيا على إقامة علاقات ثنائية مع كل دولة عربية على حدا،وهذا البعد القطري يمكن الدول الخارجية الإستفادة من الثروات العربية كما يؤثر عليها لأن إقتصاد الدول العربية ليس موحد، وقد ترافقت عوامل عديدة وراء اندفاع الإقتصاد التركي تجاه الطرف العربي ،منها العوامل الأمنية وإستراتيجية ،وسياسية ومثال ذلك الإتفاقات الأمنية بين تركيا والعراق في توسيع أنبوب النفط العراقي التركي ليكون بطاقة 1.5 مليون برميل سنويا، وبهذا أصبحت العراق منذ الثمانينات ضمن لائحة الدول المستوردة من تركيا [2].

---

[1] عمر خضيرات، « العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002-2012»، **مجلة المنارة**،مصر، المجلد22، العدد 4 ، 2016، ص515.

[2] أكرم نصر خالد أبو حمدي ، **مرجع سابق** ، ص69.

فضلا عن ذلك فقد وصل حجم التبادل التجاري العربي مع تركيا إلى 22 مليار يمثلون ثاني أهم مورد سياحي في تركيا بعد السياحة الأوروبية، وعليه فالمبادلات بين الطرفين تساعد على تنمية وتطوير إطارات أخرى كالإطار السياحي وهذا يساعد الطرفين في عقد إتفاقيات ثنائية في عدة مجالات، وفي هذا الإطار أنعقد الملتقى **الاقتصادي العربي-التركي** الثالث في إسطنبول سنة 2008[1].

كما تمثل الموارد الطبيعية لكل من الدول العربية والتركية دور هام في تحديد مسار العلاقات الإقتصادية وذلك لما تحمله من إتفاقيات الشراكة التي تخدم كلتا الطرفين،فتركيا تستورد حوالي 90% من إحتياجاتها النفطية من العالم العربي حيث أن أغلبية صادراتها ذات طبيعة متنوعة،فمن خلال الدراسات نلاحظ أن الحجم التجاري بين المنطقة العربي وتركيا من 2000-2007 قد إزداد بين الطرفين عن طريق التجارة الخارجية ومنه أصبحت الصادرات التركية تتركز على خمس دول عربية أساسية وهي : مصر- الإمارات العربية المتحدة- الجزائر- السعودية والعراق،إضافة إلى ماسبق ساهم التقارب الجغرافي العربي التركي في تكثيف المبادلات التجارية والتسويقية كما لعب العامل التاريخي،والسياسي والديني في تثبيت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين[2].

تظهر التطورات الاقتصادية بين البلدين خلال العقد الأول من القرن العشرين حيث ارتفعت علاقات التعاون بين سوريا وتركيا وأسست لها علاقات وثيقة التي قامت قبل عام 2011،فتم التوقيع على العديد من مذكرات وبروتوكولات التعاون الإقتصادية والتجارية والإستثمارية والسياحية والتي من بينها:

---

[1] مروان عوني كامل، أحمد مشعان نجم، «الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي»، **مجلة تكريت العلوم السياسية**،العراق، العدد11، ص 247.

[2] سعيد السعيدي، **مرجع سابق**، ص 477.

إلغاء سمات الدخول لمواطني البلدين،وهذا ما أثر بطبيعة الحال إيجابا على حركة انتقال الأشخاص وتمرير السلع ،وتطوير حركة النقل البري ،وبذلك سيحقق هذا القرار تشجيع الإستثمارات الإقتصادية وزيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين. حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما سنة 2008 إلى 1.5 مليار دولار، وهذا بفضل تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة السورية التركية التي سمحت بتبادل الخبرات الفنية ،وتعديل المعابر الحدودية مما يجعلها مناطق جذب الاستثمارات[1].ومن المشاريع التي تعكس الطبيعة الإقتصادية لحيثيات العلاقات العربية التركية إقامة مشاريع البنية التحتية أهمها:

المشروع الأول:مشروع الربط الكهربائي السباعي وهو قيد التنفيذ والذي شمل ربط شبكات الكهرباء في مصر والعراق ،والأردن وسوريا وتركيا، وبعد ذلك إنظمت إليهم لبنان من خلال ربطها بسوريا ثم إنظمت ليبيا حيث يوفر هذا المشروع توليد الكهرباء بكميات إضافية.

المشروع الثاني:مشروع شبكات الغاز ويشمل هذا المشروع عملية نقل الغاز من الدول العربية إلى الدول الأوروبية عب الأراضي التركية،وأبرز هذه الخطوط خط الغاز العربي الذي يبدأ في مصر،ويعمل على تزويد الأردن سوريا وتركيا.فإن استكمال هذا المشروع الذي تبدأ مدته من 2011 سيفتح مجال التعاون بين المنطقة العربية وتركيا وسيعمل على تعزيز التجارة الخارجية التي زادت من النمو السنوي في الميزان التجاري بينهما في كل منال عراق(83%) والإمارات (54%)،والسعودية(14%)،والجزائر(18%) مصر(41%)[2].

---

[1] تمام قيس، **العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق ، سوريا، 2015، ص172.

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **مرجع سابق**، ص.ص 125-126.

وقد مثلت العلاقات بين دول الخليج وتركيا نموا ملحوظا على مدار العقد الماضي حيث وصل حجم التبادل التجاري لعام 2013 إلى 24 مليار دولار،ودول المجلس نحو 9 مليار دولار، ونرى من خلال ذلك أن الطرف التركي هو المستفيد إذ أن صادراته تفوق صادرات دول الخليج العربي، كما بلغت قيمة المبادلات التجارية الإمارتية التركية نحو 10 مليارات دولار وبالنسبة مع السعودية فقد وصلت إلى 9.5 مليار دولار سنة 2015 ،وقطر ملياري دولار وكل من سلطنة عمان والكويت ،وعمان والبحرين نحو ملياري دولار.

لذلك فنجد أن لكل من دول الخليج وتركيا تقارب بنسبة كبيرة نظرا لتعدد نقاط التقارب بين الطرفين[1]،حيث تمثل السعودية أكبر شريك تجاري لتركيا على مستوى دول الخليج حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما نهاية عام 2013 إلى 10 مليارات دولار أمريكي، وبلغت الإستثمارات السعودية في تركيا في نفس العام إلى 2 مليار دولار أمريكي، فعدد الشركات السعودية في تركيا يبلغ (800) شركة لمئات من المستثمرين السعوديين ،وقد أشارت العديد من التصريحات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 2009-2014 قد شهد قفزة نوعية[2].

[1] إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، **ورقة حول العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية**، المملكة العربية السعودية، 2016، ص3.

[2] خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص117.

ومن خلال ذلك يتضح لنا أن حجم التبادل التركي الإستثماري يمثل مدى الترابط في العلاقات بين الطرفين، ويتضح بأن تركيا تعمل على تمتين علاقتها بدول الخليج العربي للتزود بالنفط ،والغاز للدفع بالنمو الاقتصادي التركي ومنه فتركيا تمثل أرض خصبة للاستثمارات الخليجية [1].

جدول يمثل الميزان التجاري بين الدول العربية وتركيا 2002-2008

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	متوسط معدل النمو السنوي
الواردات التركية من العرب	3.558	3.616	4.268	5.717	7.339	8.3629	8.31	4.6
الصادرات التركية إلى الدول العربية	2.942	3.214	5.025	7.492	9.715	10.950	15.7	13.1
الميزان التجاري	616	402	-757	1.775	-2.376	-2.588	6.55-6	-

المصدر: أحمد سليمان أحمد حجاحجة ، **مرجع سابق** ،ص126.

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

[1] خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص117.

مثلت الصادرات التركية إلى الدول العربية نسبة مرتفعة قدرت ب31.1%، في حين نجد متوسط معدل النمو للواردات التركية من المنطقة العربي قد وصلت إلى 4.3%.

تمثل تركيا بمعداتها البنائية والصناعية مركزا هاما لدول الخليج خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها دول الخليج ،علاوة على ذلك كما ذكرنا سابقا أن تركيا من أهم الدول المصدرة للإسمنت والزجاج، وقد وصلت قمة التعاون بينهما سنة 2016 إلى عقد إجتماع للجنة العليا للتعاون الإستراتيجي، وترجمة التعاون المتنامي بين الطرفين.

إذا نرى من خلال ما سبق هيمنة البعد الاقتصادي على المنطقتين فهو يعمل على تصعيد التفاعلات الدولية ،وتشديد المنافسة الإقتصادية للدخول في التكتلات الإقتصادية الكبرى فالمنافسة الجديدة تتمحور في ظل الاقتصاد الناجح، وهذا ما يفسر سعي الطرف التركي في الاحتكاك بالمنطقة الغربية ورغبتها في الإنضمام للإتحاد الأوروبي[1].

ومن الجدير بالذكر أن دول المنطقة العربية تعمل على دعم الإقتصاد التركي، وتجلى ذلك من خلال الأزمات التي مرت بها تركيا بعد توتر العلاقات التركية الروسية ،وإعلان روسيا لعقوبات إقتصادية ضد تركيا، وعلى إثر ذلك تضامنت الدول العربية مع تركيا من خلال الدعوة والتنشيط لشراء منتجاتها باعتبار أن تركيا دولة إسلامية شقيقة، وداعمة للدول العربية حيث سعى الطرفين للضرورة الحفاظ على الأمن الإستراتيجي، وتأطير العلاقات الاقتصادية.

كما ساهمت تركيا في دعم الإقتصاد الفلسطيني عن طريق إقامة المشاريع التي تقلص من عامل الفقر والبطالة في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة ومن أبرز المشاريع التي دعمها الاقتصاد التركي هو افتتاح مقرات لجمعيات إغاثية وخيرية[2].

---

[1] مصطفى محمد صلاح، **الدور التركي الجديد في ظل مفهوم العثمانية الجديدة الخليج العراق وفلسطين**، المركز الديموقراطي العربي، مصر، 2017، ص16.

[2] مي سامي المرشد، **مرجع سابق**، ص ص، 132-134.

تشير الدراسات أنه من بين الصادرات العربية لتركيا معظمها من مصادر الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي المسال، وغاز البترول المسال والنفط الخام، والغاز الطبيعي ومن أهم الدول العربية التي تصدر هذه المواد الطاقوية هي الجزائر، بالإضافة إلى تطور المبادلات الإقتصادية بين تركيا والمغرب من خلال تنظيم العلاقات التجارية بواسطة إتفاقية التبادل الحر حيث وصلت الإستثمارات التركية في المغرب سنة 2010 5.6 مليون درهم.

وتأسيسا لما سبق تعتبر المنطقة العربية محور طاقة إستراتيجي إقليمي وعالمي، وسوق واسعة للإستخدامات الصناعية والزراعية ،والإستهلاكية والإستثمار ،والتمويل المتبادل في القطاع الإقتصادي والسياحي، وهذا ما تجلى في العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية وتركيا من خلال إبرام إتفاقيات التعاون الإستثماري والتجاري ،والتجارة الحرة التي عقدت مع دول العربية كمصر وليبيا ،والمغرب، وسوريا ،والأردن وغيرها من الدول العربية. لذلك فرصد الطبيعة الإقتصادية بين الطرفين هو مجال واسع يقتضي دراسة عميقة ،ولهذا ما تم ذكره يبين أهم الأطر الإقتصادية بين المنطقة العربية وتركيا حسب مصالح كل طرف من آخر،وحسب طبيعة الأوضاع الأمنية لكل دولة فباستقرار الأمن يستقر التبادل الإقتصادي ،والاستثماري بين الأطراف المذكورة[1].

المطلب الثاني: التعاون الثقافي والتعليمي

يلعب العامل الثقافي في العلاقات العربية التركية خاصة والعلاقات الدولية عامة دور في تحديد هوية الفرد والمجتمع ،والإسهام في التبادل التعليمي بين الدول وما يربطها من أواصر تاريخية وحضارية، فالعلاقات التعليمية ،والثقافية هي إحدى الأدوات التي تستعين بها الدولة في سياستها اتجاه الدول الأخرى، و الدول ترمي إلى تأمين وجود ثقافي لها في الخارج، وإنشاء دوائر للعلاقات الثقافية ويمثل الإحتكاك الفكري والعلمي، والثقافي على جميع

[1] بوزيدي يحي، **مرجع سابق**، ص ص 116-117.

المستويات خير مثال على تصاعد النمو الثقافي ، فالجدير بالذكر تسليط الضوء على الثقافة باعتبارها عامل يمثل سلوك الفواعل الدولية[1].

فنظرا للروابط التاريخية التي تجمع المنطقة العربية مع تركيا نرى أن التبادل الثقافي بين الطرفين ليس بالجديد حيث أنه منذ تولي الدولة العثمانية الحكم على الولايات العربية ظهرت الأواصر الثقافية كالكتاتيب، والزوايا،والمساجد،وتطورت هذه الأواصر بمرور الزمن بظهور المثقفين والنخب التي عملت على الإعتناء بالثقافة وتدريس العلوم ،وإنشاء المدارس والجمعيات والمعاهد التعليمية، وقد تطورت العلاقات الثقافية بين الدول العربية وتركيا في الفترة المعاصرة.

وقد إشتد التبادل الثقافي بين العرب وتركيا في القرن 14 حيث زاد إتصال الأتراك بمراكز الثقافة العربية ومصادر التراث الإسلامي ،ومن أهم هذه المراكز بغداد والقاهرة، فمن خلال الكتب الأدبية والثقافية تتجلى صورة المثاقفة العربية التركية التي نراها من خلال العادات والتقاليد وفي مجال اللغوي ،ومجال نحو، كما يظهر هذا التأثير المتبادل بسعي الطرفين العربي والتركي لترجمة لغة الآخر. حيث ترجم الأتراك تفسير القرآن الكريم والعديد من الكتب الدينية والجدير بالذكر أن الجانب الثقافي لكل من دول المنطقة العربية والتركية قد شمل الفولكلور بكل أشكاله بين الشعبين بسلبياته وإيجابياته منذ الاتصال الأول للعرب بالأتراك ،وحتى وقتنا الحاضر بحيث يعمل الطرفان على تطوير الجوانب الإيجابية فيه بسبب الأحداث السياسية في المنطقة العربية[2].

كما عملت تركيا على إصدار المجلات التي تقوم بتعريف القارئ العربي بتركيا من خلال تقديم معلومات ثقافية حول المراكز الإستشفائية، والمحميات الطبيعية ،والمواقع الأثرية

---

[1] رجاء إبراهيم. أحمد بهاء الدين خيري، «**إدارات التعاون الدولي في التعليم العالي في مصر**»، وزارة التعليم العالي، مصر، 2005، ص362.

[2] فاروق بوزكور، «**صورة العرب لدى الأتراك في العصر الراهن**»، جامعة دجلة كلية الآداب والفنون، تركيا، دس، ص ص، 4-6.

ومن أهم هذه المجلات مجلة «حال» التركية وتصدر أعدادها باللغة العربية حيث تتوزع في لبنان وسوريا والأردن وباقي الدول العربية، وبالإضافة إلى ذلك يسعى الطرفان إلى توسيع النشاطات الثقافية بين تركيا ومختلف مناطق الدول العربية من خلال تشجيع النخبة المثقفة من الأكاديميين والمثقفين ،والإعلاميين إلى تكوين مبادرات تربط بين شعوب العالم العربي وتركيا حيث تولت النخبة تأسيس مبادرة «الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون».

يتبين لنا أن الوعي الثقافي الذي إنعكس على شعوب البلدين يبرز لنا مدى قناعتهم بأهمية الروابط التاريخية ،والحضارية، والثقافية بينهم والعمل على كسر الحواجز التي توالت مع ظهور القوميتين العربية والتركية ومثال ذلك في عهد الجمهورية التركية من الناحية التاريخية والثقافية والدينية، فإنه بتقديم هذه المبادرة تجدد بناء أرضية ثقافية لإقامة معايير جديدة للتعاون الحضاري والإستراتيجي في شتى الميادين العلمية والتعليمية التي تعود بالإيجاب على المجتمع وثلته وتطور من عملية التواصل وترقية الفكر العربي التركي ،وإحياء الموروثات الثقافية وإعطاء أسلوب جديد للحوار الثقافي بتكوين الفرد بعيدا عن الأمور التي تثبط مثل هذه المبادرات مع إحترام خصوصيات كل طرف[1].

ومثال ذلك ما شهدته العلاقات العربية التركية مع الطرف المصري حيث سعا الطرف المصري والتركي لإنشاء مشروعات تعمل على ملئ الفراغ الثقافي بين الدولتين عن طريق تنظيم المعارض الفنية ،وتأسيس القنوات التلفزيونية الناطقة بالعربية لتعمل على تعزيز العلاقات كما تم افتتاح «المركز الثقافي التركي» من طرف وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو خلال زيارته لمصر سنة 2010، حيث صرح في هذا الإفتتاح أن هذا المركز هو الأول على مستوى الشرق الأوسط بصفتها مكانا مفتاحي، وأن العلاقات لا تبحث فقط على التكامل الإقتصادي بل تسعى أيضا إلى تجسيد وتطوير التكامل الثقافي، وبهذا سيزيد التأثير الثقافي بين الشعبين وتعليم الأجيال القادمة بالأعمال الثقافية والتاريخية بين البلدين، كما

[1] عمر عتيق، «ملامح من المثاقفة التركية العربية»، **مجلة أفكار**،الأردن، العدد 255 د.س.ت، ص12.

عمل المركز الثقافي المصري الذي تم افتتاحه في اسطنبول سنة 2007 بتوسيع الأنشطة وتكثيف المجهودات ويشير هذا إلى مدى سعي الطرفين إلى توسيع الحوار الإستراتيجي بطريقة ثقافية[1].

ومما زاد من الدعوة لتنمية التبادلات الثقافية العربية والتركية بواسطة إحياء الحضارات من خلال تناقل الثقافات عبر العقود ،وفي الصدد أطلقت تركيا مشروع «**تحالف الحضارات**» سنة 2005 نحو المزيد من تعزيز الحوار والتسامح ،وتعزيز حقوق الإنسان والحريات التي هي قواسم مشتركة بين الحضارات، فنفهم من خلال ذلك أن الطرف التركي يعمل على إحياء الإرث الثقافي كعامل في تكوين العلاقات الدولية وتوسيع الدوائر الثقافية في مختلف مناطق الدول العربية[2].

وحول الجمعية التركية العربية للعلوم والثقافة والفنون سابقة الذكر استطاعت تأسيس المعهد التركي العربي للدراسات والتوثيق ،بالإضافة إلى المنتدى التركي العربي للحوار الثقافي وتكوين فضاءات تعمل على لم شمل النخب المثقفة ،وإصدار المجلات باللغتين العربية والتركية[3].

شهدت العلاقات الثقافية العربية التركية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا من خلال الاستقطاب المتبادل من الطرفين في التصعيد على مستوى المجال التعليمي، وهذا ما نلاحظه في الجامعات العربية من خلال تقديم المنح واستكمال الدراسات العليا بتركيا، إضافة إلى الملتقيات الدولية التي تجمع الإطارات المثقفة لتنمية الفكر العربي،واستقطاب الثقافة التركية وإحياء الروابط التاريخية التي جمعت الطرفين على مر الزمن كالملتقى الدولي الذي

---

[1] ضياء نور الدين حسن أبو دية، **وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاساته على العلاقات التركية المصرية 2002-2013، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط**،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ، غزة، 2016، ص60.

[2] مروان عوني كامل، **مرجع سابق**، ص249.

[3] عمر عتيق، **مرجع سابق**، ص13.

عقد بجامعة يحي فارس بالمدية حول «الأواصر الثقافية والحضارية بين الجزائر وتركيا في الفترة الحديثة والمعاصرة»، حيث تم التطرق في هذا الملتقى إلى التفاعل الإجتماعي بين الطرفين من خلال الفترة العثمانية ودراسة المخطوطات والأرشيف العثماني ،وكذلك التذكير بتعميق مجالات البحث بين الجامعات الجزائرية والجامعات التركية[1].

ومؤخرا توجهت الجامعات التركية بقرار من الرئيس رجب الطيب أردوغان حيث أمر بإنشاء جامعات خاصة بتدريس اللغة العربية، وتجسد ذلك ابتداء من سنة 2017/2016 في تعميمها على المراحل الإبتدائية ،والمتوسطة، والثانوية بدراسة مادة اللغة العربية كمادة أساسية كما نلمس هذا الإهتمام بالتعليم اللغوي والثقافي العربي في مجال الكتاب من خلال تأسيس دول النشر العربية وإقامة معارض دولية للكتاب العربي.

وهذا ما يلفت انتباه الدارسين في إتاحة الكتاب للناطقين بالعربية ،وفي سنة 2017 أقيم «مهرجان الثقافة والكتاب العربي»، وفي نفس السنة تم إقامة «معرض اسطنبول الدولي للكتاب» في دورته الرابعة ،ما يعني أن هذه المعارض تفتح المجال للراغب في إكتساب الثقافة العربية وتعلمها فإضافة إلى الملتقيات الجامعية والدولية أقيم كذلك «ملتقى الثقافة الإسلامية والأدب العربي» الذي شارك فيه العديد من الكتاب العرب.

ولعل أبرز ما يشير إلى صعود العلاقات العربية التركية في المجال الثقافي هو إصدار مجلة ثقافية باللغتين العربية التركية باسم «شرفة»، وتعمل هذه المجلة على إصدار أعدادها بمختلف الكتاب العربي من ثقافة وأدب وحوار، ومنه فإن إرساء الروابط الثقافية بتأسيس الجامعات والمجلات الفكرية، وتكثيف الملتقيات الدراسية الدولية تساعد الطالب الجامعي

---

[1] جامعة يحي فارس، **الأواصر الثقافية والحضارية بن الجزائر وتركيا في الفترة الحديثة والمعاصرة**، المدية، متاح على الرابط التالي:22 http://www.univ-medea.dz/manifestations-scientifiques ،تاريخ الإطلاع : 2019/04/15 ،على الساعة:17:10 .

والباحث الأكاديمي والكاتب ،والأديب والشاعر في طرح فكرة بتكوين أواصر ثقافية عربية تركية تدلي بالإيجاب في دولته وتفتح العديد من التبادلات الثقافية على أشكالها المختلفة[1].

كما توج هذا التعاون بتدشين قطر العام الثقافي القطري التركي سنة 2015 واختيارها لتركيا كضيف شرف لمعرض الدوحة الدولي للكتاب، وبادلت تركيا هذا التعاون بافتتاح مركز «يونس إمره» في العاصمة القطرية خلال زيارة أردوغان، تعزيزا لعلاقات البلدين الثقافية[2].

إضافة إلى ذلك نجد في الإطار التعليمي والثقافي المنح التركية التي تقدمها تركيا للدول العربية فقد توسعت تركيا في السنوات الأخيرة في إتاحة الفرصة للطلاب من الدول العربية لمواصلة لدراستهم في جامعاتها الحكومية والخاصة ،وباتت الجامعات التركية قبلة للطلاب العرب بحكم التقارب الجغرافي ،والتقارب في العادات والتقاليد ،فضلا عن المستوى الجيد في التعليم وتوفير التسهيلات من مصاريف وإقامات والإنخفاض النسبي في تكاليف المعيشة كما تقدم هذه المنح في جميع التخصصات الجامعية وفي كافة المستويات[3] .

ومن أبرز المنح التي قدمتها المنح التركية الإفريقية ،وهو برنامج لتقديم المنح الجامعة للسنة أولى ليسانس يهدف إلى تعزيز التواصل الثقافي والفكري ،ومشاركة التجارب والدراسات من أجل تنمية إفريقيا ،واستهدفت مجموعة من الدول من بينها: الجزائر ،مصر، ليبيا ، المغرب تونس، موريتانيا [4] .

---

[1] محمد ممشوق، **شرفة أخرى على الثقافة العربية**، متاح على الرابط التالي:
https://www.alaraby.co.uk/culture2018 تاريخ الإطلاع : 2019/04/19 ،على الساعة :15:30.

[2] مصطفى محمد صلاح، **مرجع سابق**، ص17.

[3] الجالية العربية التركية ، متاح على الرابط التالي :https://safar-muhasebe.com ، تاريخ الإطلاع 12/04/2019، على الساعة :12:15.

[4] ليلى ك،تركيا تفتح أبوابها أمام الطلبة الجزائريين ،متاح على الرابط:https://www.djazairess.com ،تاريخ الإطلاع 22/04/2019 ، على الساعة :21:03.

نستخلص مما سبق أن المحددات التي ربطت بين المنطقة العربية وتركيا قد تداخلت فيها الأحداث التاريخية، والقضايا الجغرافية فلكل فترة نوع من الركود في العلاقات والقطيعة، ومن جهة أخرى هناك فترات إنتعشت فيها العلاقات بين الطرفين ، إلا أنه بنهاية الحرب الباردة تغيرت موازين القوى على مستوى العالم، وعلى مستوى العلاقات بين البلدين أين أعادت تركيا توجهها نحو العالم العربي والإسلامي ،والعمل على إيجاد حلول للقضايا الخلافية ومبادلة المصالح القومية لكل دولة.

رغم ما يحمله الموقع الجيوسياسي والإستراتيجي بين المنطقة العربية والتركية من إيجابيات في الاستفادة من الثروات الباطنية والمنتجات الغذائية ،إلا أن المشاكل الحدودية لا تنتهي بينهما ،وهذا ما درسناه على مستوى قضية الأكراد وتأثيرها على العلاقات بين تركيا والعراق وسوريا ،كما نستنتج أن العوامل الإقتصادية والإجتماعية ساعدت في تعزيز العلاقات العربية التركية من خلال التبادلات التجارية حيث نرى أن تركيا إستفادت بشكل كبير من المنطقة العربية فهي أصبحت الآن من أهم الدول التي تتصدر المراكز الأولى من خلال صعود إقتصادها بشكل سريع ،وأدى التقارب التاريخي بين المنطقتين في تشكل وحدات ومراكز ثقافية تسعى من خلالها إلى التجسيد الثقافي والتعليمي.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية التركية اتجاه الثورات العربية 2011

المبحث الأول: اتجاه المغرب العربي

المطلب الأول: موقف تركيا من الثورة التونسية

المطلب الثاني: موقف تركيا من الثورة الليبية

المبحث الثاني: اتجاه المشرق العربي

المطلب الأول: موقف تركيا من الثورة المصرية

المطلب الثاني: موقف تركيا من الثورة السورية

المطلب الثالث: واقع العلاقات العربية التركية بعد 2011

المطلب الرابع: تقييم العلاقات العربية التركية بعد2011

أثارت موجة الثورات التي شهدتها الدول العربية نهاية 2010 وبداية 2011 الكثير من التساؤلات حول مستقبل المنطقة العربية ،ودور الفاعلين فيها وما أحدثته من تغييرات على المستوى الوطني، والإقليمي، والدولي حيث كانت هذه الثورات مفادها إسقاط النظام الفاسد وتغيير جذري لمحتواه، وفي هذا الفصل سنتطرق لموقف تركيا من هذه التغييرات بحكم أن الطرف التركي تربطه علاقات تاريخية بالدول العربية ،فنجد في السنوات الأخيرة الإهتمام التركي للمنطقة العربية واعتبرت نفسها الوسيط في تسوية الصراعات بين العرب وإسرائيل ونظرا لحالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة العربية عملت تركيا على تعزيز دورها في ذروة هذه النشاطات وأحداث الثورات العربية بالإعتماد على مبدأ تصفير المشكلات.

ومنه ستتمثل التدخلات التركية إزاء دول المنطقة العربية حسب وضعية كل دولة وهذا ما سيتم التطرق إليه حول موقف تركيا نحو ثورات دول المغرب العربي كل من تونس وليبيا ،ونحو كل من مصر وسوريا ،وسيكون هذا الموقف للحفاظ على المصالح الأمنية والحفاظ على الاستقرار. إضافة إلى ذلك ستكون لهذه الأحداث إنعكاسات على العلاقات العربية التركية وتعطي لتركيا ميزة الدور الفاعل في المنطقة كقوة إقليمية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل أن تقدم نظرة حول موقف تركيا اتجاه الثورات العربية 2011 كما هو موضح في المبحث الأول والمبحث الثاني وسندرس تأثير هذه الثورات على العلاقات العربية التركية.

المبحث الأول: في المغرب العربي.

إرتبطت علاقات دول المغرب العربي بتركيا من حقبة الدولة العثمانية ،وتصاعدت هذه العلاقات في خضم الأحداث لسنة 2011 حيث كانت لتركيا مواقف حول الثورات التي جرت في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: موقف تركيا من الثورة التونسية.

إن اهتمام تركيا البالغ بمنطقة العربية يبدو في شكله الأول والأخير غاية لإحياء المصالح العربية بكل احتجاجاتها وثوراتها فقد عملت تركيا على الاستفادة من الثورات العربية التي انطلقت شرارتها الأولى في تونس في 17 ديسمبر 2010، وذلك بهدف رسم ملامح سياسية تركية ذات مكانة إقليمية في المنطقة العربية خاصة وأن تركيا قد عززت في السنوات الأخيرة من مبادرتها التي تدعو للتقارب مع العالم العربي حيث بادرت بدعم ومساندة الشباب التونسي[1].

إذ نجد أن موقف تركيا من الأحداث التونسية تمثل في دعم مطالب الشعب التونسي في إسقاط نظام زيد العابدين بن علي ، وقدمت رأيها المتمثل في تنفيذ مطالبهم وبعد تنازله عن سلطة إستقبلت تركيا المعارضة التونسية في أنقرة وقدمت لها كل التسهيلات نلخصها في نقطتين أساسيتين :

- مناقشة القضايا السياسية وطريقة صياغة الدستور الجديد.
- الإستفادة من التجربة التركية في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية الذي حقق طفرة نوعية في سياسة التركية وإصلاحاتها الاقتصادية.

ويتضح ذلك من موقف وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في إحدى المؤتمرات التي قام بها في سنة 2011 بأن الثورة التونسية تعتبر نموذج يجب الإحتذاء به من أجل تحقيق

[1] بولنت آراس وآخرون، **مرجع سابق**، ص45.

الديمقراطية لذلك فعلى تونس أن تقوم بإضافة إصلاحات دستورية والعمل على سيادة القانون[1].

ومنه توضح أن السياسة التركية جاءت إلى جانب قرارات الشعب التونسي في الحق في تقرير مصيرهم ،كما له الحق في إعادة صياغة نظام وطنه بما يحقق لهم الإستقرار الأمني والحرية القانونية ،وما يعود بالإيجاب في مستقبل دولتهم ،ونجد أنها أبرزت مكانة تونس الإقليمية[2]،وفي إطار الدعم السياسي التركي لتونس في أعقاب رحيل الرئيس السابق أعلنت تركيا عن الزيارات وزير الخارجية لهم بهدف تقديم العون في مرحلة الإنتقال للديمقراطية ومناقشة مجريات الأمورالمتعلقة بها كما تم في هذه الزيارات إستعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها، وتوقيع العديد من إتفاقيات صداقة التعاون بين البلدين، وقد حملت زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان لتونس في 15 سبتمبر 2011 بالمنطقة والتي تتضمن التعهد برفع المبادلات التجارية بينهما من خلال تفعيل الاتفاقيات القائمة بينهما.

كررت هذه الزيارات قبيل أول إنتخابات لإختيارمجلس تشريعي في 23 أكتوبر 2011التي ركزت في هذه الحملة الانتخابية على مايلي :

- أن نجاحها سيظهر للعالم أن الإسلام والديمقراطية يمكن أن يسيرا جنب بعضهما.
- مساندة تونس سيعزز من العلاقات العربية التركية في الإطار التونسي والتركي على مستوى العلاقات السياسية والإقتصادية بين الطرفين[3].

---

[1] صدام مريري الجميلي، «الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية»، **مجلة جامعة تكريت**،العراق، المجلد3، العدد12، ص235.

[2] لقمان عمر محمود النعيمي، «**تركيا والثورات العربية تونس، مصر، ليبيا**»، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، العدد33، المجلد7، 2011، ص ص18.

[3] لقمان عمر محمود النعيمي، **مرجع سابق**، ص ص18-19.

فمن خلال هذا التصريح أثبتت تركيا أنه لا يمكن تأجيل مطالب الشعب، وتبرز نموذجها الديموقراطي من خلال دعم آليات التشريع والتطبيق، كما حرص أردوغان على تعزيز المشاركات الاقتصادية بينهما وتدعيم قطاع السياحة خاصة مشيرا أن الفترة الإنتقالية في تونس تمثل نجاحا في تحقيق الديمقراطية[1].

أما بالنسبة لتونس فقد بادلت هذه الزيارات من قبل تركيا حيث كانت طبيعة هذه العلاقات التونسية التركية مبنية على الجانب الإقتصادي ولا تعتبر تركيا مقصدا خارجيا بحكم الأواصر التاريخية العميقة التي تربط بين البلدين وتناولت هذه الزيارة :

- تعزيز التعاون بين تونس وتركيا في عدة مجالات وتحقيق آفاقا متطورة.
- التركيز على الصناعة والبنية السياسية وقطاع الخدمات والسياحة، وهكذا نرى بأن الدعم التركي للثورة التونسية قد أعاد صياغة العلاقات بين البلدين في مختلف الإطارات بعقد الاتفاقيات الاقتصادية وتعزيز مصالح التعاون المشتركة[2].

المطلب الثاني: موقف تركيا من الثورة الليبية.

كموقفها من باقي الثورات في المنطقة العربية عند بدايتها تقريبا كان موقف تركيا من الثورة الليبية بالدعوة إلى عدم زعزعة الاستقرار والأمن وتجاوز الأزمة الواقعة في ليبيا ومن ثم الدعوة إلى الإصلاح في البلاد، وفي موقف آخر عرض الوساطة في المنطقة والخروج يحل وسط بين المحتجين والنظام وأخيرا الدعوة بتنحي الزعيم الليبي ،ومنه نلاحظ أن موقف تركيا كان حسب ما تمليه عليها الموازنة بين التدرج والتغيير في المواقف، فالثورة الليبية كانت كسابقتها تطالب بالحرية والإصلاح والسماح بالتعددية الحزبية ،ورفض القذافي لما

[1] راغب السرحاني، **مرجع سابق**، ص153.

[2] صدام مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص236.

جاء من قبل الشعب وقصفه للمحتجين فهذه الأحداث في أزمنة سريعة دفعت بالمؤسسات الحقوقية والدولية إلى الإعلان من خطورة الوضع لإعلان الحظر الجوي على ليبيا[1].

وهنا تمثل الموقف التركي في رفض سياسة التدخل العسكري الدولي ضد ليبيا فقام رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بعرض وساطة لدى الرئيس الليبي من أجل إيقاف الحرب لذلك فتركيا تسعى من خلال موقفها الأولي اتجاه الثورة الليبية لحماية مصالحها الاقتصادية والأمنية،حيث ظلت مترددة حول طبيعة الثورة ونتائجها إذ يعيد البعض أن الموقف التركي اتجاه هذا القرار سيأثر على العلاقات الإقتصادية بين المنطقتين [2].

كما جاء من القرار 1980 في بيان أصدره مجلس الأمن الدولي الذي نص على أن الأوضاع المزرية التي تمر بها المنطقة العربية تستدعي تطبيق هذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات على نظام القذافي. إذ اعتبر أن الهجومات التي حصلت ضد الليبيين تصنف ضمن جرائم ضد الإنسانية لذلك ساندت تركيا هذا القرار ،وعدم الإخلال والإضرار بالشعب بحكم أن تركيا تربطها علاقات تاريخية وثقافية مع ليبيا،وهنا يلاحظ الموقف التركي الرسمي في هذه المرحلة من الثورة الليبية اتسم بالحياد واتسق مع الموقف الإقليمي والدولي في وقف الهجمات ضد المدنيين[3].

نلاحظ من خلال هذا أن تركيا امتنعت عن المشاركة في العمليات العسكرية واكتفت بتبني المساعدات الإنسانية مع البقاء ملاحظة بين أطراف الصراع، كما عارضت أنقرة قرار الجامعة العربية بدعوة مجلس الأمن الدولي لتبني قرار فرض حظر جوي علي ليبيا لحماية

---

[1] إسلام عبد الكريم حلايقة، **مرجع سابق**، ص115.

[2] وحدة الدراسات التركية، **تحولات السياسة التركية اتجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات**، مركز الإمارات للدراسات ،أبوظبي **،2016**،ص2.

[3] لقمان عمر محمود النعيمي، **مرجع سابق**، ص33.

المدنيين،وبعد تزايد المطالب برحيل القذافي، طرأ تغير على الموقف التركي من خلال تصريحات أردوغان التي طالب فيها برحيله لمصلحة ليبيا ولمصلحة الشخصية[1].

وعليه إثر تأزم الوضع طالبت تركيا بإجلاء الرعايا الأتراك من ليبيا، وزاد تأثير حلف الناتو على تركيا حيث وافقت على التدخل العسكري، واشترطت عدم المشاركة في العمليات العسكرية بل في العمليات الإنسانية؛ أي يمكن القول بأنه وافق على مشاركة خلفية لتركيا في الوضع الليبي[2]، ومنه نرى أن إزدواجية الموقف التركي من الثورة في ليبيا حيث أنها عارضت التدخل الغربي في بداية الأحداث وهذا أدى إلى تفاقم المظاهرات من طرف الشعب الليبي في مدينة بنغازي أمام القنصلية التركية وتوجيه الاتهامات لها يدعم القذافي، لذلك غيرت من موقفها ومراد هذه الإزدواجية والتغير في الموقف هو أنها لم تتوقع حدوث الثورات في أرجاء المنطقة العربية.

وهنا يجب أن نركز أن تركيا اضطرت لأول مرة إلى الإختيار بين الحكومات والشعوب وأن لكل خيار قيمته؛ بمعنى أن خيار مساندة الحكومات يعمل على حفظ المصالح التركية الاقتصادية في الوطن العربي لكنه من جهة أخرى يفقد النظام السياسي التركي برئاسة حزب العدالة والتنمية شعبيتة وكان عليها الموازنة في سياستها اتجاه المصالح الإقتصادية والقيم السياسية الديمقراطية وهذا ما لاحظناه في سياستها اتجاه الثورة الليبية.

لذلك فهي إتبعت منهج الترقب والحذر ،وتعمل على تبني المصالح التي تخدمها وتأمن لها مصالحها اتجاه المنطقة العربية ،وكسب أكبر تأييد شعبي الذي يساعدها في توسيع سياستها اتجاه الدائرة العربية، والقيام بدور فعال يضيف لها الميزة في مواقفها على مستوى الدول العربية خاصة وعلى مستوى العالم بالأخص[3].

---

[1] صدام مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص299.

[2] عمر كوش، **مرجع سابق**.

[3] على سعد السعيد السعيدي، **مرجع سابق**، ص161.

المبحث الثاني: الموقف التركي اتجاه ثورات المشرق العربي

إن أهمية منطقة المشرق العربي لدى تركيا كبيرة نظرا للقرب الجغرافي ،والتداخل في العديد من القضايا التي جعلتها تكون من أول الدول التي تبرز موقفها إزاء ثورتي مصر وسوريا.

المطلب الأول: الموقف التركي من الثورة المصرية.

إن تباين مواقف تركيا اتجاه هذه الثورات يسير حسب لعبة التوازنات والفاعلين من كل منطقة، فقد تبنت السياسة التركية ردود أفعال مختلفة تجاه كل ثورة فمثلا لاحظنا أن تركيا اتبعت الصمت والمتابعة عند ظهور الثورة التونسية، ويفسر الإرتباك بأن تركيا بنت علاقات وطيدة لمدى تسع سنوات متواصلة مع الأنظمة العربية التي تمثل هذه الدول، لذا دعت إلى الإصلاح ودعوة الأنظمة إلى الاستجابة والتغيير.

فبالنظر إلى ثورة مصر نرى أن تركيا كان موقفها صارم على المواقف الأخرى لأنها ترى نفسها الأقرب إلى مصر والعالم العربي، فقد كان موقفها منذ الوهلة الأولى بالإنحياز إلى مطالب الشعب المصري والدعوة للإستجابة لها ، كما أدلت على تنظيم الإنتخابات عبر صندوق الإقتراع كحل سياسي[1]، واعتبر وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن هذا التغيير بمثابة تدفق طبيعي ،وأن ما يحصل في الدول العربية هو مسار طبيعي للأمور بالإضافة أن التحولات السياسية التي تعيشها المنطقة العربية هي نتاج ضرورات إجتماعية ومؤكدة على ضرورة إبتعاد الزعماء العرب عن الوقوف في وجه الشعب[2] ،و توفير المناخ الديمقراطي الذي يضمن حرية شؤون البلاد جاءت زيارة رئيس تركيا عبد الله غول إلى مصر في 04 مارس 2011وهو أول رئيس يقوم بزيارة إلى مصر بعد الثورة، وتبين هذه الزيارة الدور التركي في مساندة الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة في مصر حيث صرح على

---

[1] إسلام عبد الكريم حلايقة، **مرجع سابق**، ص195.

[2] خالد كمال هنية، **مرجع سابق**، ص100.

تعزيز آفاق التعاون بين مصر وتركيا وأكد فيها على الديمقراطية والحرية،وتقديم الدعم لمصر خلال المرحلة الإنتقالية[1].

ونلاحظ أن تركيا خلال هذه المرحلة تسعى للتأكيد على أهمية النظام السياسي وضرورة الإنتخابات، والحرص على نجاح نموذج الثورة في مصر، وفي هذا الإطار جاءت زيارة أردوغان إلى مصر في 12 سبتمبر 2011 حيث حملت هذه الزيارات دلالات إستراتيجية وعلى سبيل المثال:

- الاستفادة من النموذج التركي لدى شعوب الدول العربية المتطلعة إلى الحرية والتغيير أمام القوى المصرية .
- تطبيق النموذج الوطني والإبتعاد عن التمزقات الأيديولوجية والطموحات الفردية .
- جاءت هذه الزيادة في ظل توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية ،وكذلك التركية الإسرائيلية على أثر الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي "مرمره" حيث خلف هذا الهجوم مقتل أفراد من مصر وتركيا، ونتيجة التشابه في المواقف تجاه إسرائيل أعطت هذه الأحداث بعد في تعميق العلاقات التركية المصرية[2].

في المقابل نرى أن جل هذه الإهتمامات التي تقدمها تركيا لمصر وهذا لأن مصر تعتبر بوابة للقارة الإفريقية بالسنة لتركيا .هذه الأخيرة تعمل على تحقيق التوازنات الجيوسياسية اتجاه الشرق الأوسط،ويتمثل هذا التوازن في المثلث الإستراتيجي الذي تمثله كل من مصر وإيران وتركيا، وهي تشكل مثلثا مركزيا تبرز فيه العلاقات القائمة على النفط ،ومركز التقاطع فيه الطرق المائية للقارة الأفروآسيوية مع الطرق البحرية الرئيسية ،ما يفسر لنا مدى حرص الطرف التركي على تحقيق السيادة في مصر ،وهذا ما تناوله داود أوغلو في

---

[1] صدام مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص228.

[2] عبد الرحمان سعد، **العلاقات المصرية التركية من الثورة إلى الانقلاب**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 2018، ص3.

كتابه العمق الإستراتيجي في جيو سياسية المنطقة ودورها في تشكيل العلاقات التركية الدولية.

وهنا عندما ننظر إلى الموقف التركي تجاه الثورة المصرية أنها تلعب دورا في التحكم في هذا التوازن، وهذا ما تبين في توتر العلاقات المصرية الإسرائيلية والذي لاحظنا فيه الإهتمام التركي بمصر وخاصة في ظل ظهور الإخوان المسلمين كحركة إسلامية في مصر[1]، وما يوضح أكثر الموقف التركي إزاء الأحداث التي مرت بها مصر هو مساندتها في المرحلة الإنتخابية، فقد أعلن في 6 يونيو 2011 رسميا تأسيسي حزب الحرية والعدالة واختير محمد مرسي رئيسا له، ويعتبر حزب الحرية والعدالة حزبا مدنيا ذو مرجعية إسلامية ،ويؤمن هذا الحزب ضرورة إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع والحكومة، ومؤسسات الدولة وفق المنهج الإسلامي الشامل ،ويتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية وأهمها: الحرية، العدالة، سيادة القانون ومدينة الحكومة ويعتمد على الشورى والديمقراطية للتداول السلمي للسلطة.

وقد شارك الحزب في أول انتخابات التي أجريت في مصر بعد ثورة 25 جانفي، حيث تم رفض أوراق مرشح الجماعة ثم أجريت الإنتخابات في الجولة الثانية حيث تصد حزب الحرية والعدالة المرتبة الأولى[2].

يتبين أن تركيا قد راهنت على نجاح حزب الحرية والعدالة وأمدته باستشارات سياسية وإنتخابية تجلب في زيارات متبادلة على مستوى الحزبين، وتوقيع فرعا الحزبين في إسطنبول والإسكندرية "اتفاق شراكة" لتبادل الخبرات وتكثيف التعاون ،كما رحب أردوغان بفوز مرسي بالإنتخابات ودعمه للنخبة الجديدة الحاكمة في مصر ليس فقط على المستوى السياسي ،وإنما أيضا على المستوى الإقتصادي، وأن خير حكومة تصلح لذلك هي الإخوان المسلمون

---

[1] أحمد داود أوغلو، **مرجع سابق**، ص390.

[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، **مرجع سابق**، ص75.

على اعتبار ما ذكرناه حول حزب الحرية والعدالة أنه ذو خلفية إسلامية فكانت نظرة تركيا للعلاقات التركية بعد أحداث مصر أنها ستكون متطورة في ظل حكومة الإخوان المسلمين.

نجد أنه تعددت عوامل التشابه بين الحزبين الحاكمين في كل من مصر، وتركيا فبالإضافة إلى أن كليهما ذو بعد ديني، كما أن كل منهما وصل إلى سدة الحكم بعد عام من تأسيسه فحزب الحرية والعدالة في مصر إلى الحكم في حزيران 2012، وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا في نوفمبر 2002، كما أن كلا الحزبين يعتمدان على حركة إجتماعية لديها قاعدة شعبية كبيرة يستمدان منها التأييد والدعم، كما توفر لهما الغطاء في المواقف الصعبة والأزمات الطارئة[1].

ونظرا لهذا التشابه بين الحزبين وصل التعاون المصري التركي ذروته بعد إنتخابات محمد مرسي رئيسا لمصر حيث تبادل الطرفين الزيارات ،وتم التوقيع على العديد من الإتفاقيات التي تعمل على تعزيز التعاون الإقتصادي بين الطرفين، ويظهر التنسيق الواضح بينهما خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر2012 ،والذي تمثل في التنسيق السياسي بينهما لتحقيق الهدنة، ويظهر من هذا الموقف أن تركيا رأت العلاقات التي بنتها مع مصر حول الشراكة الإقليمية بعد الثورة التي عبر عنها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو تحالفا إستراتيجيا أسماه محور الديمقراطية في المنطقة[2].

فقد ظهرت بعد الثالث من يوليو 2013 تحديات واجهت العلاقات المصرية التركية بوصول وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي إلى مصر[3]. بسبب موقف تركيا المؤيد للمرسي ونقدها للجيش ،وهذه التطورات تشير إلى تأزم العلاقات بين الطرفين لأنها كانت ترى أن

---

[1] هديل محمود أبو نحل، **تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية(2011-2015)**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، ، غزة، 2015، ص ص88-92.

[2] سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 2016، ص ص12-13.

[3] ضياء نور الدين، **مرجع سابق**، ص79.

الحكومة التي تأسست بعد الثورة المصرية 2011 لا تختلف كثيرا عن توجه الإخوان المسلمين في تركيا، لذلك فهي ترى أنها ستعمل على الإطاحة بالثورات العربية التي شهدتها المنطقة العربية.

ومنه يتبين لنا أن موقف تركيا في مصر خلال عام 2011 مختلف تماما عن موقفه من أحداث يوليو 2013، وهذا راجع للمصالح التركية اتجاه نظام كل رئيس حيث نجد أنه دعم حكم الإخوان المسلمين في مصر، سياسيا واقتصاديا، على عكس النظام السابق والنظام الذي تلا حكم مرسي[1].

المطلب الثاني: الموقف التركي من الثورة السورية.

لا يوجد شك في أن موجة الأحداث التي طرأت على المنطقة العربية منذ 2011 التي بدأت مع تونس ثم مصر، ومن ثم إنتقالها إلى أكثر من دولة عربية كانت قد جاءت في ظروف غير متوقعة بالنسبة لتركيا، وتبعا لذلك فقد أصبحت السياسية الخارجية التركية وبالأخص سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار تواجه إختبارات جديدة وشديدة في المنطقة، حيث وجدت تركيا نفسها أمام وضع جديد وغير متوقع في الدول العربية.

لذلك فعلى الرغم من التفاعل التركي اتجاه الأحداث التي مست بعض الدول العربية بشكل عام، إلا أن الثورة التي قامت في سوريا منذ مارس 2011 مثلت وضع خاص بالنسبة للطرف التركي؛ بمعنى أن الموقف التركي اتجاه الأزمة السورية قد إرتبط بالعديد من الإعتبارات والمحددات التي دفعت تركيا في التعاطي مع الحالة السورية والتي من أهمها:

- الجوار الجغرافي بين المنطقتين وأهمية موقع سوريا بالنسبة لتركيا في منطقة المشرق العربي خاصة .

---

[2]- zenonas , Tziarras.turkey–Egypt :**Turkish Model political Culture and heaional power struagle** , strategy, Internation al.p.No.4.2013.p19

- تطور العلاقات بين البلدين خلال العقد الأخير في مختلف المجالات فالتطور الإقتصادي بين سوريا وتركيا أثناء عهد حزب العدالة والتنمية يعتبر الانجاز الكبير الذي حققته تركيا بعد التوتر والقطيعة التي شهدها الطرفين قبل 2002.
- تعتبر سوريا بمثابة" العمود الفقري"لمنطقة التجارة الحرة.
- التنافس الإقليمي بين تركيا وإيران في صياغة مستقبل المنطقة[1].

فقد حاولت الحكومة التركية في هذه المرحلة الدفع بالنظام السوري إلى الإنفتاح وإجراء إصلاحات اللازمة لتجاوز الأزمات الداخلية، واتضح ذلك من خلال الإرشادات التي وجهتها تركيا للرئيس السوري وأبدت دعمها الكامل في توفير كل السبل والإمكانات اللازمة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، لذلك فقد كان مضمون الرسائل والإتصالات المتبادلة بين تركيا وسوريا سواء عبر الرئيس التركي رجب الطيب أردوغان، أو عبر موفديه الشخصيين إلى دمشق، حيث حرص على التواصل المباشر مع الرئيس السوري لكن عدم التزام الطرف السوري بتنفيذ هذه الإصلاحات أحدث انعكاسا على الوضع داخل سورية وخارجها، ودفعها إلى الإبقاء على التواصل الدائم بالقيادة السورية[2].

ومن هنا تركيا تواجه في سوريا إختلافا في موقفها من كافة الأحداث المتزامنة مع أحداث سوريا في كثير من الدول العربية، وذلك نتيجة لعدة تفسيرات منها: خشية تركيا من تفاقم الحرب وتحولها إلى حرب أهلية، وعليه فتسعى إلى نزع فتيل الحرب الطائفية بالضغط على النظام للقيام بإصلاحات ،وتمثل ذلك باستضافة القوى المعارضة للنظام على أراضيها ،أما التفسير الثاني هو رؤية تركيا للتعاون مع أي نظام بديل قد يكون الإخوان المسلمين،

---

[1] أركان إبراهيم عدوان، «آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا»، **مجلة المستنصرية**،العراق، العدد47، ص ص169، 170.

[2] على حسين باكير، **محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة ،2011، ص8.

وهذا ما يبين الأسلوب المتقارب للدور التركي حيال الأزمة السورية[1]، وعقد مجلس الأمن القومي التركي بتاريخ 28 نيسان 2011، جلسة بمشاركة عبد الله غول ورئيس الوزراء أردوغان بالإضافة إلى سفير تركيا في دمشق لمناقشة الأوضاع في سورية الذي أكدت من خلاله تطبيق الإصلاحات وتحقيق السلم الإجتماعي والاستقرار.

سعت منذ البداية إلى الحفاظ على قنوات الاتصال ويمكن أن نرجع ذلك إلى خلفية المصالح في ظل معطى الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، ولكن ما لبث إلى أن تغير الموقف التركي إزاء النظام السوري إلى حد التقاطع، ومنه نرى أن السياسة التركية تعمل على تحقيق التوازن بين دعمها لنظام الأسد، وبين مناصرة مطالب الشعب السوري المشروعة للإصلاح من جهة أخرى ،ومستوى الضغوط التي تمارسها تركيا من أجل التسريع في المباشرة بالإصلاحات المطلوبة[2].

ومع تطور الأحداث في سوريا واستخدام النظام السوري العنف مع المتظاهرين قامت تركيا بتوجيه دعوة إلى وفد المعارضة السورية لزيارة تركيا، واستقبلت اللاجئين السوريين على أراضيها، وبالتالي يمكن القول أن الموقف التركي جاء متماشيا مع المواقف الدولية والإقليمية التي طالبت الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة والعمل على التداول السلمي للسلطة في سوريا[3].

وتبعا لذلك نرى أن هناك تحول في الموقف التركي اتجاه النظام السوري كما ذكرنا آنفا في إستقبال الحكومة التركية لوفد المعارضة السورية .هذه الأخيرة نظم معها داود أوغلو عدة اجتماعات تقوي المعارضة بعد تشكيل المجلس الوطني السوري، وتحت رعاية تركية في

---

[1] محمود خليل يوسف القدرة، **مرجع سابق**، ص125.

[2] عارف محمد خلف البياتي، إبراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، «الدور التركي في الأزمة السورية»، **مجلة تكريت للعلوم السياسة**،العراق، المجلد2، العدد4، 2015، ص ص13-14.

[3] عمران عيسى حمود الجبوري، العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعدعام 2011، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق،العدد53، دس، ص268.

منتصف أكتوبر 2011 في مدينة إسطنبول، وفي نفس السياق سمحت تركيا لجماعة "الإخوان المسلمين" السورية بالتحرك في إسطنبول، إضافة إلى ذلك إستقبالها لآلاف اللاجئين السوريين وبعض قيادات الجيش السوري الحر الذين إنشقوا عن القوات السورية النظامية [1].

وعليه فقد تطور الموقف التركي بعد أن رفضت وساطتها لحل الأزمة ومن هنا قررت تركيا تغيير مسار علاقاتها مع سوريا ،وذلك بإعلان رجب الطيب أردوغان بمساندته للثوار السوريين في أكتوبر 2011، ومع تصاعد الأزمة كشفت تركيا اتصالها بالإدارة الأمريكية من أجل الضغط على دمشق، وتبين الدعم التركي من خلال إعلان داود أردوغان بتشكيل منطقة عازلة داخل الأراضي السورية[2]، ومن أهم الدوافع التي أدت إلى التحول التركي إزاء النظام السوري وتصعيد معاملته له هي:

- عدم استجابة الرئيس السوري للجهود التركية في الإصلاحات ووقف العنف.
- الملف الكردي وتداعيات الإنفصال ومحاربة حزب العمال الكردستاني.
- الضغط الشعبي التركي ووقوفه إلى جانب الشعب السوري.
- المخاوف المتعلقة بانهيار النظام وإنتقال الفوضى إلى المنطقة كافة.
- المخاوف من إزدياد الخسائر البشرية والتدخل الدولي.

يدل هذا التغيير لعديد من المؤشرات التي تسلط الضوء حول المخاوف، أو النتائج الناجمة لعدم الأخذ بالتوصيات التركية في ظل إزدياد الضغوط الإقليمية والدولية ومناقشة الوضع السوري في مجلس حقوق الإنسان[3]، وقد برز الموقف التركي حيال الأزمة في سوريا بعد إحتضانها للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا الأمر الذي أحدث

---

[1] أركان إبراهيم عدوان، **مرجع سابق**، ص ص173، 174.

[2] عماد يوسف، **تركيا إستراتيجية وسياسة مقيدة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 2015، ص83.

[3] عارف محمد خلف البياتي، **مرجع سابق**، ص ص15، 16.

مفارقة في العلاقة بين البلدين، وتزامن ذلك مع زيادة الضغط الأمريكي ،والفرنسي ،والبريطاني على النظام في سوريا[1].

أما على مستوى الإطار العملي الإقليمي، والدولي دعمت تركيا المقترحات المقدمة من طرف جامعة الدول العربية من أجل الوصول إلى حل للأزمة السورية، كما عملت تركيا على تقديم مشروع بمشاركة الدول العربية إلى مجلس الأمن الدولي في محاولة عزل النظام السياسي السوري، إلا أن مجلس الأمن أخفق في استصدار قرار في ضوء استخدام حق النقض "الفيتو" من طرف روسيا والصين.

كما إستضافت تركيا مؤتمر "أصدقاء سوريا" الدولي الذي عقد في مدينة اسطنبول نيسان 2012، والذي كانت أغلب قراراته بوقف أعمال العنف ،ومطالبة بوصول الإمدادات الإنسانية إلى المناطق السورية، كما أقر هذا المؤتمر الإعتراف "بالمجلس الشعبي السوري" المعارض ممثلا شرعيا للشعب السوري، ومن خلال هذه الدلالات يظهر بأن الحكومة التركية سعت لتكوين تحالف دولي بوجود حل للقضية السورية حيث لا تصل الفوضى داخل المناطق التركية وتعمل على إقامة مناطق آمنة داخل سوريا لتصبح ملاذا آمنا للمدنيين ،وعليه فقد أصبح النظام السوري يمثل تهديد للأمن القومي التركي خاصة بعد حادثة إسقاط الطائرة التركية 22 جوان 2013 من قبل الدفاعات الجوية السورية[2].

إذا مع تزايد وتائر العنف وتفاقم الأزمة السورية وفي ظل تعقد العلاقات التركية مع النظام السوري اتجهت تركيا نحو الإصلاح للضغط السياسي والدبلوماسي حيث جاء الموقف التركي الذي تغير بعد رفض روسيا للانضمام للمجتمع الدولي من وضع قرار ضد نظام الأسد بسبب الخلافات التركية الروسية حيال المواقف حول الأزمة السورية، فطالبت تركيا بتنحي بشار الأسد عن السلطة نتيجة رفض النظام السوري للتعاون مع الجهود الدولية

---

[1] عمر كوش، **مرجع سابق**.

[2] أركان إبراهيم، **مرجع سابق**، ص174.

والتركية في التوسط لإنهاء العنف من خلال الإصلاح السياسي، وفي موقف آخر صرح أردوغان بأن نظام الأسد أصبح إستبدادي بسبب المجاز الجماعية التي يرتكبها في حق شعب[1].

وفي ظل سقوط القذائف السورية على الأراضي التركية، والردود التركية الفورية لها أعلنت تركيا بتعزيز قوتها العسكرية على الحدود مع سوريا خاصة مع تطور الأحداث وظهور سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق كثيرة لكل من سوريا والعراق، بالإضافة إلى الحالة الكردية التي تحرص تركيا على عدم توسع نفوذها ومنعها من تأسيس دولة ،وهذا من بين الأسباب التي دفعتها في البقاء لمراقبة تحركات حزب العمال الكردستاني والحد من هجماته على المناطق التركية.

إستهدف التدخل العسكري التركي في 2016 مناطق سيطرة الأكراد في محافظة حلب شمالي سوريا، وتبعا لذلك أقرت الحكومة التركية الدخول بشكل مباشر في الصراع الدائر بسوريا بإطلاق عملية درع الفرات في 24 أوت 2016، التي دعمت فيها فصائل المعارضة السورية على مدينة جرابلس الواقعة على الضفة الغربية لنهر الفرات والقريبة للحدود التركية لريف حلب الشمالي، وتمكنت في الأخير من إستعادة المنطقة من تنظيم الدولة الإسلامية ومنع الشعب الكردي من إقامة مناطق والسيطرة عليها[2].

ومنه فإن العلاقات السورية التركية في ظل التطورات والتحولات التي تشهدها المنطقة السورية ازدادت تصريحات الموقف التركي في 2017 حول العمليات العسكرية وتبعا لذلك فإن العلاقات بين الطرفين دخلت مرحلة مختلفة عن جميع المراحل السابقة، وبالتالي تبقى

---

[1] عارف محمد خلف البياتي، **مرجع سابق**، ص19.

[2] أركان إبراهيم عدوان، **العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا**، ص243، متاح على الرابط التالي: https://books.google.dz ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/3، على الساعة: 14:20.

تحديد مصير الوضع السوري من خلال حسم الأزمة الدائرة فيها، وعليه فالموقف التركي تجلى بعديد من الخطوات والمواقف التي تباينت حول الأزمة السورية[1].

المطلب الثالث: واقع العلاقات العربية التركية بعد أحداث 2011

لقد ظهرت ملامح سياسة جديدة في المنطقة العربية بعد الأحداث التي شهدتها الدول العربية وما تلاها من تصريحات الموقف التركي تجاه هذه التحولات السياسية فبطبيعة الحال سيكون لهذه الأخيرة انعكاسات ،أو تأثيرات على مستوى العلاقات العربية التركية على وجه الخصوص الدول العربية التي مستها هذه الثورات، فلذلك عند النظر إلى العلاقات بين الطرفين قبل 2011 يتضح بأن التعاونات بين الجهتين تزايدت من خلال عقد الاتفاقيات والبروتوكولات الاقتصادية والعسكرية والتجارية ،وتوسيع العلاقات على كافة المستويات، إلا أنه مع تطور مجريات الأحداث بداية من 2011 طرأت تغييرات ساهمت في تبلور الانعكاسات السلبية والإيجابية على مستوى الطرفين.

لذلك فكما رأينا سابقا من خلال المواقف التركية للأحداث المنطقة العربية خلال 2011، يتبين أن أي إضطرابات وتوتر بين الطرفين سيؤثر على العامل الإقتصاد بحيث نجد أن إتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمت بين تركيا، وبين العديد من الأقطار العربية والتي من بينها خاصة مصر وليبيا ،وكذلك إقامة منطقة مشتركة بين ليبيا ولبنان وسوريا والأردن هاته الاتفاقيات تعرقلت بسبب المواقف التركية من الثورات العربية، كما نضيف إرتفاع أسعار النفط الذي أثر على الميزان التجاري مما سبب العجز باعتبار كما ذكرنا سابقا أن نسبة 90% من حاجيات تركيا من النفط هي من الخارج، وهذا ما أكدته الإحصائيات عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 5.5 مليار دولار في أفريل 2010 إلى 9 مليارات دولارات 2012.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص246.

كما ساهمت الثورات العربية في تكبد تركيا خسائر اقتصادية مع الدول التي شهدت الأحداث الفارطة، فصادرات تركيا خلال الأشهر الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% لكل من مصر 20%، تونس43%، بالنسبة لليبيا، و70% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين نظرا لتدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا التي تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا وفق تقديرات 2009[1].

حيث سعت تركيا لتدارك خسائرها بمطالبة طرابلس تعويض الشركات الليبية والتي تمثلت في تعزيز علاقاتهم الاقتصادية مع ليبيا أفضل مما كانت عليه في عهد القذافي، إلا أن الأرضية السياسية التي يقف عليها القادة الجدد لازالت هشة، إضافة إلى إضطراب الأوضاع في المنطقة الليبية ،ما أدى إلى توقف إنتاج النفط بسبب الاضطرابات العمالية ،والإضطرابات الأمنية واضطرار طرابلس لاستيراد حاجياتها سنة 2013 وهذا مؤشر على الوضع[2]، وعجز قسم كبير من المشروعات التي تبنتها الشركات التركية في ليبيا عن إحراز أي تقدم، والمعلوم أن قيمة الاتفاقيات التي رست مناقصتها على شركات تركيا قبل الحرب الأهلية والتي ظلت ناقصة خاصة في مجال التعمير والبناء التي تقدر بحوالي 18.5 مليار دولار، بينما تقدر الأعمال التي وصلت مرحلة التسليم قبل الثورة الليبية بـ 3-4 مليارات دولار تقريبا.

فمن بين المشروعات التي تعمل الشركات التركية على تنفيذها في ليبيا: بناء مطار، خطوط نقل الطاقة، مشروعات البنى التحتية، قنوات الطاقة والمياه...الخ، حيث أخليت هذه الشركات خلال الثورة إلا أنها بدأت في العودة مع إنتخابات 2012، وصولا مع 2014

[1] صدام مرير الجميلي، **مرجع سابق**، ص242.

[2] بوزيدي يحي، **مرجع سابق**، ص125.

عادت الانقلابات التي فرضت على تركيا، مغادرة الشركات التركية لليبيا، وفي فيفري 2015 إزدادت توتر الشركات التركية بسبب تفاقم الحروب والهجومات في المنطقة الليبية[1].

أما على مستوى العلاقات التونسية والتركية فقد لاحظنا تطور إيجابيا على غرار الطرف الليبي، وعلى غرار الضرر الاقتصادي التركي جراء الأحداث التونسية ،إلا أن العلاقات بين الطرفين تصاعدت بعد 2011، حيث قدمت تركيا قرض لتونس بقيمة المكلف بالشؤون الإقتصادية، والاجتماعية بأن تركيا تسعى إلى إنشاء إستثمارات في تونس ،وكان أولها توقيع إتفاقية تونسية تركية لإنشاء منطقة صناعية ،وتوقيع عدد من الإتفاقيات الثنائية في المجلات الدبلوماسية والأمنية ،والإقتصادية ويتضح من خلال هذا أن العلاقات بينهما تعمل على فتح آفاق جديد للإستثمارات التركية التونسية، بإحداث نقلة نوعية عبر عقد البروتوكولات، وتعزيز العلاقات الثنائية[2].

وقد إنعكست العلاقات المصرية مع الطرف التركي فنلاحظ أن ماتلى سنة 2011 بالنسبة للعلاقات العربية التركية عامة وبالأخص مع الجانبين التركي المصري فنجد أن التدخلات التي شهدتها تركيا حيال دول المنطقة العربية ساعدها في كسب الدور الاقليمي خاصة في دعمها لحركات الاخوان المسلمين .هذه الأخيرة التي رأينا الدعم التركي لها في المنطقة المصرية وشهدت تحسن على مستوى العلاقات الثنائية إلا ان ثورة 30يونيو 2013 زعزعت هذه العلاقات لمواقف سياسة من الجهة التركية التي رفضت هذه الأحداث واستمر هذا التأزم ببينهما من2013 ،ومن ثم تغيرت مجرى العلاقات بين مصر وتركيا [3].

---

[1] امرح ككيلى،**العلاقات التركية الليبية مجالات الأزمةوإمكانات التعاون**، مركز الأبحاث والدراسات،الدوحة، 2017، ص97.

[2] بوزيدي يحي، **مرجع سابق**، ص ص 124-125.

[3] منى سلمان، تطبيع العلاقات المصرية التركية بين التعاون الإقتصادي والجفاء السياسي ، متاح على الرابط : https://www.zamanarabic.comبادلات تاريخ الإطلاع :2019/05/09 عل الساعة :21:05.

وكان الدافع الأساسي لهذا التغير هو الإعتراف الإقليمي والدولي لثورة 3جويلية و 2013 ماجعل تركيا تقف موقف فرديا ضد هذا الوضع ومايؤدي إلى تصاعد الأزمة الإقتصادية في تركيا التي بدأت باسترجاع العلاقات مع مصر في 2016 بتفعيل تركيا للعلاقات في مجال التعاون الإقتصادي مع مطلع 2017، وجدير بالذكر أن حجم الإستثمارات التركية في مصر بلغ نحو ملياري دولار، بما فيها المنطقة الصناعية التي أسستها شركة "بولاروس" في مدينة 6 أكتوبر الصناعية، بين أن الصادرات التركية للسوق المصرية خلال عام 2014 تراجعت بنحو 13 %، بينما زادت خلال عام 2015 بنحو 3.1 % وفق بيانات الجمعية،وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 4,1 مليار دولار في عام 2016 مقارنة بـ 3 مليارات عام 2015 الإستثمارات التركية في مصر إلى 5 مليارات دولار.

ويصل حجم الاستثمارات التركية في مصر إلى 5 مليارات دولار ويصل عدد المصانع التركية العاملة في مصر إلى نحو 230 مصنعًا يعمل فيها قرابة 75 ألف عامل[1]، ونرى هذا من خلال العلاقات سنة 2012 :

- تفعيل الشراكة الإستراتيجية الجديدة حيث قامت الحكومتين بتبادل الزيارات تمثلت في الجانب الإقتصادي.
- تقديم دعم تركي لمصر مقدر ب 2 مليار دولار، لذلك فمن خلال هذه المرحلة عملت تركيا على بناء تحالف إستراتيجي ،وكثفت جهودها في تقديم مختلف وسائل الدعم لإنجاح التجربة الديموقراطية المصرية سياسيا و إقتصاديا لكن مع ظهور الإنقلاب العسكري 2013 تدهورت العلاقات التركية المصرية[2].

[1] منى سلمان، مرجع سابق.

[2] عبد الرحمن سعد ،**العلاقات التركية المصرية من الثورة إلى الإنقلاب** ، المعهد المصرية للدراسات، القاهرة، 20ديسمبر 2018، ص6.

فقد تمت عمليات التصعيد السياسي من قبل مصر بعد معارضة تركيا للإنقلاب العسكري إلا أن المبادلات التجارية قد ضلت قائمة بين البلدين وإن تعرضت لبعض التراجع ،حيث تمثلت الصادرات التركية لمصر (حديد التسليح، السيارات ، المنسوجات ، الإسمنت ، السلع الكهربائية)، بينما شملت الواردات التركية من مصر (السماد، الرمال، الملابس الجاهزة ، الكيماويات، الملح)[1].

مثل عام 2012 أفضل فترة في المبادلات التجارية بين مصر وتركيا مقارنة بالسنوات الأخرى ويعود هذا الصعود إلى إرتفاع الميزان التجاري من خلال العلاقات الإقتصادية التي عززها الطرفان المصري والتركي في عهد مرسي قبل الانقلاب، على غرار عام 2011 الذي تراجعت فيه الصادرات التركية لمصر بنسبة 2%، وشهدت صعود في 2012 حيث بلغ إجمال التبادل التجاري 5،2 مليار دولار و إنخفضت سنة 2015 [2].

وفيما يخص وضع العلاقات السورية التركية بعد 2011، فإن إستمرار الأزمة السورية انعكس على الصعيد الإقتصادي ،وأولها تصفير التجارة التركية مع سورية فقد نشرت صحيفة راديكال في 2012 تقريرًا يوضح أن استمرار تأزم الأوضاع سيضاعف من التأثيرات السلبية على الصادرات التي تشكل العمود الأساسي في الإقتصاد التركي ،ولفت التقرير أنه بعد ما كانت صادرات تركيا إلى سوريا عام 2010 تلامس ملياري دولار، فقد أصبحت تقارب الصفر مضيفة أن هذه إشارات ستلحق الضرر لكلتا الطرفين[3]، حيث بينت الإحصائيات بأن معدل الصادرات التركية إنخفض عام 2011 إلى 1،6 مليار دولار، بينما انخفضت عام 2012 إلى 338 مليار دولار، فنلاحظ من خلال تدني هذه الأرقام بأن هذا راجع إلى فقدان تركيا العديد من الأسواق العربية لأن أغلبية الصادرات التركية لدول المنطقة

---

[1] عبد الحافظ الصاوي،**العلاقات الإقتصادية المصرية التركية الواقع والآفاق**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر،2016 ،ص3.

[2] عبد الحافظ الصاوي، **مرجع سابق**، ص ص 4-5.

[3] تمام قيس، **مرجع سابق**، ص182.

كانت تمر عبر الأراضي السورية وهذا بشكله سيعمل على نقص التبادلات التجارية بين الدول العربية الأخرى.

وإلى جانب هذه الخسائر الاقتصادية من جراء توقف التعاملات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وقد أدت إلى تفويض المشروع الاقتصادي التركي في المنطقة الذي بنت عليه مشروعها الإقليمي بالإعتماد على الإقتصاد المفتوح مع دول المنطقة، وتبعا لذلك فقد دفعت الأحداث التي توالت سورية إلى تراجع فكرة مشروع التكامل الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي[1].

وعلى الرغم من هذه الإحصاءات التي نتجت عقب الثورة السورية إلا أن تركيا من الفترة الممتدة2010-2015 إستطاعت أن تصبح أكبر مصدر للسوق السورية حيث وفرت 26% من الواردات السورية ،والتي كانت تغطي بشكل أساسي حاجيات سوريا الغذائية، فقد كانت سوريا قبل 2010 لا تعاني من التبعية الخارجية فيما يتعلق بإنتاج المواد الغذائية الفلاحية، إلا أن ذلك آل مع الأوضاع الراهنة حيث شهد الناتج الفردي الخام في القطاع الفلاحي إنهيار بنسبة 60% من الفترة الممتدة 2010-2015، ويعود ذلك لتلافي العديد من الأراضي الفلاحية السورية ،ونقص اليد العاملة على إثر الخسائر البشرية إضافة إلى العقوبات الدولية التي أثرت على كلفة الإنتاج.

وعليه يمكننا القول أن واقع العلاقات العربية التركية بعد أحداث 2011 والمواقف التركية منها قد كان لها الأثر في تباين العلاقات وتأثرها خاصة تركيا التي تأثرت مصالحها الاقتصادية اتجاه المنطقة لكن هذا لم يمنعها من الإستمرار في البحث عن أسواق جديدة وإعادة رسم المسار الإقتصادي فيما بينهما[2].

---

[1] أركان إبراهيم عدوان، **مرجع سابق**، ص179.

[2] **تركيا اكبر شريك تجاري لسوريا في السنوات الماضية**، متاح على الرابط: Https:// www.turkpress.com تاريخ الاطلاع 05/05/2019. الساعة: 17:20.

ومن الناحية الأمنية أدى تصاعد القضية السورية في ظهور التحدي الكردي فكما ذكرنا سابقا أنه من بين المحددات التي تربط تركيا بالجوار السوري. إذ أن الأزمة السورية فتحت مجالا من خلال النظام السوري بالسماح لحزب العمال الكردستاني ،وجناحه السوري "حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني"، بإستمرار نشاطه في المناطق القريبة من الحدود التركية والتي تحمل فئة كبيرة من العنصر الكردي، فالنظر إلى هذا الإنفتاح للأكراد ساهم في توتر العلاقة بين البلدين، وأصبحت هاجس بالنسبة لتركيا من الناحية الأمنية لها التي تعتبر خطر على الإستراتيجية التركية من جهة، ومن جهة أخرى المواجهات القائمة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني من ناحية جوارها العراقي[1].

ومنه نستوعب أن المرحلة التي تلت 2011 في العلاقات العربية التركية قد كان تأثيرها على تركيا من الناحية الاقتصادية والأمنية ،وبعد هذه الفترة تركزت العلاقات بين الطرفين في إعادة بناء العلاقات وتعزيز المشاركات التعاونية، كما مثلت تحدي بالنسبة للطرف التركي من الجانب الأمني، وهذا ما لاحظناه إزاء الجانب السوري في تشجيعها لإقامة مناطق أمنية داخل الأراضي السورية لتجنب تأثيرات الصورة السورية على الأراضي التركية مما يخلف عجز في تحقيق الأمن لدى الجانب التركي[2]، لأن ذلك سيفرز عدم الإستقرار في تركيا التي تحتوى على الأقلية الكردية ،والعلوية التي تتواجد على الحدود التركية السورية، ولقد شهدت المدن التركية العديد من التظاهرات التي تقوم بها الجماعات العلوية وجرت أكبرها في أيلول 2012 التي كانت تساند نظام بشار الأسد.

واستنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن تركيا عملت على التكيف مع التغيرات الإقليمية بما يحقق مصالحها سياسيا وإقتصاديا وأمنيا، من خلال إرساء أدوار أنشطة تجاه دول

---

[1] أركان إبراهيم، **مرجع سابق**، ص180.

[2] إيادعبدالكريم مجيد، الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا نموذجا)، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد،العدد 46، ص11.

المنطقة العربية وبالأخص الدول التي شهدت أحداث الثورات العربية لأنه بطبيعة الحال سيتركز واقع العلاقات العربية التركية بعد 2011 على هذه الدول [1].

المطلب الرابع: تقييم العلاقات العربية التركية بعد 2011

يبدو لنا من خلال كثافة العلاقات العربية التركية وما إحتوته هذه العلاقات من أحداث ومتغيرات أثرت بالسلب أو الإيجاب اتجاه الطرفين، إلا أنه من خلال ملاحظة الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية حيال دول المنطقة العربية، أنها تسعى لإعادة صياغة المقاربة تجاه المنطقة العربية من خلال التركيز بدرجة كبيرة على القوة الناعمة، وخاصة ما شاهدناه في المرحلة التي شهدت فيها العديد من الدول العربية حالة من السيولة، فالمقاربة التركية نجدها أن إرتكزت على مخاطبة النخب والمثقفين والرأي العام العربي،وهذا ما اتضح من خلال المؤتمرات والندوات والجمعيات الأهلية المشتركة، وترجمة الإصدارات العلمية والثقافية[2].

فقد فتحت الثورات العربية مجالا لإعادة استدعاء الدور التركي كنموذج مع تجدد النقاش حول كيفية الاستفادة من الخبرة التركية، ونجد أن هذا الجدل برز بشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الديني والسياسي، فأولها يركز على حركات الإسلام السياسي وضمان الدولة من خلال دور الجيش، والترتيبات الدستورية المؤسساتية كالحالة التي عرفتها مصر، بينما يركز ثانيها على مدى نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من رؤية داخليا وخارجيا، وقد نجحت تونس إلى حد كبير في الانتقال الديمقراطي من خلال إقرار دستور جديد في ظل حومة حزب النهضة.

---

[1] مي سامي المرشد، **مرجع سابق**، ص ص 152-158.

[2] حامد محمد طه السويداني، «**التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وأثرها في العلاقات العربية التركية**»، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل،العدد32، ص236.

وثمة إتجاه ثالث يرى أن هذه الثورات وفرت نشاط لتركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات الداخلية، ومحاولة التقليص من إمتدادها الإقليمي واستبعاد التدخل الدولي فيها، مع التركيز التركي على المداخل السياسية والدبلوماسية بشكل رئيسي، سواء بالضغط السياسي على الحكومات بدرجات متفاوتة، أو باستضافة مؤتمرات لبعض القوى والمعارضة ،وهذا ما لاحظناه في الحالة السورية وبدرجة أقل في المنطقة الليبية، واقتراح مبادرات التوازن بين الحرية، والحفاظ على الأمن والاستقرار[1].

لذلك فإنه من خلال الثوابت التي ربطت العلاقات العربية التركية نرى من خلال الدراسة أن تركيا متمسكة بتوجهاتها حيث نرى أنها لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل ولم تخرج من حلف الناتو، ولم تغير من توجهها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، ومنه فإنه في خضم هذه المواقف فالطرف التركي يعمل ويسعى لتعزيز دوره الإقليمي، وتعزيز العلاقات العربية والإسلامية[2].

إذ يمكن القول أن الاختلاف الجوهري الذي كان قائم بين تركيا والعرب هو في وجهة نظر الطرفين إلى الأمن الإقليمي، فمن ناحية الدول العربية أنها تعطي القيمة الإستراتيجية للأمن القومي وتصفه بالقيمة المجردة من خلال ربطها بقضايا الإستقلال والسيادة للدولة القومية، في حين نجد أن الطرف التركي يهتم بالمدرسة الإقتصادية الإستراتيجية في نظرتها لتحقيق الأمن القومي، بمعنى أن أولوياتها تصب في المجال الذي تتوفر فيه الموارد الإقتصادية الحيوية.

ونفهم من خلال هذا الإختلاف البارز بين المنطقتين أن تركيا تركز على الوظائف الإقتصادية في إستراتيجية دولتها حيث أنها تضع أولوية النفط ،والمياه ،ورأس المال في

---

[1] محمد عربي لادمي، **مرجع سابق**، ص135.

[2] صدام أحمد سليمان الحجاجحة، **مرجع سابق**، ص155.

علاقاتها بالدول العربية، ومن جهة أخرى تركز الدول العربية على قضايا السيادة الإقليمية وأمن النظم السياسية والإيديولوجية بالأولوية لها[1].

لذلك فقد تعددت التفسيرات والدلالات حول السياسة التركية اتجاه المنطقة العربية خاصة بعد 2011 فهناك من يراها أنها مؤشر على الطابع البراغماتي وتغليب المصالح الاقتصادية بالأساس بالنسبة لتركيا، في حين هناك من يراها أنها إرتباك في الموقف التركي على إثر وقوعها في إطار سياستها التوازنية ،وهناك رأي آخر يفسر أن المواقف التركية إرتكزت على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وارتباطه بالإخوان المسلمين في مصر وسوريا،و بتعدد هذه الدلالات والآراء نجد أنه لا يمكن إنكار الدور التركي حيال المنطقة العربية سواء بتحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية، إلا أنه هناك تغير كبير في مواقفها مقارنة بثمانينات القرن الماضي والتحول الآني إزاء الدول العربية[2].

وعليه فإن النموذج التركي كان إهتمامه بالقوى الإسلامية أكثر من القوى السياسية الأخرى فقد زاد هذا الاهتمام منذ قيام الثورات العربية خصوصا بعد تشكل هذه القوى من طرف أحزاب سياسية رسمية[3]، لذلك فهذا التحول التركي صوب المنطقة العربية قد تركز على تحقيق الدور الإقليمي في شقيه السياسي والإقتصادي، فما كان عليها إلا إعادة العلاقات مع العالم العربي الذي يعد عمقا إستراتيجيا على المستويين الحضاري والواقعي لا سيما مع إنسداد أفق الإنضمام للإتحاد الأوروبي، لذلك فهذا التوجه ينعكس على العلاقات الإقليمية والدولية على مستوى العلاقة بين المنطقتين[4].

---

(1) على سعيد سعيدي، **مرجع سابق**، ص160.

(2) صدام مرير الجريري، **مرجع سابق**، ص250.

(3) Omer Taspinar,**Turkey and the Arab Spring Implication for Turkish Foreing Policy for Atranstlantic Perseective** ,Medeterranean Paeper Series ,October 2011,p45 .

(4) علي سعيد السعدي، **مرجع سابق**، ص172

فمسار تعزيز التعاون على مستوى العلاقات العربية التركية مرتبط بالتحولات التي تطرأ على المنطقة العربية في السنوات القادمة، فمن الناحية الإقتصادية مثلا يمكن للإصلاحات السياسية والإقتصادية أن تساهم في تحسين إمكانيات التعاون الإقتصادي بين العرب والأتراك وتفعيل مشروعات التكامل الإقتصادي، وبشكل أكثر شمولا فإن أحداث الثورات داخليا وخارجيا يفترض أن تدفع النظم العربية لمراجعة سياستها الخارجية، وزيادة إستقلاليتها من خلال بدائل إستراتيجية، وتركيا تمثل بديل إستراتيجي إقليمي مهم، وتفعيل التعاون المتوازن معه بتوحيد رؤية عربية مشتركة [1].

ومنه فإن المرحلة الإنتقالية مهمة لإعادة صياغة العلاقات العربية التركية مع الدول العربية بعد أحداث 2011 بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة من خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية والثقافية للعلاقات، وبذلك فإن الطفرة الثقافية والاقتصادية التي تشهدها تركيا في السنوات الأخيرة تساعد على ملئ الفراغ الذي أحاط دول المنطقة العربية بفتح أسواق جديدة وتكوين علاقات إستراتيجية مع الحكومات الجديدة، ومنه فإن العلاقات بين الطرفين بعد 2011 قد ركزت على تعزيزها في مختلف المجالات، وهذا يشير إلى سعي الطرف التركي على كسب مكانة إقليمية في المنطقة العربية وعمل الدول العربية بالأخذ بالصعود التركي في السنوات الأخيرة[2].

---

[1] صدام أحمد سليمان، **مرجع سابق**، ص157.

[2] حامد محمد طه السويداني، **مرجع سابق**، ص157.

نستنتج من خلال ما سبق أن السياسة الخارجية التركية قد كان لها دور بارز حيال ثورات المنطقة العربية، فقد كانت مواقفها متباينة حيث كان في الثورة الليبية والتونسية أقل مما كان على الثورتين المصرية والسورية ،حيث إكتفت بتقديم التصريحات من خلال وزاراتها الخارجية وساندت الشعب التونسي في المطالبة بتحقيق مطالبة ومطالبة الرئيس بالتنحي، أما فيما يخص الثورة الليبية فقد حرصت على توجيه مواقفها في البداية ومع إشتداد الأحداث رفضت تدخل الحلف الأطلسي في حظر المنطقة.

أما فيما يخص أحداث منطقة المشرق العربي فنجد أنها كانت أعمق باعتبار أن مصر لها مكانة إقليمية وتعتبرها بوابة شمال إفريقيا، ولاحظنا توجهها وتشجيعها لحزب الإخوان المسلمين ورفضها القاطع للإنقلاب العسكري ضده، أما الثورة السورية فقد كانت الأكثر حساسية بالنسبة للدول الأخرى بحكم الروابط التاريخية والحدود، والمياه والعادات، والتقاليد إضافة إلى المشكلة الكردية، فقد كان الموقف متزايدا خاصة فيما يخص الأكراد وزيادة عدد اللاجئين. لذلك فتعدد هذه المواقف جعلت تركيا تكسبها دور ريادي في تدخلاتها إزاء هذه الأحداث على غرار إنعكاساتها.

ومنه فإن العلاقات العربية التركية بعد 2011 قد إتخذت منحى آخر نحو تعزيز العلاقات في كل الميادين، وبروز تركيا كأكثر دولة تعمل على إعادة رسم العلاقات في ضوء التنافس التركي مع الدول الأخرى.

.

خاتمة

خاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع العلاقات العربية التركية بعد 2011، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

إن موضوع العلاقات العربية التركية دراسة واسعة تتطلب الكثير من البحوث والدراسات لاستقراء القضايا المتشاركة بين الطرفين، كذلك لفهم طبيعة العلاقات بين العرب وتركيا ذلك أن الأحداث التي تزامنت مع 2011 في المنطقة العربية أعادت اعتبارات فعلية حول هذه العلاقات و ساهمت المقومات المادية وغير المادية التي تمتلكها المنطقة العربية في تزايد أهميتها لدى تركيا هذه الأخيرة التي عززت مكانتها الإقليمية و الدولية اتجاه العالم العربي بنموها الاقتصادي وتطور نظامها السياسي والتوجهات سياستها الخارجية الجديدة.

فقد تناولت الدراسة العلاقات العربية التركية بعد2011 في ضوء المتغيرات الإقليمية بعد مراحل سابقة شهدت فيها العلاقات نوع من القطيعة والتوتر،إلا أن الانفتاح الاقتصادي والتعاون والتبادل التجاري قد أعيد صياغته بعد الحر الباردة حيث وضحت الدراسة المحددات التي ساهمت في تباين وتقارب العلاقات التركية العربية ،ذلك أن العلاقات التاريخية كانت من أهم العوامل التي حكمت بين الطرفين إضافة إلى التداخل الجغرافي والاجتماعي .

تباينت المواقف التركية اتجاه الثورات العربية لسنة 2011 بين الإقتراب والتراجع إذ نلاحظ أن العلاقات التركية التونسية قد تزايدت من خلال الدعم السياسي التركي لتونس خلال وبعد الأحداث بتعدد الزيارات المتبادلة وعقد البروتوكولات الاقتصادية،أما بالنسبة للطرف الليبي فقد كانت السياسة التركية متحفظة اتجاه هذه الثورة خاصة بعد قرار الحضر الجوي مايفسر سياسة الحفاظ على المصالح ودعم الفصائل الإسلامية الليبية، إلا أن الانعراج لا زال قائم بسبب التوترات الداخلية التي لازالت تعاني منها أغلب المناطق الليبية.

تعمق الموقف التركي في المشرق العربي نظرا لأهميته الجيوسياسية،حيث استنتجنا أن الثورة المصرية2011 وبعد صعود الإسلاميين إلى سدة الحكم في مصر قد خلق علاقات ثنائية

فريدة من نوعها، لكن بعد الإنقلاب العسكري في مصر 2013 تجلت معالم الخلافات برفض تركيا لهذا الإنقلاب وتعكر صفوت العلاقات على الرغم من التبادل الاقتصادي الضعيف وضعف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

بالإضافة إلى ذلك شهد الدور التركي في سوريا بعد 2011 ازدياد نشاطه في البحث عن أدوار جديدة جراء تصاعد العنف وعملها على استقرار أمنها وازدياد نشاط حزب العمال الكردستاني ومحاربتها للنظام السوري وتأزمت العلاقات عما كانت عليه قبل الثورة السورية في كافة المجالات.

إن تفسير الدور التركي من خلال الدعم والتأييد الواضح وغير المباشر لموجات الثورات العربية بعد 2011 والتي أدت بوصول أحزاب إسلامية إلى الحكم (مصر–ليبيا–تونس) مرده الخلفية الدينية لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ذو المرجعية الإسلامية وهذا ما خلق معارضة من طرف الأنظمة السياسية العربية الرافضة لفكرة وصول حركات إسلامية كالنظام المصري الحالي ودول الخليج.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

- ساهمت المقومات المادية وغير المادي في المنطقة العربية إلى تزايد الاهتمام التركي الذي يبحث على مكانة إقليمية في ظل الروابط المشتركة.
- تعد المحددات الرئيسة في العلاقات التركية العربية من أبرز مداخل صياغة العلاقات بين الطرفين التي تدور في فلك واحد مفاده المدخل الجديد بين العرب وتركيا من خلال الإسلام والتاريخ.
- برزت الاختلافات بين تركيا والمنطقة العربية ذلك أن تركيا شهدت حالة الصعود السياسي والاقتصادي نحو العالمية ،بينما نجد أن الدول العربي لازالت تعاني من

فقر الأنظمة السياسية في مجال التكوين من جهة ،ومن جهة أخرى التبعية الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية ما كرس الأحداث التي تزامنت مع 2011.

- طغى النفوذ التركي على دول المنطقة العربية مع الإبقاء على العلاقات مع إسرائيل والانفتاح على الثقافة الغربية،وبالمقابل التمسك بالتاريخ والإسلام كمدخل أساسي اتجاه المنطقة العربية.

- ليس هناك إطار محدد تصب فيه التعاون العربي التركي المشترك حيث لاحظنا أن هذا التعاون يتخذ أشكالا مختلفة تبعا لطبيعة الموضوعات خاصة أن المنطقة العربية لا تشكل وحدة اقتصادية مشتركة أسياسة موحدة.

- إن العلاقات التركية العربية الراهنة مرتبطة بطبيعة التحولات القائمة في دول المنطقة العربية وأن تركيا تعمل على لعب دور إقليمي باستخدام عمقها الإستراتيجي بالطريقة الفعالة.

الملاحق

الملحق 01: خريطة توضح الموقع الجغرافي للمنطقة العربية

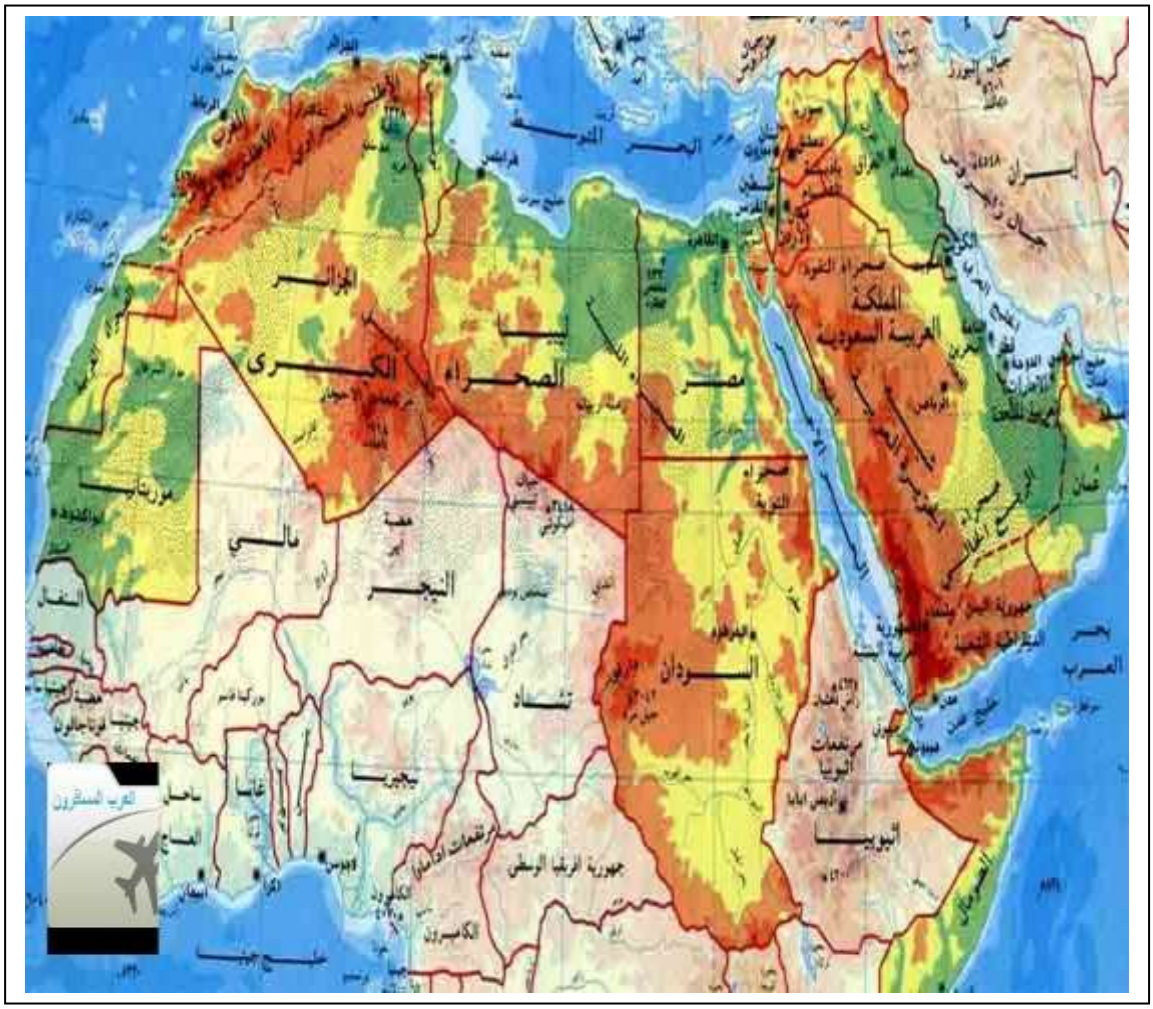

المصدر : https://www.arabtravelers.com

الملحق 02: خريطة توضح موقع تركيا الجغرافي

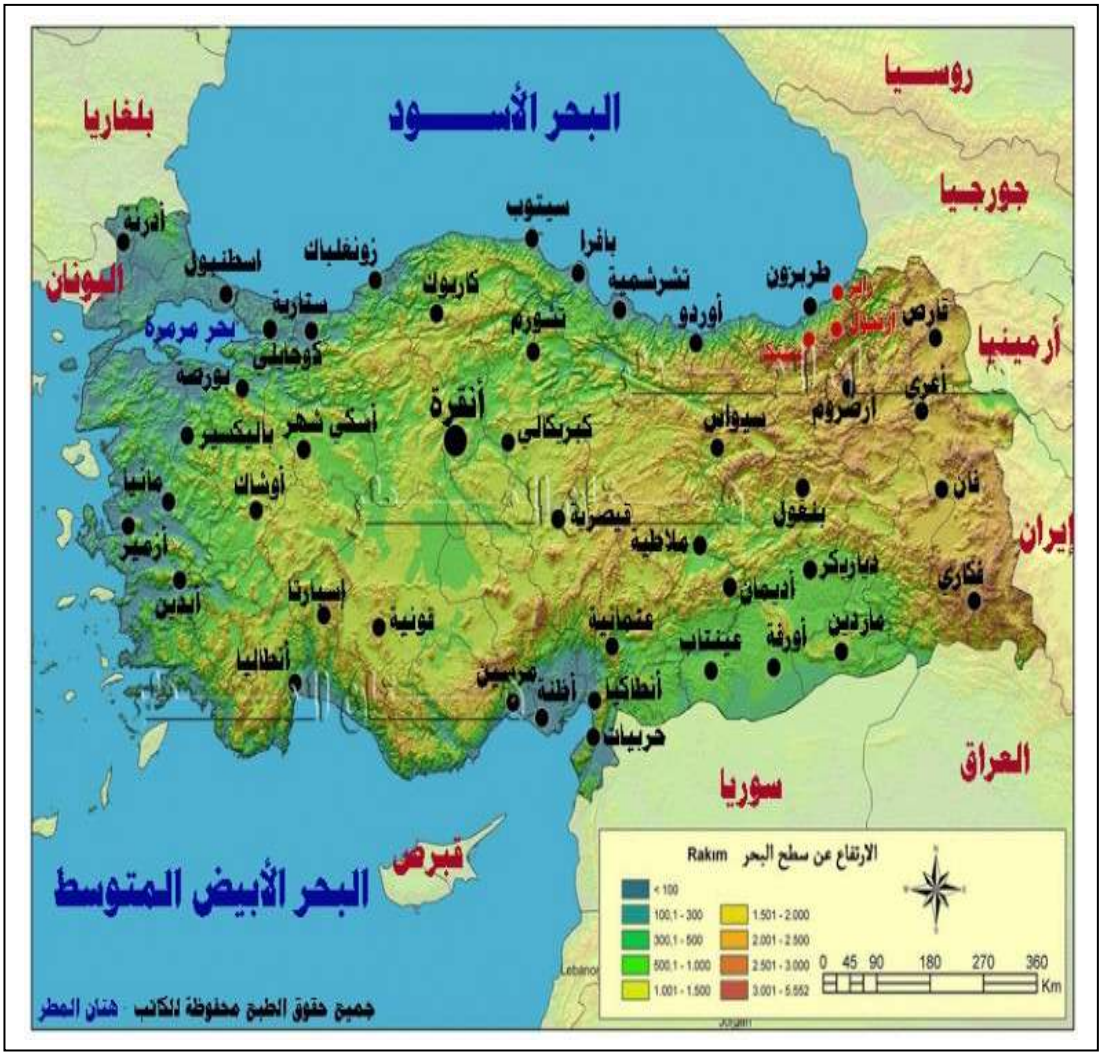

المصدر : https://www.adwhit.com

الملحق03: مواد معاهدة سيفر التي تنص على قيام دولة كردية

نص المواد التي أشارت إلى قيام دولة كردية:

المادة 62: على اللجنة التي تتخذ من إسطنبول مقرا، والمؤلفة من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية، إعداد لائحة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ سريان هذه المعاهدة

ووضعها موضع التنفيذ لنظام حكم محلي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا، والتي سيتم تحديدها فيما بعد، وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق كما حددتها المادة 27 من الفصل الثاني /2/ و/3/ وإذا لم يتم التوصل إلى الاتفاق بالإجماع على أي موضوع، فعلى أعضاء اللجنة إحالة الموضوع إلى حكوماتهم المختصة. وأن يتضمن النظام (الخاص بالحكم المحلي) ضوابط لحماية الأشوريين – الكلدان والأقليات العرقية أو الدينية الأخرى في تلك المناطق، ولهذا الغرض يتوجب قيام لجنة تضم ممثلين من البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين والفرس والكرد بزيارة المناطق لتدرس وتقرر التعديلات الواجب إجراؤها، إذا وجدت على الحدود التركية والمتداخلة مع الحدود الفارسية استناداً إلى نصوص هذه المعاهدة.

المادة 63: توافق الحكومة التركية على تنفيذ وقبول قرارات كلتا اللجنتين المذكورتين في المادة 62 خلال فترة ثلاثة أشهر من إرسالها إلى الحكومة المذكورة.

المادة 64: إذا ما قام الشعب الكردي في المناطق المحدودة في المادة 62 خلال فترة سنة من دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ بالاتصال ومفاتحة مجلس عصبة الأمم بطريقة تظهر أن غالبية سكان هذه المناطق ترغب بالاستقلال عن تركيا، وإذا ما قرر المجلس أن هؤلاء الناس قادرون على مثل هذا الاستقلال؛ يوصي بمنحه لهم عندئذ وتوافق تركيا على تنفيذ هذه التوصية والتخلي عن كل الحقوق والتسميات، وإن تفاصيل هذه التخلي من البنود سيكون موضع اتفاقية منفصلة بين قوى الحلفاء الرئيسية وتركيا وإذا ما صدر مثل هذا التخلي وتم فعلاً، فلن يكون هناك أي اعتراض من قبل قوى الحلفاء الرئيسية للالتزام بمثل هذه الدولة الكردية المستقلة للكرد الساكنين في ذلك الجزء من كردستان التي كانت تقع حتى الآن ضمن ولاية الموصل.

إن معاهدة سيفر تعد وثيقة مميزة في تاريخ القضية الكردية، حيث نصت على تحقيق حل للمشكلة الكردية في بعض أجزاء كردستان؛ من خلال مراحل تصل إلى الاستقلال. ويعد هذا أول اعتراف رسمي دولي بحقوق الشعب الكردي.

المصدر: وليدة حسن ، مرجع سابق ،ص6.

الملحق رقم 04: خريطة توزيع المياه بين تركيا وسوريا والعراق

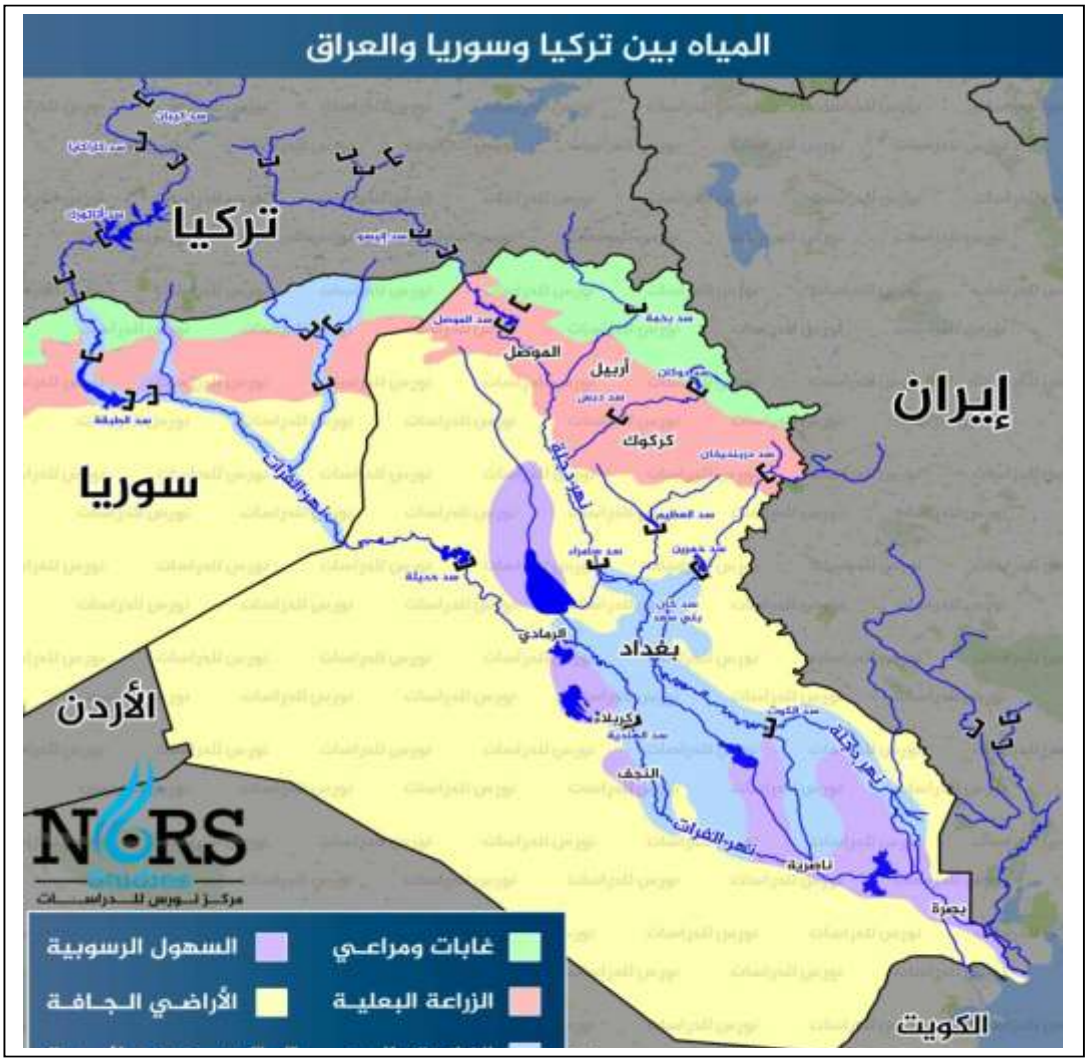

المصدر: http://norsforstudies.org

الملحق 05: خريطة توضح السدود والمشاريع ضمن مشروع الغاب التركي

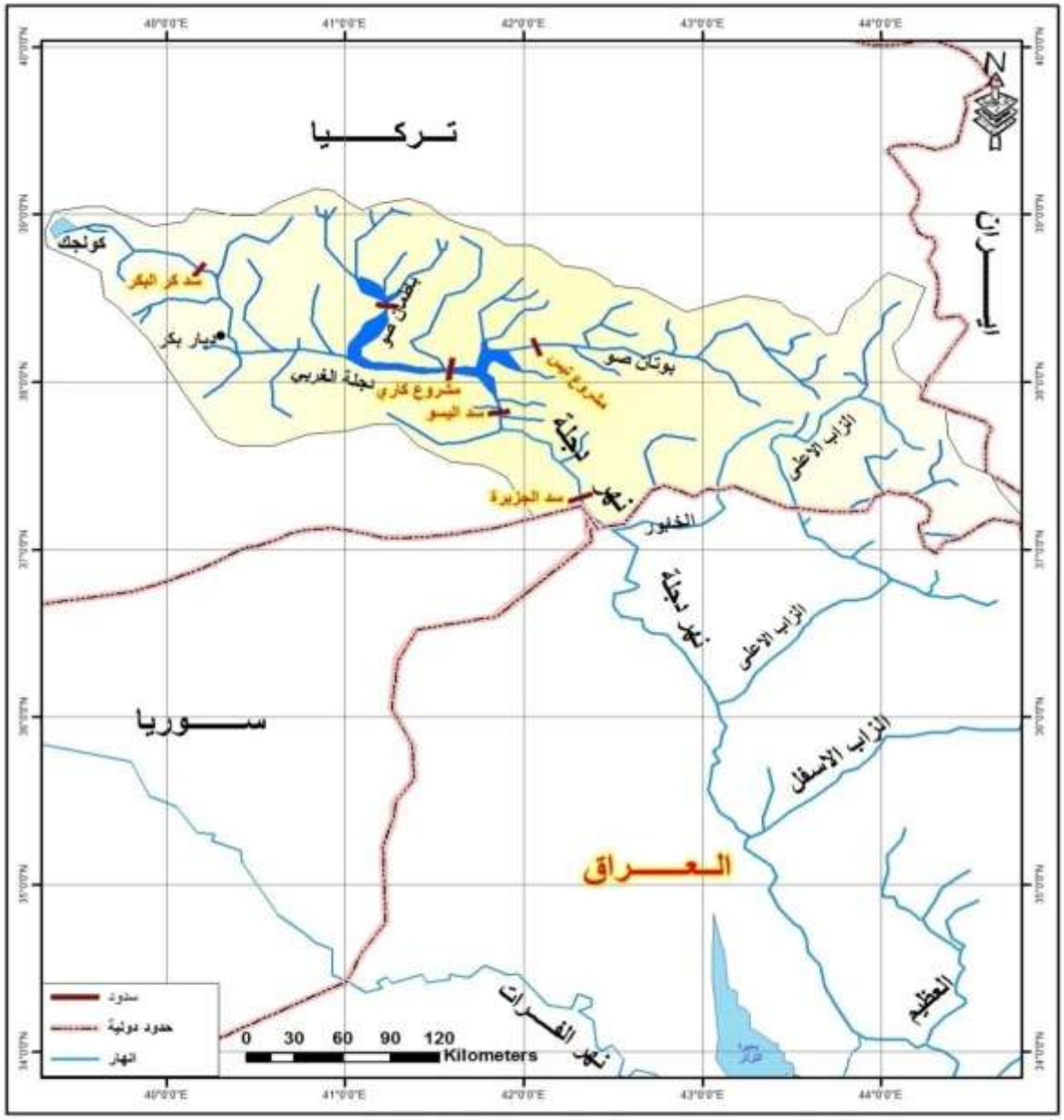

المصدر : علي تانغلو واخرون ، اطلس الجمهورية التركية ، جامعة اسطنبول ، ١٩٦١

المصدر:حسن وحيد عزيز و رفل حسين نجم ،السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة والفرات،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية العدد23،2015، 2015، ص 578

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- آراس بولنت وآخرون،**التحول التركي تجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.

2- أوزوتا يلماز،،**تاريخ الدولة العثمانية** ،ت: عدنان محمود سليمان،م: محمود الأنصاري م01، منشورات مؤسسة الفيصل، إسطنبول، 1988.

3- أوغلو أحمد داود عبد الجليل،**العمق الاستراتيجي**، مركز الجزيرة الدراسات، الدوحة، 2010.

4- باكير علي حسين وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.

6-تشبينارعمر،**سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2008.

7-تغيان شريف، **الشيخ الرئيس رجب الطيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوكي**، دار الكتاب العربي، دمشق 2011،

8-التويجري، عبد العزيز بن عثمان، **حاضر اللغة العربية**، مطبعة الإيسكو، الرباط، 2013.

9-جاد رب حسام ، جغرافية العالم العربي، الدار المصرية اللبنانية ، مصر، 2011.

10-حسين علي فتحي ، **المياه أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**،مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.

11- الحضرمي محمد المصالحة عمر،**مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر** ، منشورات الجامعة الأردنية، الأردن،2010.

12- الدبس عصام، **النظم السياسية أسس التنظيم السياسي**، دار الثقافة، الأردن، 2010.

13- دخيل محمد حسن، **أنظمة الحكم في الوطن العربي**، دار مكتبة البصائر،بيروت، 2014.

14- دشقي إبراهيم، **المسألة الكردية نشأة المشكلة أبعادها السياسية والقومية وانعكاساتها الإقليمية** ، مجلس الأمة، الكويت، 1999.

15- دني إيمان ، **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

16- رضوان وليد ،**العلاقات العربية التركية**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.

17- الزوغة محمد خميس، **جغرافية العالم العربي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2000.

18- سبيستان سمير، **تركيا في عهد رجب الطيب أردوغان**، الجنادرية، للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

19- السرحاني راغب، **قصة أردوغان**، ط4، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2012.

20- السيد أشرف محمد صالح ،**التراث الحضاري في الوطن العربي أسباب الدمار والتلف وطرق الحفاظ** ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام، د ب، 2009.

21- الشرقاوي سعاد،**النظم السياسية في العالم المعاصر**،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،مصر،2007.

22- الصلابي علي محمد محمد،**الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**،دار التواريخ والنشرالإسلامية، مصر، 2001.

23- طقوش محمد سهيل،**تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، دار النفائس، بيروت، ط3، 2013.

24- الفراء طه عثمان،الأصم عبد الحافظ ،طه حسن نور،الوطن **العربي مقوماته ومشكلاته** ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ،2003.

25- الفريق سعد الدين الشاذلي،**الخيار العسكري العربي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1984.

26- كرامر هاينتس،**تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، تر:فاضل جنكر،مكتبة العابيكان ، 2001.

27- الكفري مصطفى العبد الله،**اقتصاديات الدول العربية والعمل لاقتصادي العربي المشترك** ،جامعة دمشق ، سوريا،2009.

28- ككيلى امرح ، **العلاقات التركية الليبية مجالات الأزمة وإمكانات التعاون**، مركز الأبحاث والدراسات، الدوحة،2017.

29- الليمون عوض،**الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**،دار وائل للنشر ،ط2،عمان ،2016.

30- مارك بيل، سياسات تركيا تجاه شمال العراق والمشكلات والآفاق المستقبلية ،مركز الخليج للأبحاث، دبي،2005.

31- محمود أحمد عبد العزيز ، **تركيا في القرن العشرين**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2012 .

32- المرشد مي سامي، **الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط، 2002-2016**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2017.

33- المويشى مشعل بن عبد الرحمن ، **أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا**،دن،دب،دس.

34- نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**، رياض الرايس للنشر، بيروت ، 1991.

35- نوفل ميشال ، **عودة تركيا إلى الشرق الأوسط،** الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ، 2010.

36- الهاشمي فريد صلاح ، **تركيا في ضوء الحقائق**،دار العبر للطباعة والنشر، اسطنبول، 2014.

37- هلال رضا،**السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربيكان،** دار الشروق، القاهرة ،1999.

38- هلال علي الدين، نيفين مسعد، **الأنظمة السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، د.ب، 2000.

39- وهبان أحمد محمد ، **السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط،** إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية ،المملكة العربية السعودية،2014.

40- ياغي إسماعيل أحمد،**الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**،مكتبة العابيكان، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1996.

41- يوسف عماد، **تركيا إستراتيجية وسياسة مقيدة،** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2015.

ب-المجلات:

41- البحري قدي عبد المجيد عبد الله،«التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق»، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي لتمنراست، الجزائر، العدد ،02 جوان، .2012

42- بلقلة إبراهيم،«**مكانة الدول العربي ضمن خارطة سوق النفط العالمية الحاضر والمستقبل والتحديات**»،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، الشلف ،العدد10،جوان 2013.

43- البياتي عارف محمد خلف ، إبراهيم أحمد حسن ناصر الجبوري، «الدور التركي في الأزمة السورية»، **مجلة تكريت للعلوم السياسة**،العراق، المجلد2، العدد4، 2015.

44- الجبوري عمران عيسى حمود،العلاقات التركية الإيرانية والمتغيرات في المنطقة العربية بعد عام 2011، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**،العراق، العدد53، دس.

45- الجميلي صدام مريري،«الموقف التركي من التحولات السياسية في المنطقة العربية»، **مجلة جامعة تكريت**،العراق،المجلد3، العدد12،دس.

46- الجوزي جميلة، «التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق» ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 05، د ت.

47- الحاج حسين،«التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري والعائق الميداني»، **مجلة الباحث** ،جامعة البليدة ، الجزائر،عدد10، 2012.

48- حداد حامد عبيد،«المشاريع المائية التركية في حوض دجلة والفرات الأهداف والنوايا»، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**،بغداد، المجلد 18 ، العدد 65، دس.

49- حميدان عدنان عباس، خلف مطر الجراد،« الأمن المائي ومسألة المياه في الوطن العربي »، **مجلة جامعة دمشق** للعلوم الاقتصادية والقانونية،سوريا، المجلد 22، العدد 2، 2006.

50- حسن وحيد عزيز ورفل حسين نجم ، «السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة والفرات» ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد23،2015.

51- خضيرات عمر،« العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية 2002-2012»، **مجلة المنارة**،مصر، المجلد22، العدد 4 ، 2016

52- دهام خميس حميد، « التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي»، **مجلة مداد الآداب**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 04، دس.

52- سلامي محمد أمين،«تحديات التكامل الاقتصادي دراسة حالة الوطن العربي»، **الحوار المتوسطي** ،الجزائر،مجلد 12،ديسمبر 2017.

53- السويداني حامد محمد طه،«**التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وأثرها في العلاقات العربية التركية**»، مركز الدراسات الإقليمية،العراق، ع32.

54- شيال عزيز جبر،«العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل»، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، الجامعة المستنصرية، العراق، المجلد 5، العدد1 ، 2012.

55- صايل فلاح مقداد السرحان،«أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التكية العربية 2002-2011»، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، الأردن، العدد2، المجلد6، 2011.

56- عبيد منى حسين،«**العلاقات العراقية التركية وأثرها في استقرارالعراق**»،مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بغداد،العراق، العدد 60، دس.

57- العبيدي أميرة إسماعيل،«إشكالية السياسة المائية بين سوريا وتركيا»، **مجلة التربية والعلم**،جامعة الموصل، المجلد17، العدد2، 2010.

58- عتيق عمر، «ملامح من المثاقفة التركية العربية»، **مجلة أفكار**، العدد ،255 دس.

59- عدوان أركان إبراهيم،«آثار وانعكاسات الربيع العربي والأزمة السورية على تركيا»، **مجلة المستنصرية**،العراق، العدد47،دس.

60- عوني مروان كامل وأحمد مشعان نجم،«الإستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط دراسة في ضوء عوامل التغيير الإقليمي»،**مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العراق ،العدد11، دس.

61- كحلة بوبكر و نوار بن عمارة، « الفوارق الإقليمية وعمليات التكامل الاقتصادي في البلدان العربية»، **المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية**، العدد 5، ديسمبر 2016.

62- مجيد إياد عبد الكريم،الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا نموذجا)، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46.

63- ناصوري أحمد،« النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية»، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد 24، العدد 02، 2008

64- النعيمي محمود لقمان عمر،«**تركيا والثورات العربية تونس،مصر،ليبيا**»،مركز الدراسات الإقليمية،جامعة الموصل،العراق، العدد33، المجلد7، 2011.

65- هاشم حسن علي،«النظام السياسي الأنسب في العراق»، **مجلة كلية القانون** ،جامعة كركوك ،العراق، دس.

66- يحياوي هادية،العلاقات التركية العربية تاريخ وطموحات، **مجلة العلوم الإنسانية بجامعة أم لبواقي**، الجزائر، العدد9، 6 جوان2018.

ج-الرسائل والأطروحات الجامعية:

67- أبو حمدي أكرم نصر خالد،**أثر الدور الإستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليم العربي**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية جامعة، مؤتة،الأردن، 2007.

68- أبو دية حسن ضياء نور الدين،**وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا وانعكاساته على العلاقات التركية المصرية 2002-2013، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط**،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر، غزة، 2016.

69- أبونحل هديل محمود،**تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية (2011-2015)**، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، غزة، 2015.

70- أمبارك رحيل ضو سعيد، **المسألة الكدية في ظل الربيع العربي (أكراد سورية دراسة حالة 2011-2016)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية**، كلية الآداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط،2017.

71- إيدكيك هبة عادل يعقوب، **السياسة الخارجية التركية بين العالم العربي والإتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، جامعة بيرزيتت، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2011.

72- بلعور مصطفى ، **التحول الديمقراطي في النظام السياسة العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988- 2008)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، ، الجزائر، 2009.

73- بوزيدي عبد الرزاق ،**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة،.2015

74- بوزيدي يحي، **السياسية الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد 2002**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة وهران ، الجزائر، 2012.

75- تمام قيس،**العلاقات السورية التركية الواقع واحتمالات المستقبل**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق ، سوريا،2015.

76- حاج رائد سليمان ،**أثر المتغير القيادي على العلاقات السورية التركية وانعكاسها على المشاريع المطروحة للمنطقة 2005- 2011**، رسالة كتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية جامعة حلب ،سوريا، 2014.

77- داوود محمد انتصار محي الدين ، **رسالة ماجستير في العلاقات الدولية دور المياه في الصراع العربي التركي**، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ،جامعة الخرطوم، السودان،2005 .

78- الزواق جمعة فرج العيد، **دورالقبيلة في الأنظمة السياسية العربية" اليمن نموذجا"**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلم، الأردن، 2005.

79- السعيدي علي سعد سعيد، **الإستراتيجية التركية في منطقة الشرق الأوسط القيود والفرص(2002- 2013)**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، .2014

80- صور لطفي،**الأبعاد الإقليمية للسياسات التركية الإيرانية جدلية التعاون والتنافس على النفوذ والقيادة**،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2016، ص 111.

81- فرح عبد الكريم محمد،**النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003-2004)**، رسالة ماجستير غي العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.

82-القطاونة أحمد ياسين، **الدور الاستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط في ظل أحادية القطبية (1991-2008)**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة ، مؤتة، 2009.

83- محفوظي شاكي عبد الرزاق، **العلاقات التركية العربية منذ 2002 دراسة رسالة حالة المشرق العربي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، الجزائر، .2016

84- هنية كمال خالد، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015 رسالة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، فلسطين، 2015.

د-الموسوعات:

85- أحمد أحمد ، حسام الدين ابراهيم، **الموسوعة الجغرافية**، ج1، دار العلوم، القاهرة، 2004.

الجرائد:

86-لطفي حاتم ،« النظام السياسة العربية وانهيار شرعيتها»، **جريدة الحوار المتمدن**، العدد 3277، فيفري 2011.

هـ-الملتقيات والمؤتمرات:

87- اسعيداني سلامي، **إشكالية تنمية الوطن العربي في ظل التحولات العالمية**، مداخلة قدمت حول المؤتمر العلمي:مراكز البحوث والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغيير مجتمعي، يومي 1و2ديسمبر2015.

88- خضر صالح، **مخاطر مشاريع المياه التركية على العلاقات التركية العراقية (مشروع الغاب نموذجا)**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الأمن المائي: تشريعات لحماية وسياسات الإدارة، جامعة قالمة،الجزائر،يومي 14و15ديسمبر 2015.

89- قرم جورج، **أهم تحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلوم والتكنولوجيا والإبداع**، مداخلة مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت،2011.

و-التقارير والدراسات :

90- إبراهيم رجاء،أحمد بهاء الدين خيري،«**إدارات التعاون الدولي في التعليم العالي في مصر**»، وزارة التعليم العالي،مصر، 2005، ص.362

91- إبراهيم مصطفى،**التحولات الاقتصادية في تركيا بعد عام2002**، المعهد المصري للدراسات،القاهرة،2018ص10.

92- إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، **ورقة حول العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية التركية**، المملكة العربية السعودية، 2016.

93- تشبينار عمر، **سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة**، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، 2008.

94- الحاج سعيد ، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، سوريا، 2016.

95- حسين على ،**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآتية والانعكاسات المستقبلية**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة 2011.

96-وحدة الدراسات التركية، **تحولات السياسة التركية اتجاه ليبيا الدوافع والانعكاسات**، مركز الإمارات للدراسات ،أبوظبي ،**2016**،

97- سعد عبد الرحمن ،**العلاقات التركية المصرية من الثورة إلى الانقلاب**،المعهد المصري للدراسات، القاهرة،20ديسمبر 2018.

98- الصاوي عبدالحافظ ،**العلاقات الاقتصادية المصرية التركية الواقع والآفاق**،المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر،2016 .

99- صندوق النقد الدولي، التطورات الاقتصادية والاجتماعية،الفصل الثالث،2016.

100- صندوق النقد العربي ،التقرير **الاقتصادي العربي الموحد** ، الفصل الثالث ، قطاع الزراعة والمياه ،2015.

101- مصطفى محمد صلاح، **الدور التركي الجديد في ظل مفهوم العثمانية الجديدة الخليج العراق وفلسطين**، المركز الديموقراطي العربي، مصر، 2017.

102- هوشنك أوسي، **الجذور التاريخية للقضية الكردية**،المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 18ماي 2018.

المواقع الالكترونية :

103- أحمد داود ، متاح على الرابط التالي :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3 .

104- أركان إبراهيم عدوان، **العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا**، ص243، متاح على الرابط التالي: https://books.google.dz .

105- أنظمة الحكم ، **النظام شبه رئاسي نموذجا** ، متاح على الرابط التالي:

http://democracy-reporting.org .

106- أوزلم باكير مروة ، عدد **سكان تركيا يصل نحو 81 مليون نسمة**،متاح على الرابط التالي :https://www.aa.com.tr .

107- بريك حمس، **لمحة عن النظام السياسي الجديد لتونس**،متاح على الرابط التالي

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews .

108- **تركيا اكبر شريك تجاري لسوريا في السنوات الماضية**، متاح على الرابط:

www.turkpress.com .

109- الجالية العربية التركية ، متاح على الرابط :https://safar-muhasebe.com ،

110- جامعة يحي فارس، **الأواصر الثقافية والحضارية بن الجزائر وتركيا في الفترة الحديثة والمعاصرة**، المدية، متاح على الرابط التالي :

http://www.univ-medea.dz/manifestations-scientifiques .

111- جلال معوض، **تركيا من سقوط الخلافة إلى الترشيح لعضوية الإتحاد الأوروبي** متاح على الرابط التالي:http://hadaracenter.com/pdfs/ .

112- عباس عمار، **النظام السياسي الجزائري** ، متاح على الرابط التالي:

http://ammarabbes.blogspot.com .

113- فراس عبد الكريم ،(**العملية السياسية والنظام السياسي في العراق 2005-2015**، متاح على الرابط التالي : https://www.iasj.net .

114- ليلى ك، تركيا تفتح أبوابها أمام الطلبة الجزائريين ، متاح على الرابط: https://www.djazairess.com .

115-ممشوق محمد، **شرفة أخرى على الثقافة العربية**،متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/culture2018 .

116-منى سلمان، تطبيع العلاقات المصرية التركية بين التعاون الاقتصادي والجفاء السياسي ، متاح على الرابط :https://www.zamanarabic.com

117-وزارة الخارجية التركي، متاح على الرابط التالي : http://www.mfa.gov.tr/ataturk.

118 ـ خريطة الوطن العربي، متاح على الرابط التالي: **https://www.arabtravelers.com**

119-خريطة تركيا، متاح على الرابط التالي : **https://www.adwhit.com**

120- خريطة تقسيم المياه بين تركيا وسوريا والعراق،متاح على الرابط التالي: **http://norsforstudies.org**

121- نظرية ماكندر،متاح على الرابط التالي : **https://political-encyclopedia.org**

122- داود عبد الجليل أوغلو،متاح على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/9/3

باللغة الأجنبية :

123-zenonas , Tziarras.turkey-Egypt :**Turkish Model political Culture and heaional power struagle** , strategy, Internation al.p.No.4.2013.

124-Omer Taspinar,**Turkey and the Arab Spring Implication for Turkish Foreing Policy for Atranstlantic Perseective** ,Mediterranean Pauper Series ,October 2011.

فهرس المحتويات

الموضوعات	الصفحة
مقدمة	أ- ز
الفصل الأول:معطيات حول الدراسة	
المبحث الأول:معطيات حول المنطقة العربية	11
المطلب الأول:الموقع الجغرافي	11
المطلب الثاني:مقومات المنطقة العربية	14
المطلب الثالث: طبيعة الأنظمة السياسية في المنطقة العربية	20
المبحث الثاني : معطيات حول تركيا	21
المطلب الأول : الموقع الجغرافي	21
المطلب الثاني:مقومات تركيا	30
المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي في تركيا	36
الفصل الثاني :المحددات المؤثرة في العلاقات العربية التركية	
المبحث الأول:المحدد التاريخي	48
المطلب الأول: في عهد الجمهورية التركية	48
المطلب الثاني :بعد الحرب الباردة	52
المبحث الثاني:المحدد الجيوسياسي	57
المطلب الأول:أهمية الموقع الجيوسياسي	57
المطلب الثاني:القضية الكردية	60
المطلب الثالث: المياه	66
المبحث الثالث:المحدد لإقتصادي والإجتماعي	72
المبحث الأول:الإستثمارات والمبادلات التجارية	72
المطلب الأول: التبادل التعليمي والثقافي	79
الفصل الثالث:السياسة الخارجية التركية اتجاه الثورات العربية 2011	
المبحث الاول:اتجاه المغرب العربي	89

المطلب الأول: موقف تركيا من الثورة التونسية	89
المطلب الثاني : موقف تركيا من الثورة الليبية	91
المبحث الثاني:اتجاه المشرق العربي	94
المطلب الأول:موقف تركيا من الثورة المصرية	94
المطلب الثاني :موقف تركيا من الثورة السورية	98
المطلب الثالث:واقع العلاقات العربية التركية بعد2011	104
المطلب الرابع:تقييم العلاقات العربية التركية بعد 2011	111
خاتمة	118
ملاحق	122
قائمة المصادر والمراجع	128

ملخص:

هدفت الدراسة لتوضيح العلاقات العربية التركية بعد 2011، من خلال التعرف على ركائز كل منطقة والمحددات الرئيسية وأثرها في قيام العلاقات الحديثة والمعاصرة، والتعرف على السياسة الخارجية التي اتخذتها تركيا تجاه العالم العربي بعد أحداث 2011 ومدى تأثيرها على مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية لكل من الدول العربية وتركيا.

وقد تمثلت إشكالية الدراسة حول محددات العلاقات العربية التركية بعد 2011 التي حاولنا من خلال محتويات الدراسة إبراز طبيعةهذه العلاقات وما تمثله من سلبيات وايجابيات، لتحقيق أهدافها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

– تعاون الدول العربية مع تركيا لوضع تصورات مشتركة من اجل معالجة الأزمة السياسية التي تعاني منها الدول العربية، وبالأخص الأحداث السورية والليبية.

– استغلال التوجهات التركية الواضحة في إقامة أفضل علاقات مع المنطقة العربية بمعزل عن طبيعة السلطة السياسية التي تتغير بتغير الحزب الحاكم، وكذلك الدور التركي في محاولة لعب دور فاعل وإقليمي مؤثر في المنطقة العربية.

Abstract:

The aim of the study was to show the arabic turkey relation after 2011.Through, to know the basic of eath area and the factor and its effects in building the contemporary and modern relations .Also, to know the foreign policy which taken by turkey trend the Arabic world after the events of 2011, and the existence of their inffuence on the political and economic level between the relation of both arabs and turkey.

The problem of the study was about the factors of the Arabic turkey relation after 2011, which try to showing the contents and the nature of this subject and to represent the negative and positive aspects in order to achieve the goals.

The study was concluded with a set of conclusions which are:

The coorpraetions of the arab countries with turkey to develop common perceptions, in order to address the political crisis experienced by the countries especially the event of Syrian and lybian, and to exploit the clear turkish tendencies in establishing relations with arab region in isolations from the nature of the poitical power that changes. According to the ruling party was well as turkey play an important and effective role in arab region.